جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة والتمويل

الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وأثره على إتخاذ القرارات الإستثمارية

(دراسة تطبيقية على بعض البنوك السودانية)

Discloure of Accounting Information and Its Impact on Investment Decisions

(Case Study on Some Sudanese Banks)

بحث تكميلي لنيل درجة البكالريوس في المحاسبة والتمويل

إعداد الباحثون:

1. أمنية عبد الرحمن صالح عبد الماجد.
2. زحل صالح محمد صالح.
3. سفيان النور محمد زين النور.
4. مصطفى عمر أبكر وادي.
5. مهند محمد إبراهيم بخيت.

إشراف :

أ.د. هلال يوسف صالح

1437هـ - 2016م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإستهلال

قال تعالى :

{وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ }

صدق الله العظيم

سورة البقرة الأية (48).

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى أمي التي ذودتني بالحنان والمحبة

وإلى أبي الذي لم يبخل علي يوماً بشئ

أقول لهم

أنتم وهبتموني الحياة والأمل والنشأة على شغف الإطلاع والمعرفة

وإلى إخوتي وأسرتي جميعاً

ثم إلى كل من علمني حرفاً وأصبح سنا برقه يضئ الطريق أمامي .

الشكر والعرفان

عملاً بقول المصطفى صلى الله علية وسلم (من لايشكر الناس لايشكر الله فلك الحمد ولك الشكر أولاً وأخيراً يالله) .

ثم نقدم شكرنا لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وإلى كل من أشعل شمعة في دروب علمنا ، ونشكر الأستاذ الفاضل والمربي **أ.د. هلال يوسف صالح** الأستاذ العريق بكلية الدراسات التجارية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، والذي وافق وتكرم بالإشراف على هذا البحث ، والذي لم يبخل بوقته وجهده في سبيل إخراج هذا البحث بهذه الصورة ، فإننا لانجد من كلمات الشكر والتقدير مايفي بحقه.

كما نتقدم بشكرنا إلى العاملين بمكتبة كلية الدراسات التجارية ، و الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنوجيا ، كما نتقدم بالشكر لكل من ساهم وأعاننا على إخراج هذا البحث .

مستخلص البحث

تمثلت مشكلة البحث في التساؤلات ، هل الإفصاح المحاسبي يسهم في توفير المعلومات الملائمة لإتخاذ القرارات الإستثمارية؟ ، هل يجيب الإفصاح عن جميع المعلومات المحاسبية ، أم عن نوع محدد من المعلومات؟ ، هل يمكن الوصول إلى إفصاح محاسبي مثالي يؤثر في إتخاذ القرارات الإستثمارية؟.

تكمن أهمية البحث في مدى إرتباط قرارات الإستثمار بالإفصاح المحاسبي ، دراسة الإفصاح المحاسبي ومعرفة دوره في ترشيد قرارات الإستثمار ، صعوبة الوصول إلى قرارات إستثمارية سليمة في ظل إفصاح محاسبي غير مثالي.

هدف البحث إلى تحديد مفهوم الإفصاح المحاسبي ومتطلباته ومحدداته ودوره في ترشيد القرارات الإستثمارية ، دور الإفصاح في رفع كفاءة المعلومات المحاسبية وتعزيز الثقة بين الوحدة المحاسبية ومستخدمي المعلومات المالية وأثر الإفصاح على صناعة القرار الإستثماري ، معرفة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها لتلبية إحتياجات متخذي القرارات الإستثمارية.

إختبر البحث الفرضيات ، هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي وعملية إتخاذ القرارات الإستثمارية وترشيدها ، الإفصاح المحاسبي يؤثر في إتخاذ القرارات الإستثمارية ، يوفر الإفصاح معلومات تؤثر على القرارات الإستثمارية.

إعتمد البحث على المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث ، المنهج الإستنباطي لصياغة المشكلة وتحديد محاور الفرضيات ، والمنهج الإستقرائي لإختبار فرضيات البحث ، والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة.

توصل الباحثون إلى نتائج منها ، الإلتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي يجعل القوائم المالية أكثر أهمية ، الإعتماد على المعلومات المفصح عنها في إتخاذ القرارات الإستثمارية تقلل من المخاطر ، توفر المعلومات المفصح عنها تزيد من ثقة المستثمرين على إتخاذ القرارات الإستثمارية ، تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤدي إلي ترشيد قرارات الإستثمار ، كلما زاد الإلتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي كان قرار الإستثمار أكثر رشداً ، تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤدي إلي الإلتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة التي تساعد على سلامة إتخاذ القرارات الإستثمارية ، ضعف الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يؤدي إلي تضليل المستثمرين ، تقدم المنشآت قوائم مالية تفتقر إلي الإفصاح المحاسبي مما يؤدي إلى عدم سلامة إتخاذ القرارات الإستثمارية ، تلتزم المنشآت بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية مما يؤدي إلى سلامة إتخاذ القرارات الإستثمارية.

أوصى البحث بضرورة الإلتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي لجعل القوائم المالية أكثر أهمية، ضرورة وجود معلومات مفصح عنها في إتخاذ القرارات الإستثمارية لتقلل من المخاطر ، ضرورة توفر المعلومات المفصح عنها لزيادة ثقة المستثمرين على إتخاذ القرارات الإستثمارية ، ضرورة تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي ليؤدي إلي ترشيد قرارات الإستثمار ، ضرورة تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي ليؤدي إلي الإلتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة التي تساعد على سلامة إتخاذ القرارات الإستثمارية ، ضرورة تقديم المنشآت قوائم مالية مفصح عنها لتساعد في إتخاذ القرارات الإستثمارية ، ضرورة إلتزام المنشآت بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ليؤدي إلى سلامة إتخاذ القرارات الإستثمارية.

Abstract

The problem with the search questions, do accounting disclosure contributes to the provision of appropriate information to make investment decisions? , You disclose all accounting information answer, or for a specific type of information? , You can access the accounting disclosure ideal affects investment decisions?

The importance of research in the relevance of investment decisions to disclose the accounting, the study of accounting disclosure and knowing his role in rationalizing investment decisions, difficult access to sound investment decisions in light of the disclosure of accounting is not ideal.

The research aims to define the concept of accounting disclosure and requirements and its determinants and its role in the rationalization of investment decisions, the role of disclosure in raising the efficiency of accounting information and strengthen confidence between the accounting unit and users of financial information and the impact of disclosure on the investment decision making, knowing the information to be disclosed to meet the needs of the makers investment decisions.

Find tested hypotheses, there is a statistically significant difference between the accounting disclosure and investment decision-making process of rationalizing, accounting disclosure affects investment decisions relationship, provides disclose information affecting investment decisions.

Find relied on historical method to display the previous studies related to the search topic, deductive approach to the formulation of the problem and determine hypotheses axes, and inductive approach to test hypotheses, and descriptive and analytical approach to study the situation.

Researchers found the results thereof, the commitment standard accounting disclosure makes financial statements more important, relying on undisclosed information about them in making investment decisions reduce the risk, the information disclosed increase the confidence of investors on investment decisions provides, the application of accounting disclosure leads to rationalize investment decisions , the greater the commitment to standard accounting disclosure was the decision to invest more rational, the application of accounting disclosure leads to adhere to accounting and auditing that help the integrity of the investment decision-making standards, weak accounting disclosure in the financial statements mislead investors, offering installations financial statements lack the accounting disclosure, which It leads to a lack of safety making investment decisions, enterprises committed to disclose the accounting in the financial statements, leading to the safety of making investment decisions.

Recommended research to abide by the standard of accounting disclosure to make financial statements more important, the need for the existence of undisclosed information in making investment decisions to reduce the risks, the need to provide the information disclosed to increase investor confidence in the investment decision-making, the need to apply the standard of accounting disclosure to lead to the rationalization of investment decisions, the need to apply the standard of accounting disclosure to lead to adhere to accounting and auditing that help the integrity of the investment decision-making standards, the need to provide installations financial statements are disclosed for help in making investment decisions, the need for installations obligation to disclose the accounting in the financial statements for the lead to the safety of making investment decisions.

فهرس الموضوعات

عنوان الموضوع	رقم الصفحة
الإستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والعرفان	ج
مستخلص البحث	د
Abstract	و
فهرس الموضوعات	ح
فهرس الجداول	ي
فهرس الأشكال	ل
المقدمة	
أولاً : الإطار المنهجي	2
ثانياً : الدراسات السابقة	4
الفصل الأول : مفهوم وأنواع الإفصاح المحاسبي	
المبحث الأول : مفهوم وأهمية الإفصاح المحاسبي	13
المبحث الثاني : طرق وأنواع الإفصاح في إتخاذ القرارات	18
الفصل الثاني : مفهوم المعلومات المحاسبية وأنواع القرارات الإستثمارية	
المبحث الأول : مفهوم وأهمية المعلومات المحاسبية	26
المبحث الثاني : مفهوم القرارات الإستثمارية وأنواعها	34
الفصل الثالث : الدراسة الميدانية	
المبحث الأول : نبذة تعريفية عن عينة الدراسة	40
المبحث الثاني : إجراءات الدراسة الميدانية	44
المبحث الثالث : إختبار الفرضيات	69
الخاتمة	

أولاً : النتائج	84
ثانياً : التوصيات	85
قائمة المصادر والمراجع	87
الملاحق	93

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	45
(2/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	46
(3/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	47
(4/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	48
(5/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي	49
(6/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	50
(7/2/3)	الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبيان	53
(8/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الأولى	54
(9/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية للفرضية الأولى	55
(10/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الأولى	56
(11/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة للفرضية الأولى	57
(12/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة للفرضية الأولى	58
(13/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الثانية	59
(14/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية للفرضية الثانية	60
(15/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الثانية	61
(16/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة للفرضية الثانية	62
(17/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة للفرضية الثانية	63
(18/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الثالثة	64
(19/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية للفرضية الثالثة	65
(20/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الثالثة	66
(21/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة للفرضية الثالثة	67
(22/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة للفرضية الثالثة	68
(1/3/3)	الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى	69

(2/3/3)	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الأولى	70
(3/3/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى	72
(4/3/3)	الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية	74
(5/3/3)	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثانية	75
(6/3/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية	76
(7/3/3)	الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة	78
(8/3/3)	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثالثة	79
(9/3/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة	81
(10/3/3)	ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة	82

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	45
(2/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	46
(3/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	47
(4/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	48
(5/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي	49
(6/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	50
(7/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الأولى	54
(8/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية للفرضية الأولى	55
(9/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الأولى	56
(10/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة للفرضية الأولى	57
(11/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة للفرضية الأولى	58
(12/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الثانية	59
(13/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية للفرضية الثانية	60
(14/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الثانية	61
(15/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة للفرضية الثانية	62
(16/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة للفرضية الثانية	63
(17/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الثالثة	64
(18/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية للفرضية الثالثة	65
(19/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الثالثة	66
(20/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة للفرضية الثالثة	67

(21/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة للفرضية الثالثة	68
(1/3/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى	73
(2/3/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية	77
(3/3/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة	81
(4/3/3)	ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة	82

المقدمة

تشمل:

أولاً : الإطار المنهجي .

ثانياً : الدراسات السابقة .

أولاً : الإطار المنهجي

تمهيد

تطورت مهنة المحاسبة من مجرد نظام لمسك الدفاتر إلى نظام للمعلومات وأصبحت القوائم المالية التي تصدرها الشركات ذات أهمية كبيرة لمتخذي القرار ، سواء على صعيد الوحدة المحاسبية أي الإدارة أو المتابعين لإقتصاديات الوحدة من الخارج كالدائنين والمستثمرين والهيئات الحكومية ، ولتوفير هذه المعلومات لابد من الإفصاح في التقارير والقوائم المالية التي تمثل مخرجات النظام ، وبالتالي كان لابد من ضوابط أو قواعد تحكم هذه القوائم لكي تفي بأغراض متابعيها.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

هل الإفصاح المحاسبي يسهم في توفير المعلومات الملائمة لإتخاذ القرارات الإستثمارية؟.

هل يجيب الإفصاح عن جميع المعلومات المحاسبية ، أم عن نوع محدد من المعلومات؟.

هل يمكن الوصول إلى إفصاح محاسبي مثالي يؤثر في إتخاذ القرارات الإستثمارية؟.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في الأتي:

الأهمية العملية ، وتتمثل في:

مدى إرتباط قرارات الإستثمار بالإفصاح المحاسبي.

دراسة الإفصاح المحاسبي ومعرفة دوره في ترشيد قرارات الإستثمار.

الأهمية العملية ، وتتمثل في:

صعوبة الوصول إلى قرارات إستثمارية سليمة في ظل إفصاح محاسبي غير مثالي.

زيادة متطلبات مستخدمي القوائم المالية بالحصول على المعلومات الكافية التي تلبي إحتياجاتهم لإتخاذ القرارات الإستثمارية.

أهداف البحث

يسعى البحث لتحقيق الأهداف التالية:

تحديد مفهوم الإفصاح المحاسبي ومتطلباته ومحدداته ودوره في ترشيد القرارات الإستثمارية.

دور الإفصاح في رفع كفاءة المعلومات المحاسبية وتعزيز الثقة بين الوحدة المحاسبية ومستخدمي المعلومات المالية وأثر الإفصاح على صناعة القرار الإستثماري.

معرفة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها لتلبية إحتياجات متخذي القرارات الإستثمارية.

فرضيات البحث

يختبر البحث الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي وعملية إتخاذ القرارات الإستثمارية وترشيدها.

الفرضية الثانية : الإفصاح المحاسبي يؤثر في إتخاذ القرارات الإستثمارية.

الفرضية الثالثة : يوفر الإفصاح معلومات تؤثر على القرارات الإستثمارية.

منهجية البحث

يستخدم البحث المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث ، المنهج الإستنباطي لصياغة المشكلة وتحديد محاور الفرضيات ، والمنهج الإستقرائي لإختبار فرضيات البحث ، والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة .

حدود البحث

تنحصر حدود البحث في:

الحدود المكانية : بنك فيصل الإسلامي السوداني ، بنك النيل للتجارة والتنمية ، بنك المزارع التجاري.

الحدود الزمانية : 2016م – 1437هـ.

مصادر البيانات

تتمثل مصادر البيانات في:

المصادر الأولية : إستمارة الإستبانة.

المصادر الثانوية : الكتب والمراجع والدوريات العلمية والبحوث الجامعية والرسائل العلمية والإنترنت.

هيكلية البحث

يتضمن البحث مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة ، المقدمة تشمل الإطار المنهجي والدراسات السابقة ، الفصل الأول بعنوان ، مفهوم وأهمية الإفصاح المحاسبي ، ويعرض من خلال المبحث الأول ، مفهوم وأهمية الإفصاح المحاسبي ، المبحث الثاني ، طرق وأنواع الإفصاح في إتخاذ القرارات ، الفصل الثاني بعنوان ، مفهوم المعلومات المحاسبية وأنواع القرارات الإستثمارية ويعرض من خلال ، المبحث الأول ، مفهوم وأهمية المعلومات المحاسبية ، المبحث الثاني ، مفهوم القرارات الإستثمارية وأنواعها ، الفصل الثالث يتمثل في الدراسة الميدانية ويعرض من خلال ، المبحث الأول ، نبذة تعريفية عن عينة الدراسة ، المبحث الثاني ، إجراء الدراسة الميدانية ، المبحث الثالث ، اختبار صحة الفرضيات، الخاتمة وتشمل ، النتائج والتوصيات .

ثانياً : الدراسات السابقة

1/ دراسة ، صالح محمد السيد ، 2000م ، (الإفصاح المحاسبي بين النظرية والتطبيق)[1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق الشركات الصناعية في السوق الأول لتعليمات الإفصاح الصادرة عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) والمعدل لعام 1997م ، تمثلت مشكلة الدراسة في التطور الكبير في أعمال الشركات والمؤسسات سواء في الحجم أو الأنشطة وإنفتاح الأسواق العالمية ، تمثلت أهمية الدراسة في توضيح دور الإفصاح في القوائم المالية لتسهيل مهمة مستخدمي القوائم المالية ، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الإستنباطي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، هناك إلتزام عادل بمتطلبات الإفصاح لمعايير المحاسبة الدولية وبمتطلبات الإفصاح وفقاً لهيئة الأوراق المالية ، أوصت الدراسة بضرورة الإفصاح في القوائم المالية.

يتضح أن هدف هذه الدراسة هو التعرف على مدى تطبيق الشركات الصناعية لتعليمات الإفصاح عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) والمعدل لعام 1997م ، بينما يهدف بحثنا للتغرف على أثر الإفصاح المحاسبي على القرارات الإستثمارية.

2/ دراسة ، هويدى على حسن ، 2000م ، (تحليل العلاقة بين المعلومات المحاسبية المنشورة والعائد المتوقع على الأسهم في سوق الأوراق المالية)[2]

هدفت الدراسة إلى تحديد مستوى القوة التفسيرية للمعلومات المالية في الأسواق المالية ، تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على قدرة مجموعة من المؤشرات من المعلومات المالية المنشورة في التنبؤ بالعائد المتوقع تحقيقه من الإستثمار في الأسهم ، ظهرت أهمية الدراسة في دور العائد المتوقع على الأسهم في تحديد أسعارها ، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الإستنباطي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، أن المؤشرات قد فسرت العائد المتوقع تحقيقه من الإستثمار في الأسهم ، أوصت الدراسة بتحديد أسعار الأسهم حسب العائد المتوقع منها.

يتضح بأن هذه الدراسة هدفت إلى تحديد مستوى القوة التفسيرية للمعلومات المالية في الأسواق المالية ، بينما يهدف بحثنا إلى أثر الإفصاح المحاسبي على القرارات الإستثمارية.

([1]) صالح محمد السيد ، **الإفصاح المحاسبي بين النظرية والتطبيق – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الأردنية في السوق الأول للعام 2000م** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، رسالة دكتوراة ، غير منشورة ، 2000م).

([2]) هويدى على حسن ، **تحليل العلاقة بين المعلومات المحاسبية المنشورة والعائد المتوقع على الأسهم في سوق الأوراق المالية** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2000م).

3/ دراسة ، شريف البراء إبراهيم ، 2001م ، (دراسة أثر طبيعة النشاط على المؤشرات المالية والمحاسبية المستخدمة في تحديد بورصة الأوراق المالية بجمهورية مصر العربية)[1]

هدفت الدراسة إلى توسيع نطاق الإفصاح ليشمل كل المعلومات مالية كانت أو غير مالية لكي تؤدي دوراً مدعماً لمعلومات القوائم المالية ، تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على المتغيرات المؤثرة في أسعار الأسهم في مصر ، ظهرت أهمية الدراسة في بيان أهمية كل المعلومات سواء كانت مالية أو غير مالية في تحديد الأسعار بالبورصة ، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الإستنباطي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، أن المشتريات في حاجة إلى معلومات وبيانات إضافية عن المتغيرات التي تؤثر في أسعار الأسهم وأيضاً ضرورة الإهتمام بالمعلومات غير المالية ، أوصت الدراسة بضرورة تقديم الشركات للمعلومات غير المالية وذلك لأهميتها.

يتضح أن مشكلة هذه الدراسة تمثلت في التعرف على المتغيرات المؤثرة في أسعار الأسهم في مصر ، بينما تتمثل مشكلة بحثنا في معرفة هل الإفصاح المحاسبي يساهم في توفير المعلومات الملائمة لإتخاذ القرارات الإستثمارية.

4/ دراسة ، عثمان عبدالله حسن ، 2002م ، (الإفصاح وأهميته لمستخدم القوائم المالية)[2]

هدفت الدراسة إلى بيان المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ، تمثلت مشكلة الدراسة في أن القوائم المالية للشركات موضوع الدراسة لاتعني بمتطلبات الإفصاح الوارد في المعايير المحاسبية عن الإعداد والعرض ، ظهرت أهمية الدراسة في توضيح الإفصاح ودوره وإيضاح وشرح ماتحتويه القوائم المالية من بيانات ومعلومات ، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الإستنباطي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، التأكيد على أهمية الإفصاح والإهتمام به ، أوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بموضوع الإفصاح لما له من تأثير واضح على القرارات الإقتصادية.

يتضح أن أهمية هذه الدراسة تمثلت في توضيح الإفصاح ودوره وشرح ما تحتويه القوائم المالية من معلومات ، بينما تتمثل أهمية بحثنا في مدى إرتباط قرارات الإستثمار بالإفصاح المحاسبي ودوره في ترشيد قرارات الإستثمار.

([1]) شريف البراء إبراهيم ، **دراسة أثر طبيعة النشاط على المؤشرات المالية والمحاسبية المستخدمة في تحديد بورصة الأوراق بجمهورية مصر العربية** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2001م).

([2]) عثمان عبد الله حسن ، **الإفصاح وأهميته لمستخدم القوائم المالية** ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2002م).

5/ دراسة ، خالد الخطيب محمد ، 2002م ، (الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة الأردنية في ظل المعيار المحاسبي رقم (1))[1]

هدفت إلى جمع البيانات والمعلومات الضرورية المتعلقة بتوضيح أساس وعرض البيانات المالية لشركات المساهمة ، تمثلت مشكلة الدراسة في وجود قصور في نوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة في الأردن ، ظهرت أهمية الدراسة في الدور الكبير الذي تلعبه القوائم المالية المفصح عنها بشكل سليم في إتخاذ القرارات الإستثمارية ، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الإستنباطي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، أن الإفصاح في تقارير محالس إدارة الشركات وتقرير المراجع كان منسجماً مع متطلبات الإفصاح وفقاً لمعيار المحاسبة رقم (1) ، أوصت الدراسة بضرورة تطوير القوانين والتشريعات الأردنية والإلتزام بمعايير المحاسبة الدولية لتشجيع الإستثمار.

يتضح أن مشكلة هذه الدراسة تركزت على الإفصاح في التقارير المالية لشركات المساهمة الأردنية فقط ، بينما تمثلت مشكلة بحثنا فيما إذا كان الإفصاح المحاسبي مثالي ويساهم في توفير المعلومات الملائمة لإتخاذ القرار الإستثماري.

6/ دراسة ، صلاح على أحمد ، 2002م ، (المحاسبة وأثرها على قرارات الإستثمار في سوق المال)[2]

هدفت الدراسة إلى تحديد المعلومات المحاسبية المؤثرة على الإستثمار ومدى تأثيرها على القرار الإستثماري ، تمثلت مشكلة الدراسة في عدم كفاية المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية والتي يعاني بسببها متخذ القرار الإستثماري ، ظهرت أهمية الدراسة في دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ قرارات الإستثمار وتحديد درجة المخاطر ، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الإستنباطي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، ترتبط جودة المعلومات المحاسبية بمدى ملاءمتها في إتخاذ القرارات الإستثمارية وأن للمعايير المحاسبية أهمية كبيرة لمتخذ القرار الإستثماري ، أوصت الدراسة بضرورة إلتزام الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بتطبيق معايير محاسبية تلائم طبيعة وإحتيادات المستخدم.

يتضح أن مشكلة هذه الدراسة تمثلت في عدم كفاية المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية ، بينما تتمثل مشكلة بحثنا فيما إذا كان الإفصاح المحاسبي مثالي ويساهم في توفير معلومات ملائمة لإتخاذ القرارات الإستثمارية.

([1]) خالد الخطيب محمد ، **الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة الأردنية في ظل المعيار المحاسبي رقم (1)** ، (دمشق : جامعة دمشق ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2002م).

([2]) صلاح على أحمد ، **المحاسبة وأثرها على قرارات الإستثمار في سوق المال – دراسة تطبيقية على سوق الخرطوم للأوراق المالية** ، (الخرطوم : جامعة أمدرمان الإسلامية ، رسالة دكتوراة ، غير منشورة ، 2002م).

7/ دراسة ، فايزة محمد أحمد ، 2004م ، (مشاكل الإفصاح في القوائم المالية الموحدة)[1]

هدفت الدراسة إلى التأكد على ضرورة الإفصاح في القوائم المالية وتوضيح أهمية الإندماج ، تمثلت مشكلة الدراسة في أن الشركة القابضة لاتقوم بالإفصاح كاملاً حسب متطلباته عن جميع الأحداث التي تحدث في الشركة التابعة لها مما يؤثر على مصداقية القوائم المالية ، ظهرت أهمية الدراسة في أن إمتلاك الشركة القابضة لأغلبية أسهم الشركة التابعة لايعني ألا تقوم الشركات الأخرى بإعداد قوائمها الخاصة بها ، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الإستنباطي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، أهمية الإفصاح في القوائم المالية للشركات التابعة والقابضة لأنه يساعد على التعرق على الموقف المالي الحقيقي للمجموعة ككل ، أوصت الدراسة بقيام الشركة القابضة بالإفصاح الكامل عن كل المعلومات في القوائم المالية الموحدة.

يتضح أن هذه الدراسة تناولت كيفية الإفصاح في القوائم المالية الموحدة بين الشركات القابضة والتابعة ، بينما تناولت بحثنا أثر الإفصاح المحاسبي في إتخاذ القرار الإستثماري.

8/ دراسة ، مامون مهدي سبيل ، 2004م ، (دور التقارير المالية المنشورة في جذب الإستثمارات الأجنبية لأسواق المال بالدول النامية)[2]

هدفت الدراسة إلى بيان أثر التقارير المالية المنشورة في جذب الإستثمارات الخارجية ، تمثلت مشكلة الدراسة في مدى تلبية التقارير المالية لإحتياجات المستثمرين الأجانب من المعلومات المالية ، ظهرت أهمية الدراسة في الدور الذي تلعبه التقارير المالية في جذب الإستثمارات ، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الإستنباطي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، أن القوائم المالية المنشورة لاتحقق الغرض الكافي لإجراء تحليل مالي يبين درجة المصداقية وملائمة القوائم لمتطلبات المستثمرين الأجانب ، أوصت الدراسة بضرورة العمل على تأهيل الكوادر الفنية العاملة بسوق الأوراق المالية.

يتضح أن هدف هذه الدراسة هو بيان أثر التقارير المالية المنشورة في جذب الإستثمارات الخارجية ، بينما يهدف بحثنا لتحديد مثهوم الإفصاح المحاسبي ومتطلباته ودوره في صناعة القرارات.

([1]) فائزة محمد أحمد ، **مشاكل الإفصاح في القوائم المالية الموحدة – دراسة حالة بنك التضامن الإسلامي** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2004م).

([2]) مامون مهدي سبيل ، **دور التقارير المالية المنشورة في جذب الإستثمارات الأجنبية لأسواق الدول النامية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشور ، 2004م).

9/ دراسة حسن محمد عبد الغفار ، 2004م ، (المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والإستثمار)[1]

هدفت الدراسة إلى إستخدام المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرار التمويلي والإستثماري ، تمثلت مشكلة الدراسة في تجاهل الإدارة للتقارير المالية مما يؤدي إلى وجود إنحرافات في أداء المؤسسة ، ظهرت أهمية الدراسة في الإستفادة من المعلومات المحاسبية ، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الإستنباطي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، أن النظام المحاسبي يتضمن بيانات عينية ومالية يتم الأخذ بها والإستفادة منها عند إتخاذ القرارات التمويلية والإستثمارية ، أوصت الدراسة بضرورة توافر تقارير مالية تختص بتقديم المشاريع لتكون مرجع أساس عند التقويم.

يتضح أن هدف هذه الدراسة تمثل في إستخدام المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإستثمارية بينما يهدف بحثنا لتحديد مفهوم الإفصاح المحاسبي ودوره في صناعة القرار الإستثماري.

10/ دراسة ، محاسن عبد الله علي ، 2005م (المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية وأثره على قرارات الإستثمار في سوق المال)[2]

هدفت الدراسة إلى إختبار مدى وجود محتوى إعلامي إضافي لقائمة التدفقات النقدية ، تمثلت مشكلة الدراسة بأن القوائم المالية التي تنشرها الشركات لتزويد المستثمرين بالمعلومات التي تمكنهم من إتخاذ القرارات الإستثمارية ، ظهرت أهمية الدراسة في بيان الدور الذي تلعبه معلومات التدفقات النقدية في إتخاذ القرارات الإستثمارية ، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الإستنباطي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، أن إزدياد الطلب على معلومات التدفقات النقدية يؤدي إلى الرشد الإقتصادي في إتخاذ قرارات الإستثمار ، أوصت الدراسة بضرورة توسيع مستوى الإفصاح في قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية وإلزام الشركات بإعداد قائمة التدفقات النقدية ورفع مستوى الإهتمام بها.

يتضح أن هدف هذه الدراسة إختبار مدى وجود محتوى إعلامي إضافي لقائمة التدفقات النقدية ، بينما يهدف بحثنا لتحديد مفهوم الإفصاح المحاسبي ومتطلباته ودوره في صناعة القرار الإستثماري.

([1]) محمد حسن عبد الغفار ، **المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والإستثمار** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2004م).

([2]) محاسن عبد الله علي ، **المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية وأثره على قرارات الإستثمار في سوق المال** ، (الخرطوم : جامعة أمدرمان الإسلامية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2005م).

11/ دراسة ، ماجدة عبد الحميد أحمد ، 2009م ، (أثر الإفصاح عن معلومات المحاسبة المستقلة على قرارات الإستثمار في الأوراق المالية)[1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على متغيرات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المستقبلية لشركات المساهمة التي تتضمن نوعية وإسلوب ومستوى الإفصاح على قرارات الإستثمار في الأوراق المالية ، تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على مستوى وأساليب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المستقبلية للشركات المساهمة في سوق الخرطوم للأوراق المالية ، ظهرت أهمية الدراسة في التعرف على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المستقبلية ، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الإستنباطي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، أن التقارير والقوائم المالية التي تهمل المعلومات المحاسبية المفصح عنها لها دور مهم في قرارات الإستثمار ، أوصت الدراسة بضرورة قيام شركات المساهمة السودانية بسوق الأوراق المالية بالإفصاح عن كافة معلوماتها المستقبلية.

يتضح أن أهمية هذه الدراسة تتمثل في التعرف على الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية ، بينما يهتم بحثنا بدراسة الإفصاح المحاسبي ومعرفة دوره في ترشيد القرارات الإستثمارية.

12/ دراسة ، حامد ذاكي الدين الدخري ، 2011م ، (دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ وترشيد القرارات الإستثمارية الطويلة الأجل)[2]

هدفت الدراسة إلى التعرف على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وكيفية الإستفادة منها في ترشيد وإتخاذ القرارات الإستثمارية ، تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية الإجابة عن التساؤلات التالية ، هل تدرك الإدارة دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الرشيدة؟ ، ما هي درجة إعتماد الإدارة على المعلومات المحاسبية وترشيد المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات والإستثمارات ، ظهرت أهمية الدراسة في الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية كأساس ترشيد للقرارات الإستثمارية ، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الإستنباطي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، المعلومات المالية التي توفرها القوائم المالية يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات وتقليل المخاطر الإستثمارية ، أوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بالمعلومات المحاسبية لما لها من دور في ترشيد القرارات الإستثمارية.

([1]) ماجدة عبد الحميد أحمد ، **أثر الإفصاح عن معلومات المحاسبة المستقلة على قرارات الإستثمار في الأوراق المالية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2009م).

([2]) حامد ذاكي الدين الدخري ، **دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ وترشيد القرارات الإستثمارية الطويلة الأجل** ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2011م).

يتضح أن هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وكيفية الإستفادة منها ي ترشيد وإتخاذ القرارات الإستثمارية ، بينما يهدف بحثنا إلى تحديد مفهوم الإفصاح المحاسبي ومتطلباته ودوره في ترشيد القرارات الإستثمارية.

13/ دراسة ، سامية إبراهيم حسين ، 2013 ، (أثر تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي الدولي رقم (30) للمصارف في الحد من مخاطر الإئتمان المصرفي)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في إستحواز معايير الإفصاح في المصارف على إهتمام قليل من السابق حيث كان التركيز على معايير الإفصاح في الشركات الصناعية والتجارية فقط وأن الإفصاح في القوائم المالية الخاصة بالمصارف محكومة ببعض القيود ، هدفت الدراسة إلى إستعراض مفهوم وأنواع الإفصاح المحاسبي ومعايير الإفصاح الخاصة بالمصارف والمؤسسات المالية ، ومعيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية ، إهتمت الدراسة بالمصارف ودورها في الحياة الإقتصادية والإجتماعية ورأس المال بالنسبة لقوة ومتانة المصارف ، إستخدمت الدراسة ، المنهج التاريخي ، المنهج الإستنباطي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج التحليلي الوصفي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، المصرف يعد قائمة التدفقات النقدية ويقوم بمقارنتها مع السنة السابقة وتشتمل على صافي النقد من العمليات التشغيلية والإستثمارية والتمويلية ، أوصت الدراسة بضرورة إعداد المصارف قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي ، قائمة التدفقات النقدية وفقاً للأسس والقواعد التي نص عليها المعيار لتواكب مستخدمي القوائم المالية .

يتضح بأن هذه الدراسة هدفت إلى إستعراض مفهوم وأنواع الإفصاح المحاسبي ومعايير الإفصاح الخاصة بالمصارف والمؤسسات المالية ، بينما يهدف بحثنا لدور الإفصاح في رفع كفاءة المعلومات المحاسبية وتعزيز الثقة بين الوحدة المحاسبية ومستخدمي المعلومات المالية وأثر الإفصاح على صناعة القرار الإستثماري.

14/ دراسة ، حيدر أحمد حسن ، 2014 ، (كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وأثره في صناعة القرار)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى حاجة مستخدمي القوائم المالية في كيفية الحصول على القوائم المالية المنشورة ، وما هو مدى تأثير نشر التقارير المالية على الأسعار ؟ ، تكمن أهمية الدراسة في مدى تقيم الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ، هدفت الدراسة للتعرف على العلاقة بين الإفصاح المحاسبي ومدى كفاءته في صناعة القرارات ، التعرف على مدى رضا مستخدمي البيانات المالية عن مستوى الإفصاح الحالي في المنشآت ، التعرف على

([1]) سامية إبراهيم حسين ، **أثر تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي الدولي رقم (30) للمصارف في الحد من مخاطر الإئتمان المصرفي** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2013م) .

([2]) حيدر أحمد حسن ، **كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وأثره في صناعة القرار** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2014م).

المشاكل الناجمة عن نوعية الإفصاح المالي في المنشآت ، إستخدمت الدراسة ، المنهج التاريخي ، المهج الإستقرائي ، المنهج الإستنباطي ، المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلي نتائج منها ، إن الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية يعتبر المصدر الأساسي للمعلومات التي يعتمد عليها المستخدمين والمستثمرين في صناعة قراراتهم ، إن المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية تساعد في صناعة القرار ، أوصت الدراسة بضرورة إصدار دليل لأفضل الممارسات لإدارة كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لدى المنشآت يتضمن قواعد ومبادئ تبنى على الشفافية التامة وتشجع المنشآت على الإلتزام بمتطلبات الإفصاح الصادرة في سوق الخرطوم للأوراق المالية .

يتضح بأن مشكلة هذه الدراسة تمثلت في مدى حاجة مستخدمي القوائم المالية في كيفية الحصول على القوائم المالية المنشورة ، بينما تتمثل مشكلة بحثنا في مساهمة الإفصاح المحاسبي في توفير المعلومات الملائمة لإتخاذ القرارات الإستثمارية.

15/ دراسة ، نجم الدين إبراهيم حسن ، 2014 ، (الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ومعلومات قائمة التدفقات النقدية وأثرها في الحد من التعثر المصرفي)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات ، ماهي أهم خصائص العمل المصرفي والتي تختلف عن المنشأت غير المالية وتؤثر على شكل ومحتوى قائمة التدفقات النقدية في المصارف السودانية ؟ ، هل تؤثر معلومات التدفقات النقدية في قرارات الحصول على التمويل بالمصارف السودانية ؟ ، هدفت الدراسة إلى تحليل خصائص العمل المصرفي وإختلافه عن المنشآت غير المالية وأثر ذلك على إعداد وتفسير قوائم التدفقات النقدية في المصارف ، تحديد طبيعة وأثر مرحلة التعثر المالي للمصارف ، إستخدمت الدراسة ، المنهج التاريخي ، المهج الإستقرائي ، المنهج الإستنباطي ، المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلي نتائج منها ، الإهتمام ببيانات التدفقات النقدية تعبر عن طبيعة الموقف المالي للشركات والذي يعكس حقيقة الصعوبات والعقبات النقدية والتي تواجه الإدارة وتؤدي إلي الفشل والإفلاس إلي جانب دورها الفعال في التنبؤ ، أوصت الدراسة بضرورة العمل على تفعيل دور المعلوماتية في السوق المصرفي في ظل تكوين قاعدة بيانات مالية وتسويقية وإنتاجية وإقتصادية وإدارية وتكون مصنفة تصنيفاً دقيقاً للشركات والمصارف .

يتضح بأن مشكلة هذه الدراسة تمثلت في مساهمة الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية في إظهار مشاكل السيولة والإفلاس في المصارف السودانية ، بينما تمثلت مشكلة بحثنا في إجابة الإفصاح عن جميع المعلومات المحاسبية ، أم عن نوع محدد من المعلومات.

([1]) نجم الدين إبراهيم حسن ، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ومعلومات قائمة التدفقات النقدية وأثرها في الحد من التعثر المصرفي** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة ، غير منشورة ، 2014م) .

الفصل الأول

مفهوم وأنواع الإفصاح المحاسبي

ويعرض من خلال

المبحث الأول : مفهوم وأهمية الإفصاح المحاسبي.

المبحث الثاني : طرق وأنواع الإفصاح المحاسبي.

المبحث الأول

مفهوم وأهمية الإفصاح المحاسبي

الإفصاح مصطلح لغوي مشتق من الفصاحة ، والفصيح هو صاحب البيان والمنطق الذي يميز جيد الكلام من رديئه ، وكلام فصيح يقصد به كلام سليم و واضح [1] ، وأفصح الأعجمي إذا تكلم بالعربية وفهم عنه ، وأفصح كلامه إفصاحاً أي تكلم بالفصاحة وأفصح عن الشئ إفصاحاً إذا بينه وكشفه [2].

الإفصاح المحاسبي

الوضوح وعدم الابهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية[3] ، ويقصد بالإفصاح بشكل أكثر تحديد "عملية ومنهجية توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتبعة من جانب المؤسسة معروفة ومعلومة من خلال النشر والانفتاح[4] ، وقد حددت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، ماهية الإفصاح المحاسبي المناسب بما يلي" إن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية، وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، تقتضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم، و ذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية)، وإن عنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية والمصطلحات المستخدمة فيها وأيضا بالملاحظات المرفقة بها، و بمدى ما فيها من تفاصيل، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم[5] ، الإفصاح المحاسبي هو المرحلة التي تمكن المحاسبين من التعبير عن جهودهم في توفير المعلومات المحاسبية وهو من أهم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وقد اجمع المحاسبون على تبني هذا المبدأ عند اعداد القوائم المالية المنشورة مما ساعد

([1]) العبيد محمد البدوي وآخرون ، **معجم أسماء العرب** ، (عمان : مكتبة عمان ، 1991 م) ، ص 133.

([2]) محجوب عبدالله حامد ، **إطار عملي ـ المحاسبة البيئية** ، (الخرطوم : جامعة ام درمان الإسلامية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2000 م) ، ص 79.

([3]) لطيف زيود، حسان قيطيم ، نغم أحمد فؤاد مكية ، **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، (دمشق : جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، المجلد 29 ، العدد الأول ، 2007) ، ص179.

([4]) صلاح الدين عبدالمنعم مبارك ، **اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية** ، (القاهرة : الدار الجامعية للنشر ، 2000) ، ص23 .

([5]) محمد مطر، موسى السيوطي ، **الممارسات المهنية في مجالات القياس والعرض والافصاح** ، (عمان : دار وائل ، 2008) ، ص124.

المهتمين من خارج المشروعات على اتخاذ القرارات السليمة في ضوء المعلومات التي يحصلون عليها من تلك القوائم[1].

وكتعريف شامل للتعاريف السابقة عرف الإفصاح على أنه ، عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية ، في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب ، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية ، والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للمؤسسة[2].

نستنتج من تعاريف الإفصاح المحاسبي بأنه:

1. الوضوح التام للبيانات والمعلومات المحاسبية التي تساعد مستخدمي القوائم المالية على إتخاذ القرارات الصحيحة.
2. عدم إخفاء أي معلومات ذات أهمية في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد التقارير المالية .
3. إظهار كافة المعلومات اللازمة لتقييم المشروعات بصورة يسهل فهمها للمستخدمين وللتنبؤ بمقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح المستقبلية.

يرى الباحثون أن التطور المعاصر في مصطلح الإفصاح ، جاء بديلاً لمصطلح النشر أو عرض المعلومات ، حيث كان ذلك يتفق مع التعريف التقليدي لوظيفة المحاسبة، بأنها تستهدف قياس نتائج النشاط الاقتصادي وإبلاغها للمستفيدين منها.

أهمية الإفصاح المحاسبي

تتمثل أهمية الإفصاح المحاسبي في الأتي [3] :

1. زيادة حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال وبورصات الأسهم والسندات ، فأصبح الإفصاح المحاسبي يعد شرطاً أساسياً لتأسيس وإدارة أسواق المال الجيدة .
2. للإفصاح المحاسبي دوراً هاماً في تحقيق آلية سوق رأس المال ، من حيث أسعار الأسهم ، وتحقيق التوازن بين درجة المخاطر والعائد الذي تحققه هذه الأسهم ، فالإفصاح المحاسبي يؤدي إلي تخفيض عدم التأكد فيما

([1]) www.ar.wikipedia.org .

([2]) محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية** ، (القاهرة : ايتراك للطباعة والنشر، 2005) ، ص577.

([3]) رضوان حلوه حنان ، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الي المعايير** ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2003 م) ، ص 445.

يتعلق بالإستثمار وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين وبالتالي يزيد حجم سوق رأس المال متمثلاً في زيادة عدد الأسهم المعروضة للتداول وزيادة التعامل في الأسهم [1] .

3. إسهامه في زيادة منفعة المعلومات المالية ، والتي تنعكس بدورها على المجتمع ، نظراً لأنها تتحدد فقط بالمنفعة المتحققة من إستخدامها في موقف معين ، ولكن قيمة هذه المعلومات تحدد بمجموع المنافع التي يتحصل عليها الأطراف ذات العلاقة من إستخدامها في مواقف متعددة [2] .
4. يؤدي الإفصاح دوراً هاماً في تحقيق الآلية الخاصة بسوق الأوراق المالية من حيث تحديد الأسعار المناسبة للأسهم وتحقيق التوازن بين درجة المخاطره والعائد الذي تحققه الأسهم ، حيث أصبح الإفصاح يميز بين الشركات ذات السمعة الطيبة والمركز المالي القوي.
5. يساعد مستخدمي القوائم والتقارير المالية في توجيههم نحو الإستثمار في المشروعات ذات العائد الإقتصادي الحقيقي والكبير [3] .

ونستطيع إضافة الأهمية التالية:

يساهم في إظهار الحقائق والتفاصيل المتعلقة بالقوائم المالية ومايرافقها من إيضاحات في شكل معلومات او ملاحظات ، تساعد مستخدمي التقارير المالية في فهم وتفسير ماتحتويه هذه التقارير من بيانات ومعلومات ، ومن ثم إستخدامها في ترشيد عملية إتخاذ القرارات بهدف تحقيق المنافع الإقتصادية.

أهداف الإفصاح المحاسبي

تتمثل أهداف الإفصاح المحاسبي في [4] :

1. تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين للمساعدة في إتخاذ قرارات إقتصادية رشيدة .
2. أن تشتمل القوائم المالية على معلومات تساعد مستخدميها على توجيه مدخراتهم نحو الإستثمار في المنشأة ذات العائد الحقيقي المجزي ، الأمر الذي يترتب عليه التوزيع الأمثل للموارد الإقتصادية المحدودة.

([1]) د. كمال الدين الزهراوي ، د. عبدالله هلال ، **المحاسبة المتوسطة ـ مدخل نظري تطبيقي** ، (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1999 م) ، ص 17 .

([2]) عبد السميع الدسوقي ، **المدخل الملائم لتقييم المعلومات المحاسبية** ، (الخرطوم : جامعة القاهرة بالخرطوم ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، العدد 33 ، 1985 م) ، ص 272.

([3]) جميل حسن محمد النجار ، **متطلبات الإفصاح في القوائم والتقارير المالية لدى الشركات المساهمة العامة في فلسطين** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، 2007 م) ، ص 105.

([4]) محمد فداء الدين عبد المعطي ، عبدالله قاسم يماني ، **الأثر المتوقع لمعيار العرض والإفصاح العام على مستوى الإفصاح في القوائم المالية** ، (الرياض : جامعة الملك سعود ، مجلة جامعة الملك سعود ، المجلد الثاني ، 1990 م) ، ص ص 63 ، 66 .

3. إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المالية والمحاسبية [1] .
4. مساعدة متخذي القرار علي صنع قرارات سليمة مبنية على معلومات دقيقة وخاصة في الإستثمار ، لذا يتطلب أن يكون حجم وقيمة المعلومات المحاسبية ونوعيتها المفصح عنها يتناسب مع أهمية القرارات المزمع إتخاذها في توفر المعلومات ، على أن يكون الإهتمام بالإفصاح مرتبط زمنياً بتحليل نتائج الماضي وفهم وإستيعاب الحاضر والتنبؤ بالمستقبل .
5. زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي لدى الشركات المساهمة العامة من حيث كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها يؤدي بالضرورة إلى زيادة فعالية السوق المالي[2] .

ونستطيع إضافة الأهداف التالية :

1. توضيح الأساليب والوسائل الفنية المحاسبية وشكل ومحتوى التقارير المالية لبيان وكمية البيانات والمعلومات المحاسبية الكافية التي تمكن المستخدمين من إتخاذ القرارات المتنوعة لتحقيق أهدافهم من تعاملهم مع الوحدات الإقتصادية .
2. يقدم معلومات مفيدة للمستثمرين للمساعدة على عملية إتخاذ قرارات إقتصادية رشيدة .
3. تقديم معلومات للمقرضين والعملاء لتساعدهم في تقويم التدفقات النقدية التي يمكن أن تؤول إليهم نتيجة علاقتهم بالمنشأة .

هدف الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية

له هدف وغرض وهو توجيه سلوك المنشأة لوجهة معينة من قبل الجهات التي تملك سلامة فرض الإفصاح عن معلومات معينة وقد بينت دراسات سابقة بأنه يوجد اتجاهين في الإفصاح المحاسبي[3]:

أولا : الاتجاه التقليدي في الإفصاح

وهو الذي يهدف ويهتم بالمستثمر الذي له دراية محدودة باستخدام القوائم المالية فيبقى بضرورة تبسيط المعلومات المنشورة بحيث تكون مفهومة للمستثمر محدودة المعرفة مع التركيز على المعلومات التي تتصف بالموضوعية والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد وفي ذالك كله حماية لهذا المستثمر من التعامل غير العادل في سوق المال.

([1]) كمال عبدالعزيز النقيب ، **مقدمة في نظرية المحاسبة** ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2004 م) ، ص 204 .

([2]) محمد فداء الدين بهجت ، **الإفصاح في القوائم المالية وموقف المراجع الخارجي منها ـ دراسة تطبيقية للقوائم المالية والتقارير السنوية للشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية** ، (جدة : جامعة الملك عبدالعزيز ، رسالة دكتوراة ، منشورة ، 1986 م) ، ص 66 .

([3]) عبد المنعم عطا البلول ، **دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمسائلة في الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة** ، (فلسطين : الجامعة الإسلامية بغزة ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2009 م) ، ص 45.

ثانيا :الاتجاه المعاصر والمتطور في الإفصاح

ويهدف إلى تقديم المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات وفي ظل هذا الهدف فإن نطاق الإفصاح لم يعد قصراً على تقديم المعلومات المالية التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية والتي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي بل يتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الدراية والخبرة في فهم واستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرين الواعدين والمحللين الماليين في إتخاذ القرارات.

المبحث الثاني

طرق وأنواع الإفصاح المحاسبي

طرق الإفصاح

هناك مجموعة من الطرق العامة للإفصاح التي تتمتع بدرجة عالية من القبول بين أوساط المحاسبين والمستخدمين للقوائم المالية منها[1]:

1. **القوائم المالية**

إن جزء مهم من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، ليسهل عملية قرائتها ، وفهمها ، وإمكانية مقارنتها من قبل المستخدمين ، وإستخلاص المعلومات.

2. **المزكرات**

تستخدم بصفة عامة للإفصاح عن سياسات الإهلاك ، وأية تغيرات في تطبيق المبادئ المحاسبية وعن مدى وجود أحداث عرضة وبيان الأحداث التي وقعت بعد إعداد الميزانية وغيرها من المعلومات الضرورية التي لايمكن أن تحويها القوائم المالية[2].

3. **الإيضاحات**

توضح أي ضمانات على أحد الإصول ، سعر السوق وسعر الشراء للأوراق المالية ، سعر السوق وسعر التكلفة للبضاعة الباقية[3].

4. **الجداول الإحصائية**

تعطي فكرة عن تحليل الأصول والإهلاك وتحليل المصروفات ، وبيان المبيعات وتكلفة المبيعات[4].

([1]) محمد المبروك أبو زيد ، **المحاسبة الدولية وإنعكاساتها على الدول العربية** ، (القاهرة : إيتدال للنشر والتوزيع ، 2005م) ، ص ص 583 ، 584.

([2]) دونالد كيسة ، جيري ويجانث ، تعريب د. أحمد حامد حجاج ، **المحاسبة المتوسطة** ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 1999م) ، ص 244.

([3]) محمود إبراهيم عبد السلام التركي ، **تحليل القوائم المالية** ، (السعودية : مطابع جامعة الملك سعود ، الطبعة الثانية ، 1995م) ، ص 32.

([4]) **المرجع السابق** ، ص 32.

5. تقرير مراجع الحسابات

يعطي هذا التقرير الثقة لدى القارئ العادي للتقارير المالية عن المعلومات المحاسبية الواردة بهذا التقرير ، كما يحدد هذا التقرير مسؤولية مراجع الحسابات عن فحص الحسابات تجاه عملائه وتجاه الغير عن أي أخطاء في التقارير المالية ، ويعطي معلومة عن مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية للشركات محل الفحص ومدى إلتزامها بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها[1].

6. تقرير إدارة الشركة

يعطي هذا التقرير فكرة موجزة عن نشاط الشركة ، وأهدافها والطاقة الإنتاجية المتاحة لها ، ومعلومات عن الإنتاج والمبيعات والإيرادات والمصروفات وغيرها من المعلومات المالية وغير المالية ، كما يوضح هذا التقرير فروع وأقسام الشركة المختلفة ، والمسؤوليين عن إدارة هذه الفروع أو الأقسام[2].

منهج التوسع في الإفصاح

إن الأخذ بأهداف الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية يتطلب التوسع في الإفصاح عن المعلومات الإضافية التي تكون ذات فاعلية في الوفاء بهذه المسؤوليات الجديدة ، حيث أن منهج التوسع في الإفصاح المالي الحل العملي والمنطقي لمشكلة عدم إمكانية تحديد إحتياجات القوائم المالية ، والتقارير المحاسبية من المعلومات ، لذلك أصبح ضرورة الإتجاه نحو التنويع في الإفصاح حتى يمكن تغطية أكبر قدر ممكن من الإحتياجات حيث أنه لايمكن تصور أن هناك حدود لعملية التوسع في الإفصاح ، كما أن تطبيق هذا المنهج يثبر مشاكل تطبيقية كثيرة[3].

جدول رقم (1/2/1) طرق الإفصاح ومتطلباته والأهمية النسبية لكل طريقة من طرق الإفصاح

طرق الإفصاح	متطلبات الإفصاح	الأهمية النسبية
القوائم المالية	تشتمل على: أ. قوائم أساسية: أ. قائمة الدخل. ب. قائمة المركز المالي. ب. قوائم إضافية: أ. قائمة التغير في المركز المالي. ب. قائمة الأرباح الموزعة.	تعتبر القوائم المالية الأساس للإفصاح المحاسبي ويراعى في إعدادها المبادئ المحاسبية المقبولة وما يتعلق بالتبويب والتوحيد والأرقام المقارنة عن سنتين ماليتين.

([1]) محمود إبراهيم عبد السلام ، **رؤية المستثمرين للتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية** ، (الإسكندرية : مطبعة الإشعاع الفنية ، 1998م) ، ص ص 13 ، 14.

([2]) **المرجع السابق** ، ص 14.

([3]) عباس مهدي الشيرازي ، **مرجع سابق** ، ص 332.

المزكرات	تكون أسفل القوائم المالية وتشتمل على: 1. طرق تقويم المخزون. 2. طريقة الإهلاك المتطبقة. 3. أثر التحويلات للعملات الأجنبية. 4. التغير في السياسات المحاسبية. 5. تفصيل حقوق الملكية. 6. معالجة المصروفات والإصلاح.	هذه المزكرات تعتبر جزء مكملاً للقوائم المالية وتشتمل على بيانات مالية غير واردة بها.
الإيضاحات	توضح مايلي: 1. أية ضمانات على أحد الأصول. 2. سعر السوق وسعر الشراء للأوراق المالية. 3. سعر السوق وسعر التكلفة للبضاعة الباقية.	تحتوي على معلومات غير واردة بالقوائم المالية أو المزكرات المكملة لها.
الجداول الإحصائية	أهم الجداول: 1. تحليل الأصول والإهلاك. 2. تحليل المصروفات إلى ثابتة ومتغيرة. 3. بيان المبيعات وتكلفتها.	توضح للقارئ نتيجة نشاط المشروع بصورة مختصرة.
تقرير مراجع الحسابات الخارجي	أهم مايتضمنه: 1. مدى تطبيق المبادئ المحاسبية. 2. مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية. 3. أحداث مهمة وقعت بعد إعداد القوائم المالية. 4. نتيجة الفحص المستندي والفني للعمليات المالية.	يزيد من ثقة المستفيدين من المعلومات الواردة في القوائم المالية على ضوء التقرير تتحدد مسؤولية المراجع تجاه الغير.
تقرير الإدارة	يشتمل التقرير على: 1. معلومات عن أهداف المشروع. 2. النشاط الحالي والمستقبلي للمشروع. 3. أحداث غير مالية تؤثر على المشروع في المستقبل.	يتضمن كل المعلومات غير المالية والتي قد تؤثر على المشروع مستقبلاً.

	4. الطاقة الإنتاجية للمشروع.	

المصدر : محمود إبراهيم عبد السلام تركي ، **تحليل القوائم المالية** ، (السعودية : مطبعة جامعة الملك سعود ، الطبعة الثانية ، 1995م) ، ص ص 31 – 33.

يتضح من خلال الجدول أن طرق الإفصاح ومتطلباته العامة من المعلومات المالية أو غير المالية تعتبر نموذج للإفصاح يمكن الإسترشاد به للحكم على مدى كفاءة المعلومات الواردة بالتقرير المالي كما أن إستخدام أية طريقة مناسبة من الطرق السابقة يتوقف على درجة الإفصاح المرغوب فيها وأهميتها ، هذا وقد وضعت بعض الجهات العلمية والمهنية متطلبات خاصة بالإفصاح تتعلق بالإستثمارات وكذلك طريقة معالجتها محاسبياً ، وكذلك مصروفات البحوث والتطوير وأثر التغيرات المحاسبية على صافي الدخل وغيرها من المتطلبات الخاصة[1].

طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها

تتمثل المعلومات الواجب الإفصاح عنها في البيانات المالية المحتواه في القوائم المالية المعروفة وهي: قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل ، قائمة التدفق النقدي وقائمة التغير في حقوق الملكية ، هذا بالإضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعتبر ضرورية لكن نظراً لتعزر الإفصاح عنها في داخل القوائم المالية والتي تعتبر جزء من تلك القوائم ويتم الإفصاح عنها بعدة طرق حيث يتم إختيار أفضلها على أساس طبيعة المعلومات وأهميتها النسبية ، وفيما يلي أهم الوسائل والأشكال المستخدمة في الإفصاح[2]:

1. الإفصاح في صلب القوائم المالية ، أي كبنود مكونة للقوائم المالية.
2. الإفصاح في الملاحظات والهوامش ، بحيث يتم إظهار بعض المعلومات كملاحظات إرشادية مرفقة بالقوائم المالية وهي تعتبر مكملة لها يكون الهدف منها إلقاء الضوء على معلومات قد تعجز القوائم المالية عن توفيرها.
3. المعلومات الخاصة التي تكون أساسية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية ، مثل عقود الإيجار والرهونات المتعلقة بالإصول الثابتة وسرح الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية.

أنواع الإفصاح

نسبة لتطور الفكر المحاسبي وتعدد إتجاهاته وبالتالي الحوجة إلى التوسع في الإفصاح المحاسبي ، فقد ظهرت عدة أنواع للإفصاح المحاسبي منها[3] :

([1]) إسماعيل إبراهيم جمعة ، محمد سامر راجي ، **المحاسبة المتوسطة – الجزء الثاني** ، (المملكة العربية السعودية : الجمعية السعودية للمحاسبين ، الإصدار العاشر ، 1996م) ، ص 559.

([2]) كمال عبدالعزيز النقيب ، **مقدمة في نظرية المحاسبة** ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2004 م) ، ص 204 .

([3]) د. وصفي عبد الفتاح أبوالمكارم ، **المحاسبة المتوسطة (1)** ، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2000 م) ، ص ص 48 ، 49 .

1. الإفصاح الشامل

يسمى أيضاً بالإفصاح الكامل ، ولايعني الإفصاح الشامل أن تكون المعلومات كثيرة وتفصيلية ، لكن يقصد به أن تصل إلي مستخدمي المعلومات المحاسبية كل الحقائق الهامة والملائمة المتعلقة بنتيجة العمليات والمركز المالي ، يتطلب المفاضلة بين بديلين من أجل تحديد كمية ونوعية المعلومات التي يفصح عنها وهما : **البديل الأول** ، الإفصاح عن قدر كاف من المعلومات ، وهذا البديل يستلزم مزيد من الوقت والجهد لتحليل الإستيعاب ، فضلاً عن زيادة تكاليف إعدادها ، وقد يكون التفصيل الشديد في المعلومات على حساب العناصر المهمة الواجب إبرازها والتأكد عليها .

البديل الثاني ، الإفصاح عن المعلومات في شكل مختصر بحيث يسهل فهمها ، ولكن ينبغي ألا يكون الإختصار بالقدر الذي يخفي حقائق هامة أو يكون سبباً في التضليل وسوء الفهم لمستخدمي هذه المعلومات.

هذا الإفصاح لايقتصر على مخرجات النظام المحاسبي من بيانات مالية بل يمتد إلى الإفصاح عن معلومات وصفية قد يكون لها تأثير جوهري على القرارات المتخذة ، لذلك فإن الإختصار على المعلومات المالية وتجاهل المعلومات الوصفية الهامة قد يضلل متخذي القرارات .

2. الإفصاح المناسب

التقارير المحاسبية عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة [1] .

3. الإفصاح العادل

الإهتمام المتوازن بإحتياجات جميع الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية[2].

4. الإفصاح الكافي

ضرورة أن تتضمن القوائم المالية والإيضاحات التي حولها جميع المعلومات الهامة واللازمة لكي تكون القوائم المالية مفيدة لمستخدميها ، ويتطلب ذلك إظهار جميع المعلومات التي يتوقع أن تفيد المستخدم

في إتخاذ القرارات على المعلومات المحاسبية [3] .

([1]) د. محمد مطر وآخرون ، **نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات** ، (عمان : دار حنين للنشر والتوزيع ، 1996 م) ، ص 336 .

([2]) د. الهادي أدم محمد ، **نظرية المحاسبة** ، (الخرطوم : مطبعة جي تاون ، 2003 م) ص 163 .

([3]) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، **معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط الإسلامية** ، (المنامة : ب . د ، 2002 م) ، ص 66 .

5. الإفصاح التام

تصميم وتعدد القوائم المالية الدورية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس دقة الأحداث الإقتصادية التي أثرت على المنشأة خلال الدورة المالية وأن تتضمن القوائم معلومات كافية لجعلها مفيدة وغير مضللة للمستثمر العادي أو المتوسط [1].

6. الإفصاح الملائم

أن تفصح التقارير المالية عن كل ما من شأنه أن يجعلها غير مضللة [2] .

7. الإفصاح الوقائي

يهدف إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محددة على إستخدام المعلومات المحاسبية ، لذلك لابد أن تكون على درجة عالية من الموضوعية حتى لا يساء إستخدامها ، ولو ترتب على ذلك إستبعاد بعض المعلومات التي قد تكون ملائمة ، و وفقاً لذلك فإن الإفصاح الوقائي يتطلب توضيح السياسات المحاسبية والتغيرات فيها ، وتصحيح الأخطاء في القوائم المالية [3] .

8. الإفصاح التثقيفي

ظهر هذا النوع نتيجة إزدياد أهمية الملائمة بإعتبارها أحد الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية ، ونتيجة لهذه الخاصية كان التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لأغراض إتخاذ القرارات[4].

9. الإفصاح الإختياري

يتوافر للمديرين معلومات عن الأداء الحالي والمستقبلي لمنشآتهم أكثر من غيرهم من الخارج ، وقد أفادت عدة دراسات أن لدى المديرين الحافز للإفصاح الإختياري عن هذه المعلومات ، ومن هذه الحوافز إنخفاض تكلفة

([1]) رضوان حلوه حنان ، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الي المعايير** ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2003 م) ، ص 443.

([2]) محمد فداء الدين عبد المعطي ، عبدالله قاسم يماني ، **مرجع سابق** ، ص 63 .

([3]) الهادي آدم محمد ، **مرجع سابق** ، ص ص 160 ، 161 .

([4]) عباس مهدي الشيرازي ، **نظرية المحاسبة** ، (الكويت : مطبعة ذات السلال ، 1991 م) ، ص 330 .

معاملات تبادل الأوراق المالية الخاصة بالمنشأة ، وزيادة إهتمام المحللين الماليين والمستثمرين بالمنشأة ، وزيادة السيولة وإنخفاض تكلفة رأس المال [1] .

10. الإفصاح التفاضلي

يركز في القوائم المالية بصورة مختصرة على التفاضل أو التفاوت بين البنود بعقد المقارنات لتوضيح التغيرات الجوهرية وتحديد الإتجاه العام لتلك التغيرات أو التفاضل ، يعتمد مدخل الإفصاح التفاضلي على التقارير السنوية المختصرة بحجة أن بعض المساهمين يحتاجون إفصاحاً شاملاً ، لكن الكثير منهم لا يحتاجون إلا لمعلومات مالية ملخصة ذات تحليل فني أقل ، وأن مؤيدي الإفصاح التفاضلي يفترضون مستثمراً أقل معرفة وإستيعاباً من المستثمر العادي الذي تفرضه مهنة المحاسبة [2] .

يتضح أن أنواع الإفصاح المحاسبي لايوجد بينها تعارض يذكر ، بل تنحصر جميعها حول هدف واحد ، هو توفير بيانات ومعلومات موضوعية وملائمة تخدم الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة بطريقة واضحة ومتوازنة في إتخاذ القرارات ، ويرجع ذلك إلى أن عملية الإفصاح المحاسبي هو مساعدة مستخدمي القوائم المالية في الحصول على المعلومات في الوقت المناسب ، حتى تكون المعلومات أكثر فائدة وأسهل فهماً في عملية صناعة وإتخاذ القرارات .

([1]) أمين السيد أحمد لطفي ، **المحاسبة الدولية للشركات متعددة الجنسيات** ، (القاهرة : الدار الجامعية للنشر ، 2004 م) ، ص 288 .

([2]) رضوان حلوه حنان ، **مرجع سابق** ، ص ص 448 ، 449 .

الفصل الثاني

مفهوم المعلومات المحاسبية وأنواع القرارات الإستثمارية

ويعرض من خلال :

المبحث الأول : مفهوم وأهمية المعلومات المحاسبية.

المبحث الثاني : مفهوم القرارات الإستثمارية وأنواعها.

المبحث الأول

مفهوم وأهمية المعلومات المحاسبية

نشأة المحاسبة وتطورها التاريخي

إن تاريخ نشأة المحاسبة يرجع إلى فترة وجود الحضارات القديمة ماقبل الميلاد ، وتطورت خلال الحضارات كالأتي[1] :

المحاسبة في ظل الحضارة البابلية والسمهرية

إن الدراسات والأبحاث التاريخية أشادت إلى وجود إكتشافات يعود تاريخها لعام 2600 ق.م تتضمن ألواحاً من الطين ذات مقاسات مختلفة في الطول والعرض والسمك ، وكانت تستخدم بمثابة سجلات محاسبية يشبه لحد كبير دفتر المسودة ليدون فيه سجلات وعمليات المقايضة ، وبعد إتمام عملية التبادل يتم إعادة تدوين كافة البيانات في ألواح أخرى من الطين أكبر حجماً لإعتمادها كصفة نهائية للحساب والتسجيل والرقابة.

المحاسبة في ظل الحضارة الأشورية

إن ظهور المحاسبة في الحضارة الأشورية كان سابقاً لظهور النقود بفترة طويلة مما أدى أن يكون الإسلوب السائد هو إسلوب المقايضة بين الأفراد والقبائل ، وكانت عملية إثبات وتسجيل الأحداث بصفة بدائية تستخدم فيها أدوات معينة تتلائم مع الحضارة بعدم ظهور الكتابة ، وكانت تستخدم رموز معينة ونقوش يتم طبع قسم منها على الأيادي ، وعلى بعض مواد البناء كأنواع الطين ووبعض الأوراق الزراعية كأوراق القصب والخزف والعظام ، إن عملية مسك السجلات قد ظهرت في الحضارة الأشورية التي يرجع تاريخها إلى حوالي 3500 – 4000 ق.م.

المحاسبة في ظل الحضارة الفرعونية

إن حضارة مصر القديمة في وادي النيل أي الحضارة الفرعونية قد إمتدت لفترة طويلة تزيد على الأربعة آلاف سنة منذ عام 525 – 500 ق.م[2].

وبدأ إستخدام العمليات المحاسبية وتسجيل الأحداث خلال القترة 3000 = 1000 ق.م ، إن مرحلة الحضارة الفرعونية تعكس تطوراً في النشاط الإقتصادي وبالذات زيادة الإنتاج الزراعي مما إستوجب حفظ الكميات الفائضة عن الإستهلاك في مستودعات ومخازن خاصة ، ومما زاد الإهتمام بتنظيم ومراقبة حركة المخزونات وجميع ممتلكات الدولة ، ويقدم أمين المخزن يومياً تقريراً مفصلاً عن حركة المخزون إلى رئيس الوزراء الذي يقدم تقريراً شهرياً إلى الملك عن

([1]) د. كمال النقيب ، **مقدمة في نظرية المحاسبة** ، (عمان : دار حامد ، 2004م) ، ص ص 27 – 30.

([2]) د. محمد مطر عطية ، **المحاسبة المالية** ، (عمان : دار حنين للنشر والتوزيع ، 1993م) ، ص 28.

حالة الممتلكات ، والتطبيق للعمليات المحاسبية ومسك السجلات لم يعد مقتصراً على عملية التسجيل فقط ولكن شملت عمليات التحليل والمقارنة[1].

المحاسبة في ظل الحضارة الإغريقية والرومانية

تطورت المحاسبة تطوراً كبيراً قبل بقية العلوم الأخرى ، وحدث ذلك بظهور النقود كوسيلة بدلاً من المقايضة وكوسيلة للقياس المحاسبي (600 ق.م) ، وكذلك الإهتمام على التشريع القانوني والتنظيم الإداري والإهتمام بحسابات الضريبة والتوسع في إستخدام النقود ، وكل ذلك ترافق معه تطور كبير في أنواع وإعداد المستند والدفاتر والإجراءات المحاسبية وإعداد موازين المراجعة الدورية.

المحاسبة في ظل الحضارة الإسلامية

إن ظهور الإسلام منذ أربعة عشر قرناً قد أضاف على النشاط الإقتصادي الذي كان قائم قبل الأسلام مقومات تطوره بسبب الأحكام والمصادر الأساسية التي إستند عليها الإسلام ، وتنحصر مصادر الإلتزام في تطبيق المحاسبة في الأتي[2] :

1. الدستور : وهو بمثابة القرآن الكريم للمجتمع الإسلامي.
2. القانون : بمثابة السنة النبوية من خلال الأحاديث.
3. القرارات واللوائح التنفيذية.
4. التعليمات التفسيرية : فقه العلماء.

من القرآن الكريم قال تعالى : { يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ ...} (سورة البقرة ، الأية "282").

وفي السنة النبوية الشريفة فإن نبينا محمد صلى الله عليه وسلم كان يتخذ المحاسبين والكتاب لغرض ضبط الأموال والمعاملات والديون والصدقات[3].

نشأت المحاسبة وتطورت نتيجة لعوامل إقتصادية وإجتماعية وقانونية أدت جميعها إلى ظهور الحاجة إليها لبيان النتائج المالية للعمليات والأحداث الإقتصادية التي قامت بها المنشأة خلال فترة زمنية معينة.

وجدت بعض السجلات المحاسبية الإنجليزية الأولى في القرن الحادي عشر ، وهذه السجلات المحاسبية القديمة كانت تتضمن فقط بعض الأنشطة المالية ، فكان النظام في كل بلد يصمم خصيصاً لتلبية الإحتياجات الخاصة لكل

([1]) د. كمال النقيب ، **مرجع سابق** ، ص 33.

([2]) د. عاطف محمد علي ، **الإحصاء – التاريخ والنظرية والتنظيم** ، (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، 1988م) ، ص82.

([3]) عبد الستار الكبير ، **مبادئ المحاسبة** ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2003م) ، ص 4.

منشأة ودرجة ثقافة هذه البلدان ، وقد تطورت فيما بعد إلى أساليب التسجيل المنظمة بجميع أنشطة المنشأة وتلبية حاجاتها[1].

تعريف المحاسبة

عرفت بأنها فن التسجيل والتبويب وإعداد التقارير وتفسير البيانات المالية المتعلقة بوحدة إقتصادية معينة[2] ، وعرفت بأنها العلم الذي يتضمن دراسة المبادئ والأسس والمفاهيم التي يستند بها في معالجة ونظام وصفي تحليلي لضبط السلوك والعمل الإقتصادي المالي وتنوير المعلومات المحاسبية ، وعرفت أيضاً بأنها عملية تلخيص وقياس وإيصال المعلومات الإقتصادية والمالية بشكل يمكن الأطراف ذات العلاقة من الحكم على الأمور المالية وإتخاذ القرارات المحاسبية لها[3] ، عرفها معهد المحاسبين القانونين الأمريكي في النشرة المحاسبية (AICPA) بأنها نشاط خدمي ، وظيفتها تزويد المعلومات ذات الطبيعة المالية والتي يقصد بها أن تكون مفيدة في إتخاذ القرارات الرشيدة.

نستنتج من تعاريف المحاسبة بأنها:

1. نشاط خدمي ، تقوم بإنتاج وتوصيل المعلومات لمستخدميها مع التأكد من منفعة وفاعلية المعلومات.
2. نشاط مهني ، ينتمي المحاسب إلى مهنة لها نظمها وقواعدها المنظمة لمزاولتها[4].

العوامل التي أدت إلى تطور المحاسبة

بدأ الإهتمام منذ بداية القرن التاسع عشر نحو تطوير المحاسبة مهنياً ومحاسبياً وذلك نتيجة للعوامل الرئيسية التالية[5] :

1. ظهور الثورة الصناعية : ترتب على ظهور الثورة الصناعية أن زاد حجم المشروعات بشكل ملحوظ وضرورية عن مصادر تمويل متعددة للإستثمارات المطلوبة ، وظهرت أهمية التطبيقات المحاسبية التي تأخذ في الإعتبار وجهة نظر الدائنين ومايحقق حماية مصالحهم ، ولذا كان من الضروري أن تتطور المبادئ والقواعد المحاسبية في هذا الإتجاه ، وتمثلت بصفة رئيسية في مفاهيم ومقاييس مثل المحافظة على رأس المال وراس المال القانوني ، والتفرقة بين الدخل ورأس المال لضمان عدم إجراء توزيعات من رأس المال بصفة الضمان الأساسي لسداد حقوق الغير.
2. ظهور الشركات المساهمة : الشركات المساهمة فعالة لتجميع رؤوس الأموال الضخمة وذلك لما توفره من مخاطر محدودة للمستثمرين ، ولها خاصيتين ذات تاثير على المحاسبة ، الخاصية الأولى إستمرار شركات

([1]) د. لقيم وأخرون ، **مبادئ المحاسبة** ، (عمان : معهد الدراسات المصرفية ، 1999م) ، ص 50.

([2]) د. محمد سمير الصبان ، **دراسات في المحاسبة المالية** ، (الأسكندرية : الدار الجامعية ، 2005م) ، ص 14.

([3]) عبد الستار الكبير ، **مرجع سابق** ، ص 5.

([4]) د. عباس مهدي الشيرازي ، **مرجع سابق** ، ص 19.

([5]) محمد عطية ، **مرجع سابق** ، ص 22.

المساهمة وتعتبر الأساس الذي يبني عليه مفهوم أو غرض الإستمرار في المحاسبة المالية ، الخاصية الثانية خاصية أنفصال الملكية عن الإدارة أو ما يعرف بظاهرة الملكية الغائبة وهذه الخاصية يرجع لها المفهوم المحاسبي الخاص بالشخصية المعنوية المستقلة.

3. فرض ضرائب الدخل على الأفراد والشركات : ترتب على إنتشار قوانين ضرائب الدخل إن إنتشرت مهنة المحاسبة وإتسع نظاق الطلب على خدماتها ، وأصبح المحاسب محتكر لوظيفة إنتاج المعلومات المالية.
4. ظهور شركات المنافع العامة : نتيجة إحتياج الشركات إلى إستثمارات كبيرة وأصول ثابتة ذات عمر إنتاجي أطول من أي صناعة أخرى ، وظهرت أهمية تطوير طرق منطقية لحساب الإستهلاك وتحديد تعريفة عادلة للخدمات التي تقدمها هذه الشركات.

أهداف المحاسبة المالية

الهدف الأساسي لوجود المحاسبة المالية هو التعرف على نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة إلا أن المحاسبة المالية تهدف إلى تحقيق أهداف عديدة أخري منها[1] :

1. التسجيل : تسجيل جميع العمليات المالية التي تتم عند حدوثها مباشرة و وفق تسلسل وقوعها الزمني بهدف الرجوع إليها عند الحاجة.
2. تبويب وتصنيف العمليات المالية : نتيجة إحتياج هذه الشركات إلى التعرف على مديونية ودائنية مشاريعها ومعرفة مالها من أموال وما عليها من إلتزامات.
3. إستخراج نتأئج أعمال المشروع وبيان مركزه المالي للتعرف على موجودات وإلتزامات المشروع ، ومعرفة التغيرات وحتى إعداد التقارير المالية.
4. توفير المعلومات التي تخدم أغراض فئات من داخل المشروع وخارجه ، من الداخل كالملاك والعاملين وغيرهم ، ومن الخارج مثل الجهات الحكومية وغيرها.

مفهوم البيانات والمعلومات المحاسبية

مفهوم البيانات المحاسبية

وعرفت بأنها المادة الخام في نظام المعلومات المحاسبية إذا ماأخذت بمفردها تكون عديمة الفائدة بالنسبة للجهات التي تحتاجها لإتخاذ قرار معين ولذا يجب تشغيلها حتى تصبح ذات فائدة في عملية إتخاذ القرار[2] ، كما عرفت بأنها مجموعة من الحقائق أو الإحصائيات غير المفسرة والمستقلة عن بعضها البعض والتي تتعلق بمجموعة

([1]) حسام الدين الخداش ، **المحاسبة المالية** ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2006م) ، ص 26.

([2]) د. جلال بطرس ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، (القاهرة : دار الثقافة العربية ، 1994م) ، ص 12.

من العمليات والأحداث القابلة للقياس ، وتمتد لتشمل أي بيانات تكون في صورة وهمية أو أعداد أو رموز تستخدم أساساً لإستخراج النتائج المستهدفة والتي تزيد من المعرفة[1].

مفهوم المعلومات المحاسبية

عرفت المعلومات المحاسبية بأنها المعلومات الناتجة من تشغيل البيانات المالية في نظام المعلومات المحاسبية والتي تستخدم في زيادة المعرفة لدى متخذي القرارات الإقتصادية[2] ، وعرفت أيضاً بأنها مجموعة من البيانات المالية التي تم جمعها وتبوبها ومعالجتها بطريقة نظامية جعلتها ذات فائدة لأغراض الإستخدام الإدارية المختلفة في داخل أو خارج الوحدة الإقتصادية ، وهي بذلك تمثل المخرجات في نظام المعلومات المحاسبية ولها تأثير في عملية إتخاذ القرار ، وعرفت أيضاً بأنها البيانات التي تتم معالجتها بوسائل ، هذه بهدف إزالة الغموض عنها وجعلها في شكل أكثر نفعاً لمستخدميها[3].

أهمية المعلومات المحاسبية

تتمثل أهمية المعلومات المحاسبية في توفير المعلومات المالية التي تساعد المستخدمين لها في عملية إتخاذ القرارات الإدارية المختلفة ، حيث أشار لذلك مجلس المبادئ المحاسبية إلى أن الوظيفة الأساسية للمحاسبة هي المساعدة في توفير البيانات والمعلومات ذات الطارع المالي بحيث تكون ذات أثر في عملية إتخاذ القرارات بصورة رشيدة ، وهناك العديد من الجهات الخارجية والداخلية للمنشأة التي تحتاج إلى المعلومات المحاسبية لإتخاذ قراراتها المتنوعة[4].

وظائف المعلومات المحاسبية

لها العديد من الوظائف التي تقدمها وذلك من خلال إستخداماتها كمدخلات في عملية إتخاذ القرار ، ومنها[5]:

1. وصف المواقف والأحداث المختلفة والتي تؤثر على إدارة المنشأة والتي تشكل بدورها الإطار العام للعمل الإداري بالوحدة الإقتصادية.

([1]) أمنية محمود فؤاد ، **دور المعلومات المحاسبية في إعادة الهيكلة المالية** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2005م) ، ص 7.

([2]) Frnin, p.a, and linn , **Information System and Hargerial Acconting** , (the Accounting twire Jawary , 1982) , p 75.

([3]) د. إبراهيم أحمد الصعيدي ، د. سيد محمد ، **مبادئ نظم المعلومات المحاسبية** ، (القاهرة : مطابع الدار الهندسية ، د.ت) ، ص 15.

([4]) عبد الرحمن الصبان ، **نظم المعلومات الإدارية** ، (عمان : دار الزهران ، 1998م) ، ص 21.

([5]) ماجدة محمد عفيفي ، **تقييم نظم العلومات المحاسبية** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2000م) ، ص ص 11 ، 12.

2. مساعدة متخذي القرار في تحليل وتفسير المواقف والأحداث المختلفة التي تواجه الإدارة بهدف التعرف على تلك المجموعة من العوامل والمتغيرات الاساسية المحددة لها وطريقة العلاقات التي تربط العوامل وتحديدها.
3. إن الوظائف الأساسية والهامة للمعلومات المحاسبية تساعد إدارة الوحدة الإقتصادية في توفير أسس المقارنة والمفاضلة بين بدائل الحلول الممكنة ، والمتاحة عند إتخاذ القرارات اللازمة.
4. تساعد المعلومات المحاسبية في عمليات التنبؤ بالأحداث والظواهر المستقبلية.
5. تقييم السياسات المحاسبية والإدارية المثبتة في الوحدة الإقتصادية وبيان مدى كفائتها وفاعليتها في تحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

مجالات إستخدام المعلومات المحاسبية

تستخدم المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي في العديد من المجالات الإدارية المختلفة في منظمات الأعمال ، منها:

1. التخطيط طويل وقصير الأجل ، إن من المجالات الإدارية التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية في إستخدامها في مجال تحقيق الأهداف الإستراتيجية والمستقبلية وذلك من خلال تزويد إدارة المنظمة بالمعلومات اللازمة.
2. الرقابة على جودة الإنتاج وذلك بتزويد إقتصاديات درجة الجودة التي ترغب في تحقيقها ويتم ذلك من خلال عمل دراسة للتكلفة والمنفعة لكل مستوى جودة معين ولكل مجموعة من المجموعات للسلع المنتجة.
3. إعداد تقارير الأداء الفعلي لمنظمات الأعمال والتي تستخدم بدورها في قياس مدى نجاح أو فصل الإدارات المختلفة في الوحدة الإقتصادية.
4. تستخدم كحافز ، إن بعض المعلومات تعد مصدر لتحفيز الأفراد في تزويدهم بتقرير عن درجة كفاءتهم في أداء الأعمال والمهام الموكلة إليهم في الطرق على النتائج.

جودة وخصائص المعلومات المحاسبية

تتحدد خصائص جودة المعلومات المحاسبية التي تتسم بها المعلومات المحاسبية أو القواعد الأساسية الواجب إستخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية ، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤلين عند وضع المعايير المحاسبية ، كما تساعد المسؤلين عند إعداد القوائم المالية في تقويم المعلومات المحاسبية على أساس أهداف القوائم المالية التي يتأكد فيها الإهتمام على مساعدة المستخدمين الخارجين الرئيسيين في إتخاذ القرارات التي تتعلق بالمنشآت[1].

([1]) كمال الدين الرهراوي ، **مرجع سابق** ، ص 27.

عرفت الخصائص النوعية لهذه المعلومات بأنها تلك الخصائص التي يجب أن تقسم بها المعلومات إلى مفيدة وغير مفيدة لعملية إتخاذ القرار[1] ، وعرفت أيضاً بأنها الصفات التي يجب توافرها في المعلومات المقدمة في القوائم المالية حتى تصبح مفيدة للمستخدمين.

حتى تؤدي المعلومات دورها في العملية الإدارية بفعالية ، فإنه يتوجب عليها أن تقدم معلومات تتمتع بمجموعة من الخصائص[2].

1. الملائمة.
2. الصحة.
3. الدقة.
4. الحماية.
5. قابلية الإستخدام.

مصادر المعلومات المحاسبية

تعتبر القوائم المالية من أكثر التقارير المحاسبية أهمية ، وتتمثل القوائم المالية الأساسية بالأتي[3] :

1. قائمة الدخل : الهدف الرئيسي من إعدادها هو بيان نتائج الأعمال عن طريق تحديد صافي الربح الدوري والإفصاح عن مكوناته الرئيسية.
2. قائمة المركز المالي : تصوير الوضع المالي للمنشأة وذلك في لحظة زمنية معينة وهي تاريخ إعداد القائمة.
3. قائمة التدفقات النقدية : أكثر المفاهيم هدفاً في التعبير عن درجة السيولة التي تتضح بها المنشأة هو مفهوم النقدية ، والهدف فيها مساعدة مستخدمي القوائم والتقارير المالية من مستثمرين ومقرضين وغيرهم.
4. قائمة التغيرات في حقوق الملكية : توضع فيها كافة التغيرات في مكونات رأس المال المدفوع بالإضافة إلى التغيرات في رقم صافي الأرباح المحتجزة.

معايير المحاسبة وإرتباطها بالقوائم المالية

يحتاج تحليل القوائم المالية إلى توفر قوائم مالية سليمة دقيقة وعادلة ، وحتى تكون القوائم المالية سليمة ، يجب أن تحكمها قواعد محاسبية وهي معايير محاسبية تضبط سلامة ودقة وعدالة هذه القوائم المالية ، ويمكن تصنيف هذه المعايير إلى مجموعتين ، المجموعة الأولى ذات إرتباط مباشر بقواعد إستخلاص أرقام دخل سليمة وعادلة ، أما

([1]) عباس مهدي الشيرازي ، **مرجع سابق** ، ص 95.

([2]) د. عبد العظيم هلال ، **المحاسبة المتوسطة – بين النظرية والتطبيق** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية للطباعة والنشر ، 1999م) ، ص 27.

([3]) عبد الرحمن الصبان ، **مرجع سابق** ، ص 22.

المجموعة الثانية فترتبط بشكل مباشر بالمركز المالي وبالمكونات والبنود التي يجب الأفصاح عنها في قوائم المركز المالي[1].

مستخدمي المعلومات المحاسبية

هنالك أطراف عديدة تهتم بإستخدام المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية التي تعدها الوحدات الإقتصادية ، وقد إهتمت العديد من الدراسات والبحوث العلمية بإعدادها وتبويبها ، وخلصت الدراسات إلى أنه يمكن تقسيمها بشكل عام إلى مجموعتين هما[2] :

1. مستخدمي المعلومات المحاسبية من داخل الوحدة الإقتصادية : مثل الإدارة بمستوياتها المختلفة والعاملين والمعلومات التي توفر المعلومات المحاسبية لهذه المجموعة تكون بشكل تقارير مالية.
2. مستخدمي المعلومات المحاسبية من خارج الوحدة الإقتصادية : مثل المستثمرين الحالين والدائنين وغيرهم ، وإستخدام المعلومات يختلف بإختلاف إهتماماتهم وعلاقتهم بالمنشأة[3].

خصائص مستخدمي المعلومات المحاسبية

هنالك العديد من الخصائص التي يتطلب ضرورة تواجدها في المنظمات المستخدمة للمعلومات ، منها مايلي[4]:

1. القابلية للفهم : أن تكون المعلومات قابلة للفهم بسهولة ، وإلا لايمكن الإستفادة منها إن لم يتم فهمها وتحليلها.
2. القدرة التحليلية : القدرة على تحليل المعلومات وإستخلاص النتائج منها وتفسيرها ، حتى يمكنهم من إتخاذ قرارات سليمة.
3. الوعي الإنتقادي : يقصد به توافر الوعي لدى المستثمرين ومتخذي القرارات الإقتصادية وذلك من خلال القدرة على تحليل النتائج وبالتالي تعديل السياسات المحاسبية المطبقة ، أي بمعنى التركيز على مضمون البيانات وليس على شكلها.

([1]) عبد المنعم عوض وأخرون ، **تحليل القوائم المالية** ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، د.ت) ، ص 29.

([2]) طاهر الشيخ ، نظم **المعلومات المحاسبية** ، (الإسكندرية : د.ن ، 2006م) ، ص 56.

([3]) **المرجع السابق** ، ص 57.

([4]) صالح حامد محمد علي ، **أثر نماذج القياس المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الإستثمار في الأوراق المالية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة ، غير منشورة ، 2009م) ، ص 110.

المبحث الثاني

مفهوم القرارات الإستثمارية وأنواعها

مفهوم القرار وعملية إتخاذ القرار

يتمثل القرار في الإختيار بين عدة بدائل وذلك لتحقيق هدف معين ، والقرار ماهو إلا تنبؤ ، فهو محاولة للربط بين الماضي والمستقبل ، ويعود القرار إلى تصرف أو رد فعل معين والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق ناتج محدد وبناء عليه يتم إختيار البديل الأفضل[1] ، وعرف بأنه عمل من أعمال الإختيار والتفضيل للبدائل أو الإمكانيات المتاحة ، حيث أن وجود البدائل التي تؤدي بدورها إلى إيجاد مشكلة تتمثل في الإختيار بين البدائل[2] ، أما عملية إتخاذ القرار فهي إختيار البديل الأفضل الذي يحل المشكلة من خلال تقويم سليم للمعلومات المتعلقة بهذه البدائل[3].

أهمية إتخاذ القرارات

تعتبر عملية إتخاذ القرارات جوهر العملية الإدارية ، فعملية إتخاذ القرارات عملية مستمرة وترتبط بكل المراحل التي تهم العملية الإدارية ، وبالتالي فقد أصبحت الأساس في ذلك بدأ من التخطيط ثم التنظيم والتنسيق والتوجيه والرقابة[4] ، ويعتمد إستمرار أي مشروع على مدى نجاح إدارته لأن حسن إختيار عملية إتخاذ القرارات تساعد جميع الوحدات في الوصول إلى هدفها المنشود.

أنواع القرارات

تختلف أنواع القرارات بإختلاف أهدافها ومكوناتها ومستوى جودتها ، ومن حيث مجال إستخدامها ، فهنالك القرارات الإدارية والسياسية وقرارات الإنتاج وقرارات التسويق والتمويل وغيرها.

ويتم التفريق بين ثلاثة انواع من القرارات يتم صناعتها كالأتي[5]:

1. القرار الرشيد : ينبني على بيانات ومعلومات أصلية وواضحة ودقيقة ومؤكدة متكاملة ، كما يأخذ إعتبارات الأدوات المستخدمة في المعالجة والتغطية في توصيل المعلومات من مصدرها لصانعي القرارات وغيرهم ، وهو قرار دو جودة عالية وقبول عالي.

([1]) د. هاشم أحمد عطية ، **مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2002م) ، ص 15.

([2]) د. إسماعيل إبراهيم جمعة وأخرون ، **نماذج بحوث العمليات في إتخاذ القرارات** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2000م) ، ص 28.

([3]) د. منصور البربري ، **الأساليب الكمية وإتخاذ القرارات** ، (القاهرة : دار الكتب العلمية ، 2004م) ، ص 60.

([4]) د. علي فهمي ، **نظم دعم إتخاذ القرار والأنظمة الزكية** ، (القاهرة : الشركة الغربية للتوزيع ، 2006م) ، ص 45.

([5]) منصور البربري ، **مرجع سابق** ، ص 62.

2. القرار الجزافي : لايستند إلى معلومات أو منطقة ، وتكون نتائجه سيئة ، ويكون ذو تكلفة عالية ويحقق خسارة كبيرة قد تنتهي بحياة المشروع.
3. القرار العشوائي : يعتمد على نفس معدلات التغير الماضية وعدم وجود أسس متجهة في مراحل صناعة القرار ودون التحليل للبيئة لتكوين القرار والعلاقات المحيطة به[1].

إعتبارات القرار الأفضل

يحرص كل متخذ قرار بأن تتوافر لديه إعتبارات معينة تمكنه من إتخاذ قرار أمثل وتتمثل في[2]:

1. تفهم واضح ودقيق للأهداف المتعددة التي تلائم المشكلة موضوع القرار.
2. تعريف محدد وشامل ودقيق للمشكلة من كل جوانبها.
3. طريقة سليمة لتحديد العلاقة بين نتائج كل بديل والأهداف المرغوب بتحقيقها.
4. معرفة كاملة بالبدائل المختلفة التي يمكن الإعتماد عليها.
5. حرية كاملة للإختيار بين البدائل التي تحقق الحل الامثل للمشكلة.
6. جمع المعلومات حول المشكلة.
7. تطبيق وتنفيذ البديل المختار.
8. مشاهدة الوضع وتعديل حل المشكلة إذا توجب ذلك.

إستخدام البيانات المالية في عملية إتخاذ القرارات

من مهام الإدارة في تنظيم مواردها المالية وتحقيق أهداف المنشأة الإستعانة ببيانات التكلفة وغيرها من البيانات ، ويجب أن تخضع طرق العمل المقدمة لإعتبارين[3]:

1. هل ستزيد أو تنقص طريقة العمل الربحية؟.
2. إذا ما تطلبت طريقة العمل زيادة في إستثمار رأس المال ، فلابد من الأخذ في الإعتبار ما إذا كان عائد الإستثمار الناتج سوف يكون في حدود المعدلات التي وضعتها الإدارة.

ثانياً : القرارات الإستثمارية وأنواعها

الإستثمار لغة : طلب النماء والزيادة ، وثمرة الشئ ماتولد عنه.

إصطلاحاً : تنمية المال بسائر الطرق المشروعة.

([1]) هاشم أحمد عطية ، **مرجع سابق** ، ص 29.

([2]) محمد متولى وأخرون ، **نظرية الإدارة** ، (القاهرة : دار الثقافة العربية ، 2005م) ، ص ص 116 ، 117.

([3]) علي فهمي ، **مرجع سابق** ، ص 47.

عرف بأنه التضحية بمنفعة مالية يمكن تحقيق إتباعها من الإستهلاك المالي وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقلة أكبر يمكن تحقيقها من إتباع إستهلاك مستقل[1] ، وهو التخلي عن إستخدام أموال لفترة زمنية معينة من أجل الحصول على تدفقات نقدية مستقبلية.

أهداف الإستثمار

تتمثل أهداف الإستثمار في[2]:

1. الحصول على الإصول المالية والمادية التي يمتلكها المستثمر أو يحق له التصرف فيها ، وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة ، وهدف الحفاظ على الأصول الرأسمالية بعد أمداً إستراتيجياً لأن التضحية بجزء من الأصول أو كلها قد يؤدي إلى ضياع ممتلكات خاصة حققها المستثمر في نشاطات سابقة ، أو بجعله تحت طائلة الديون دون أن يتمكن من الإبفاء بها في الوقت المناسب و وفق الشروط المحددة.
2. تحقيق عوائد مستقرة وغير متقطعة ولابد من الإهتمام بمسألة القيمة الحالية الصافية للعوائد المعينة بحيث تحافظ على قوتها الشرائية من جانب وتجاوز التكاليف الفرضية عن البدائل من جانب أخر.
3. إستمرار السيولة النقدية وذلك رغم أن هذه السيولة لاتعد المهد الإستراتيجي لإهتمام المستثمر ، إلا أنها تقيد ضرورية كجزء من الموارد المتاحة[3].

أنواع الإستثمار

تتمثل أنواع الإستثمار في[4]:

1. الأوراق المالية

تعتبر من أبرز أدوات الإستثمار في عصرنا الحاضر وذلك كما توفر من مزايا للمستثمر لا تتوفر في أدوات الإستثمار الأخرى ، وتختلف الأوراق المالية فيما بينها ، فمن حيث الحقوق التي توفرها لحاملها منها ماهو أدوات ملكية مثل الأسهم وأدوات دين مثل السندات ، ومن حيث الدخل المتوقع منها ، أوراق مالية متغيرة الدخل كالسهم ومنها ماهو ثابت كالسند.

2. صناديق الإستثمار

وعاء مالي محدد الفترة الزمنية تكونه مؤسسة مالية متخصصة ذات دراية وخبرة في مجال إدارة الإستثمارات وذلك بقصد تجميع مدخلات الأفراد ومن ثم توجيهها للإستثمار في مجالات مختلفة تحقق للمشاركين فيها

([1]) محمد مطر ، **إدارة الإستثمارات** ، (عمان : دار الوراق للنشر ، 1999م) ، ص 9.

([2]) د. هوشيار معروف ، **الإستثمارات والأوراق المالية** ، (عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2003م) ، ص ص 20 ، 21.

([3]) هوشيار معروف ، **مرجع سابق** ، ص 23.

([4]) أحمد محمد عنيم ، **الإدارة المالية – مدخل التحول من الفقر إلى الثراء** ، (القاهرة : المكتبة المصرية للنشر والتوزيع ، 2008م) ، ص 145.

عائداً مجزياً وضمن مستويات معقولة من المخاطر عن طريق الإستفادة من مزايا التنويع ، ويعتبر صندوق الإستثمار أداة إستثمار حركية وتتم فيه عادة المتاجرة بالأوراق المالية بيعاً وشراء.

إن كل قرار إستثمار لابد أن يتضمن مقاربة بين العائد المتوقع والخطر المتوقع ولابد من البدء بتحليل المفاهيم والاساليب التي تستند إليها هذه القرارات هم يأتي بعد ذلك التعرف على الأنشطة المختلفة التي تنطوي عليها عملية إتخاذ القرار وهي[1]:

1. العائد

الهدف الرئيسي من الإستثمار هو تحقيق عائد على الأموال المستثمرة حيث أن الإحتفاظ بالأموال دون إستثمار يتضمن تكلفة الفرصة البديلة والتي تتمثل في العائد الذي كان يمكن تحقيقه على هذه الأموال بالإضافة إلى التضخم على القوة الشرائية للنقود ، ويجب التمييز بين العائد المتوقع والعائد الفعلي.

2. المخاطرة

عرف الخطر بأنه إحتمال أن يكون العائد الفعلي مختلفاً عن العائد المتوقع مما يعني إنحراف أو تباين بين الفعلي والمتوقع.

3. المقايضة بين العائد والخطر

عملية المقايضة بين العائد والخطر للوصول إلى قرار الإستثمار ، وإختيار نوع الأوراق المالية تعتمد على تدفقات المستثمرين للمستقبل وبالتالي تتم قبل إتخاذ القرار مما يؤكد صعوبة إتجاه قرارات الإستثمار.

المقومات الملائمة لقرار الإستثمار

1. تبني إستراتيجية ملائمة للإستثمار.
2. الإسترشاد بالأسس والمبادئ العلمية لإتخاذ القرار.
3. مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطر.

أنواع قرارات الإستثمار

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من القرارات كما يلي:

1. قرار تحديد أولويات الإستثمار

يتم ترتيبها وفقاً للأولويات المشروعة ، ويجب على المستثمر إختيار واحدة منها فقط في المرحلة الحالية على أن يتم تأجيل تنفيذ بقية القرارات إلى وقت أخر ، وتتوقف هذه الأولويات على مدى إهتمامات المستثمر بكل بديل من البدائل مما يعود عليه من منفعة خلال فترة زمنية معينة.

2. قرارات قبول أو رفض المشروع أو الإستثمار

([1]) محمد مطر ، د. فائز يثم ، **إدارة المحافظ الإستثمارية** ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2005م) ، ص ص 21 – 24.

المستثمر في هذه الحالة مطلوب منه أن يقبل إستثمار الأموال في نشاط معين أو يرفض لأنه أمام قرار واحد لإستثمار المال في مجال نشاط واحد ومن ثم فإن عليه أن يحكم على بديل إستثماري واحد ويقرر إمكانية قبول تنفيذ أو عدم إمكانية تنفيذه.

3. قرارات الإستثمار المانعة تبادلياً

ويقصد به وجود فرصة بديلة متعددة أمام المستثمر يمكن له أن يتخذ قرار بدء الإستثمار ولكنه يأخذ في الإعتبار تكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة نتيجة عدم إمكانية تنفيذ البديل الأخر.

4. أنواع أخرى

بالإضافة إلى ماسبق يمكن تصنيف القرارات الإستثمارية وفقاً لدرجة الخطر إلى[1] :

أ. قرارات إستثمارية في ظل التأكد (ينعدم الخطر).

ب. قرارات إستثمارية في ظل عدم التأكد (إحتمال الخطر).

خصائص عملية إتخاذ قرار الإستثمار

تتمثل عملية إتخاذ قرار الإستثمار في الأتي[2]:

1. قرارات الإستثمار تتميز بأن لها تأثيرات طويلة الأجل : وترجع هذه التأثيرات طويلة الأجل إلى وجود الفاصل الزمني بين حدوث النفقة الإستثمارية وإكتمال الحصول على العوائد المتوقعة خلال الفترات المستقبلية.
2. تتضمن إنفاق كبير يترتب عليه إرتباط ضخم وإغراقه في إستخدام معين يصعب تحويله إلى إستخدام بديل آخر.
3. تتطلب إستخدام بيئة متقدمة ومركبة لإتخاذ قرار القبول والرفض أو المفاضلة بين المشروعات محل الدراسة وقد تحيطها عدة مشاكل منها:

أ. الإختيار فيما بين المشروعات المانعة تبادلياً.

ب. التخصيص الرشيد لرأس المال.

([1]) د. حميدي عبد العظيم ، **دراسات الجدوى الإقتصادية للمشروعات الإستثمارية** ، (القاهرة : دار الثقافة العربية ، 2006م) ، ص ص 24 ، 25.

([2]) د. أمين أحمد السيد لطفي ، **دراسة جدوى المشروعات الإستثمارية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2005م) ، ص ص 2-5.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

ويعرض من خلال :

المبحث الأول : نبذة تعريفية عن عينة الدراسة.

المبحث الثاني : إجراء الدراسة الميدانية.

المبحث الثالث : إختبار الفرضيات.

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن عينة الدراسة

أولاً : بنك فيصل الإسلامي السوداني [1]

نشأة بنك فيصل الإسلامي وتطوره

نشأ بموجب الأمر الموقت رقم "9" لعام 1977م بتايخ 1977/4/4م ، وفي مايو عام 1977م إجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانين والسعودين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ، و وافقوا على فكرة التأسيس وإكتتبوا في نصف رأس المال المصرح به في ذلك الوقت ، وفي 18 أغسطس عام 1977م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة وفق قانون الشركات لعام 1925م وباشر أعماله فعلياً إعتباراً من مايو عام 1978م .

رأس المال

بلغ رأس المال المصرح به مليار جنيه سوداني ، ورأس المال المدفوع "510" مليون جنيه سوداني ، ويبلغ عدد فروع البنك "34" فرع .

الرؤية

مصرف إسلامي الوجه ، سوداني السمات ، يلتزم الجودة والإمتياز في أعماله إسعاداً للعملاء ، ثقة في الموردين ، تنمية المجتمع ، عناية للعاملين وتعظيماً لحقوق المساهمين .

الرسالة

مصرف وجهته إسلامية وسماته سودانية ويستهدف التطوير والإمتياز والكفاءة الأفضل مركزاً مالياً مليئاً سليماً ، ومنتجات مصرفية شرعية معاصرة ، وعلاقات خارجية متنامية ، نظم وتقنيات مستحدثة ، يقوم عليها العاملون فريقاً محرضاً خلقاً ، ملتزماً أمانة ، مدرباً مهارة ، مؤهلاً معرفة ويلتزم بالشفافية منهجاً ليسعد المتعاملون والمالكون والمجتمع .

([1]) WWW.fibsudan.com .

نشاط البنك

القيام بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والإستثمارية والحرفية ، والمساهمة في المشروعات التنموية الإقتصادية والإجتماعية ، وتنشيط التعامل في مجال التجارة الخارجية ، وذلك على هدى الشريعة الإسلامية وبتقنيات حديثة ومتطورة .

خدمات البنك

تتمثل خدمات البنك في :

1. الرواد أونلاين ، الرواد موبايل ، الرواد كاش .
2. التسجيل الإلكتروني للطلاب ، التحصيل الإلكتروني .
3. الصراف الآلي ، الإيداع النقدي عبر الصراف الآلي .
4. خدمة الرسائل القصيرة ، شراء الكهرباء ، نقاط البيع .
5. خدمة المرتبات الإلكترونية .
6. قروشي .

ثانياً : بنك النيل للتجارة والتنمية [1]

نشأة بنك النيل للتجارة والتنمية وتطوره

تأسس في 11 نوفمبر عام 1982م تحت مسمى بنك التنمية التعاوني الإسلامي حيث أنشئ بقانون خاص ، وباشر أعماله المصرفية في في يونيو عام 1983م كأول بنك قطاع عام (في حينها) ، يطبق في معاملاته الشريعة الإسلامية ، وفي مارس عام 2001م تم تحويل البنك إلى شركة مساهمة عامة وفقاً لقانون الشركات لعام 1925م بتسجيل رقم (16379) ، وفي فبراير عام 2013م تم تغيير إسم وشعار البنك إلى اسمه وشعاره الحاليين ، وقد كان الهدف الرئيسي من تغير الإسم والشعار هو ترسيخ صورة ذهنية إيجابية لبنك تجاري شامل يقوم بخدمة كافة القطاعات الإقتصادية بما فيها القطاع التعاوني .

رأس المال

يبلغ رأس المال المصرح به "300" مليون جنيه سوداني ، والمبلغ المدفوع "160" مليون جنيه سوداني ، يبلغ عدد فروع البنك "31" فرع ، عدد العاملين في المؤسسة "685" .

([1]) www.alnilebank.com.

نشاط البنك

يقوم البنك بصفته بنك تجاري شامل لكافة العمليات المصرفية والمتمثلة في :

1. فتح حسابات الإيداع وقبول الودائع بأنواعها المختلفة .
2. تمويل كافة القطاعات الإقتصادية بإستخدام مجموعة متنوعة من صيغ التمويل الإسلامي .
3. تقديم الخدمات المصرفية بشقيها التقليدي والتقني .

الرؤية

أن يكون النموذج الأفضل للمصرف الإسلامي محلياً وعالمياً للمساهمين وعملائه الحاليين والمرتقبين وللعاملين مع الإلتزام بمسؤلياته الإجتماعية .

الرسالة

القيام بدور رائد في الصناعة المصرفية لتحقيق الغايات الكلية للمصرف ولأصحاب المصالح ذوي العلاقة ، والسعي للحصول على مستويات متقدمة من الرضا بإبتكار وسائل مصرفية متعددة ، وحلول مهنية راقية.

القيم

تتمثل قيم المصرف في الأتي :

1. الإلتزام بهدى الشريعة الإسلامية السامية .
2. الشفافية والنزاهة .
3. الخدمة المميزة والدقيقة للعميل .

ثانياً : بنك المزارع التجاري [1]

تأسس مصرف المزارع التجاري في عام 1998/8/1م نتيجة لدمج مصرفين كبيرين هما البنك التجاري السوداني وهو أول مصرف وطني أسس بالسودان في عام 1960م وبنك المزارع للاستثمار والتنمية الريفية الذي أسس عام 1992م مستهدفاً النهوض بالقطاع الزراعي والقطاعات ذات الصلة بالزراعة.

وبعد الدمج أصبح مصرف المزارع التجاري من اكبر المؤسسات المصرفية بالبلاد من حيث عدد المساهمين حيث يضم اكبر قاعدة مساهمين بالسودان .

([1]) www.fcbsudan.com .

يسعى المصرف لتحقيق أغراض إستراتيجية بالبلاد كترقية القطاع الزراعي والصناعي والتجاري عموماً وتطوير الريف السوداني بصفة خاصة بالإضافة لتقديم الخدمات التمويلية المتميزة لكل الأنشطة الاقتصادية الأخرى .

الرؤيـــة:

خدمة مصرفية شاملة متميزة خدمة للمجتمع وتعزيزا لحقوق المساهمين .

الرســـالة :

مصرف المزارع التجاري مؤسسة مصرفية تعمل على تقديم خدمات مصرفية شاملة ومتميزة لكافة شرائح المجتمع مع الاهتمام بصغار المنتجين .

السمة القانونية :

شركة مساهمة عامة بإجمالي أسهم بلغت 260.000.000 سهما .

رأس المال:

رأس المال المصرح به 400 مليون جنيه سوداني ، ورأس المال المدفوع 260 مليون جنيه سوداني ، ويبلغ عدد فروع البنك 28 فرعاً وعدد العاملين في البنك 893 فرد ، وهو عضو في إتحاد المصارف .

خدمات المصرف

1. خدمة الأثير .
2. خدمة الرسائل القصيرة .
3. الإنترنت بانك .
4. الصراف الآلي .
5. المحفظة الإلكترونية .
6. التسجيل الإلكتروني .

المبحث الثاني

إجراءات الدراسة الميدانية

تناول الباحثون في هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي أتبعوها في تنفيذ هذه الدراسة، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أداتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجة الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يشمل المبحث تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحثون أن يعممو عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من جميع الموظفين في الجهات الآتية: مختلف البنوك، سوق الخرطوم للأوراق المالية، مكاتب المراجعة والمحاسبة، المستثمرين الأفراد، إضافةً إلى بعض الأستاذة الجامعيين من الاختصاصات ذات العلاقة بموضوع البحث.

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحثون بتوزيع عدد (40) استمارة استبيان على المستهدفين من بعض الجهات، وقد استجاب (40) فرداً حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة أي ما نسبته تقريباً (100%) من المستهدفين.

وللخروج بنتائج دقيقة قدر الامكان حرص الباحثون على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

1- الأفراد من مختلف الفئات العمرية (من 30 سنة فأقل، من 31-40 سنة، من 41-50 سنة، 50 سنة فأكثر).
2- الأفراد من مختلف المؤهلات العلمية (دبلوم وسيط، بكالوريوس، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه، أخرى).
3- الأفراد من مختلف التخصصات العلمية (محاسبة، تكاليف ومحاسبة إدارية، إدارة أعمال، اقتصاد، دراسات مصرفية، أخرى).
4- الأفراد من مختلف المؤهلات المهنية (زمالة المحاسبين القانونيين السودانية، زمالة المحاسبين القانونيين العربية، زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية، زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية، أخرى).
5- الأفراد من مختلف المراكز الوظيفية (مدير عام، مدير مالي، مدير إداري، مراجع خارجي، مراجع داخلي، محاسب، أخرى).
6- الأفراد من مختلف سنوات الخبرة (5 سنوات فأقل، من 6-10 سنوات، من 11-15 سنة، من 16-20 سنة، أكثر من 20 سنة).

1- العمر:

يوضح الجدول رقم (1/2/3) والشكل رقم (1/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر.

جدول رقم (1/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

النوع	العدد	النسبة المئوية
من 30 سنة فأقل	19	%48.0
من 31- 40 سنة	11	%28.0
من 41- 50 سنة	8	%20.0
50 سنة فأكثر	2	%4.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (1/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

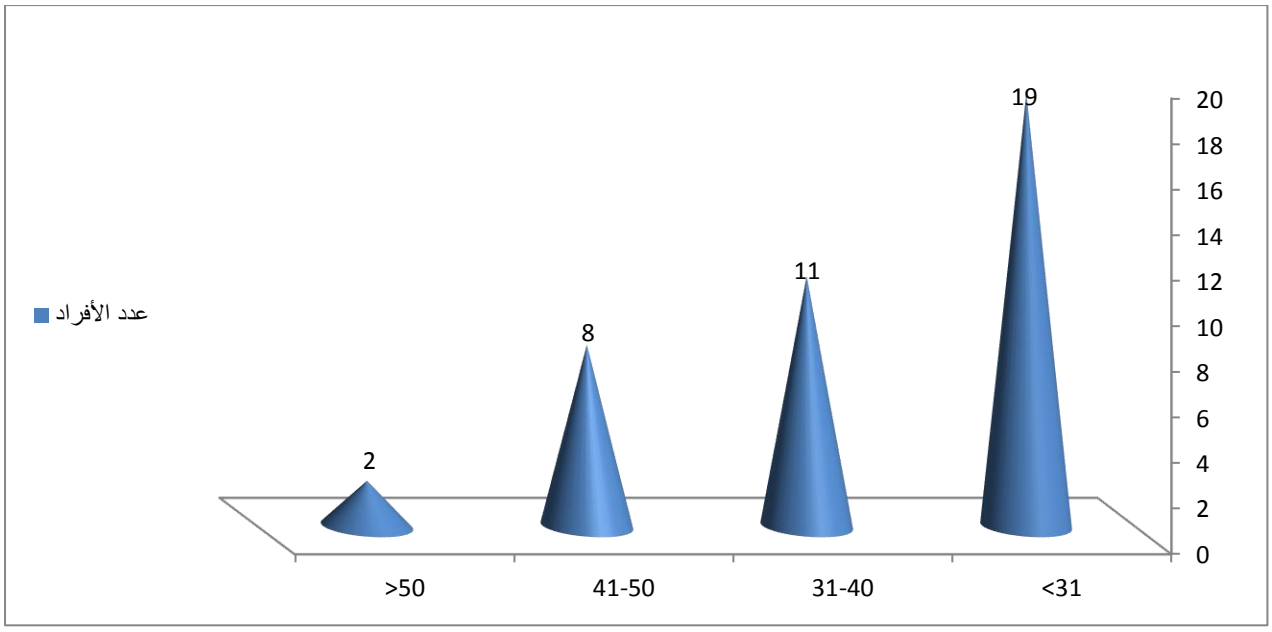

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يبين الجدول رقم (1/2/3) والشكل رقم (1/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من الفئة العمرية من (30) سنة فأقل، حيث بلغ عددهم (12) فرداً ويمثلون ما نسبته (48.0%) من العينة الكلية، ثم يليهم بالعدد أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية من (31-40) سنة، إذ بلغ عددهم (7) أفراد وبنسبة (28.0%) من العينة الكلية، ثم يليهم بالعدد أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية من (41-50) سنة، إذ بلغ عددهم (5) أفراد وبنسبة (20.0%) من العينة الكلية، وأخيراً الفئة العمرية أكثر من (50) سنة، والبالغ عددهم فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) من العينة الكلية.

2- المؤهل العلمي:

يوضح الجدول رقم (2/2/3) والشكل رقم (2/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي.

جدول رقم (2/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
دبلوم وسيط	3	%8.0
بكالريوس	18	%44.0
دبلوم عالي	3	%8.0
ماجستير	13	%32.0
دكتوراه	3	%8.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (2/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

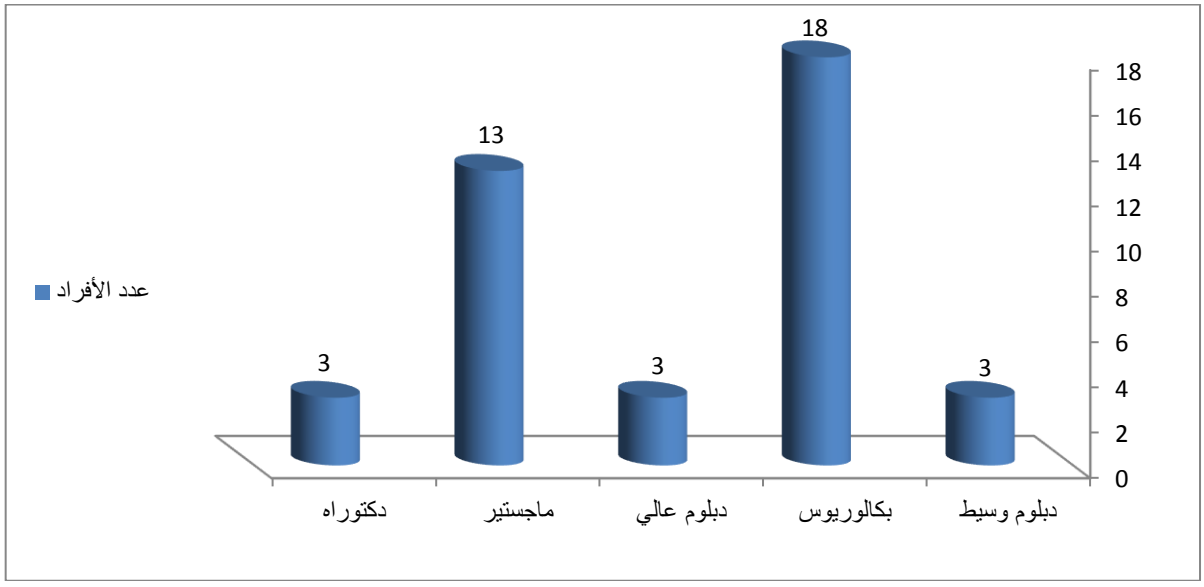

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (2/2/3) والشكل رقم (2/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من ذوي المؤهل العلمي البكالوريوس، حيث بلغ عددهم (11) فرداً وبنسبة (44.0%)، وتضمنت العينة على (8) أفراد وبنسبة (32.0%) من ذوي المؤهل العلمي الماجستير، كما تضمنت العينة على (2) أفراد وبنسبة (8.0%) لهم المؤهل العلمي الدبلوم الوسيط، وتضمنت العينة على (2) أفراد وبنسبة (8.0%) لهم المؤهل العلمي الدبلوم العالي، وتضمنت العينة على (2) أفراد وبنسبة (8.0%) لهم المؤهل العلمي الدكتوراه.

3- التخصص العلمي:

يوضح الجدول رقم (3/2/3) والشكل رقم (3/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي.

جدول رقم (3/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	15	%36.0
تكاليف ومحاسبة إدارية	3	%8.0
إدارة أعمال	9	%24.0
إقتصاد	3	%8.0
دراسات مصرفية	2	%4.0
أخرى	8	%20.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (3/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

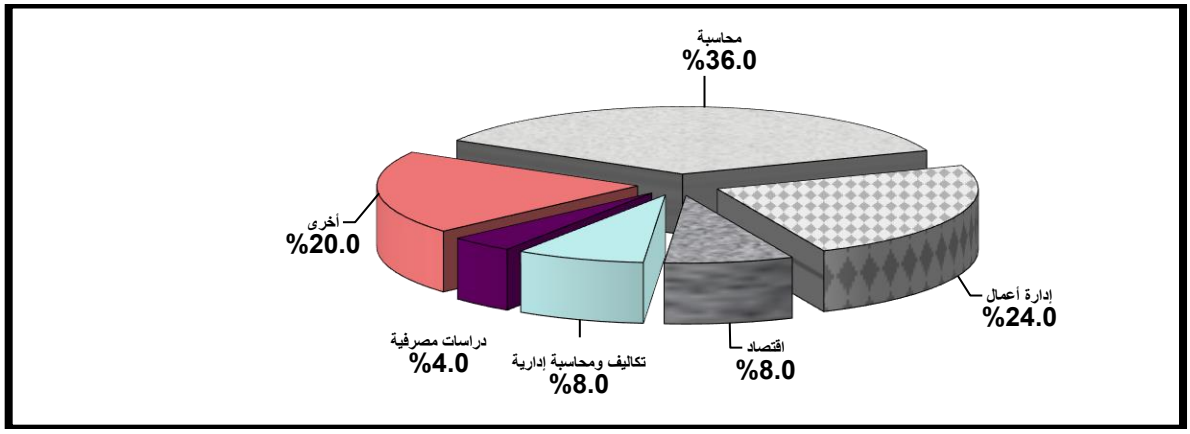

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يظهر الجدول رقم (3/2/3) والشكل رقم (3/2/3) أن التخصص العلمي لغالبية أفراد عينة الدراسة هو المحاسبة، حيث بلغ عدد أفراد العينة المتخصصين بالمحاسبة (9) أفراد وبنسبة (36.0%)، كما تضمنت عينة الدراسة على (6) أفراد وبنسبة (24.0%) من المتخصصين بإدارة الاعمال، وتضمنت العينة على (5) أفراد وبنسبة (20%) من ذوي التخصصات العلمية الأخرى، وتضمنت العينة على (2) أفراد وبنسبة (8.0%) من المتخصصين بالتكاليف والمحاسبة الإدارية، وتضمنت العينة على (2) أفراد وبنسبة (8.0%) من المتخصصين بالاقتصاد، وتضمنت العينة على فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) من المتخصصين بالدراسات المصرفية.

5- المؤهل المهني:

يوضح الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (5/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني.

جدول رقم (5/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

المؤهل المهني	العدد	النسبة المئوية
زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية	2	%4.0
زمالة المحاسبين القانونيين السودانية	6	%16.0
أخرى	15	%36.0
لا يوجد	17	%44.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (5/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

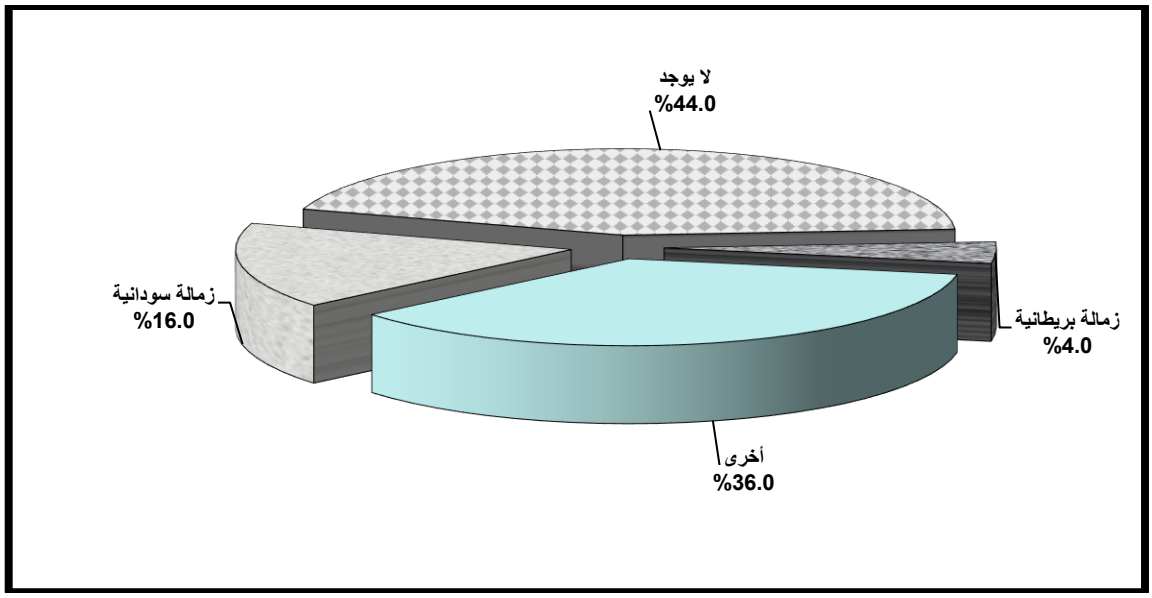

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يظهر الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (5/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة ليس لديهم مؤهلات مهنية، حيث بلغ عددهم (11) فرداً وبنسبة (44.0%)، وتضمنت العينة على (9) أفراد وبنسبة (36.0%) لديهم مؤهلات مهنية أخرى، وتضمنت العينة على (4) أفراد وبنسبة (16.0%) لديهم المؤهل المهني الزمالة السودانية، وتضمنت العينة على فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) لديه المؤهل المهني الزمالة البريطانية.

5- المركز الوظيفي:

يوضح الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (5/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي.

جدول رقم (5/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
مدير مالي	2	%4.0
مراجع خارجي	5	%12.0
مراجع داخلي	5	%12.0
محاسب	3	%8.0
أخرى	25	%64.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (5/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي

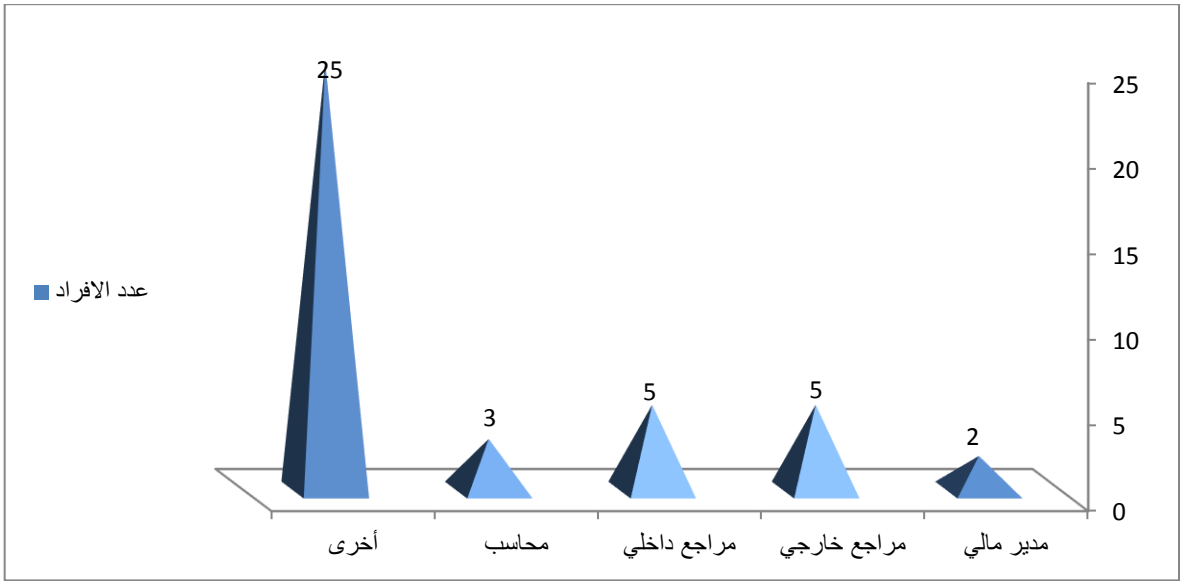

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (5/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة يشغلون وظائف أخرى، إذ بلغ عددهم في العينة (16) فرداً وبنسبة (64.0%)، ثم يأتي بالمرتبة الثانية من حيث العدد الذين يشغلون وظيفة مراجع خارجي، حيث بلغ عددهم في العينة (3) أفراد وبنسبة (12.0%)، و(3) مراجعيين داخليين بنسبة (12.0%)، و(2) محاسبين بنسبة (8.0%)، ومدير مالي واحد بنسبة (4.0%).

6-سنوات الخبرة:

يوضح الجدول رقم (6/2/3) والشكل رقم (6/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة.

جدول رقم (6/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
من 5 سنوات فأقل	16	%40.0
من 6-10 سنوات	8	%20.0
من 11-15 سنة	3	%8.0
من 16-20 سنة	5	%12.0
20 سنة فأكثر	8	%20.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (6/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

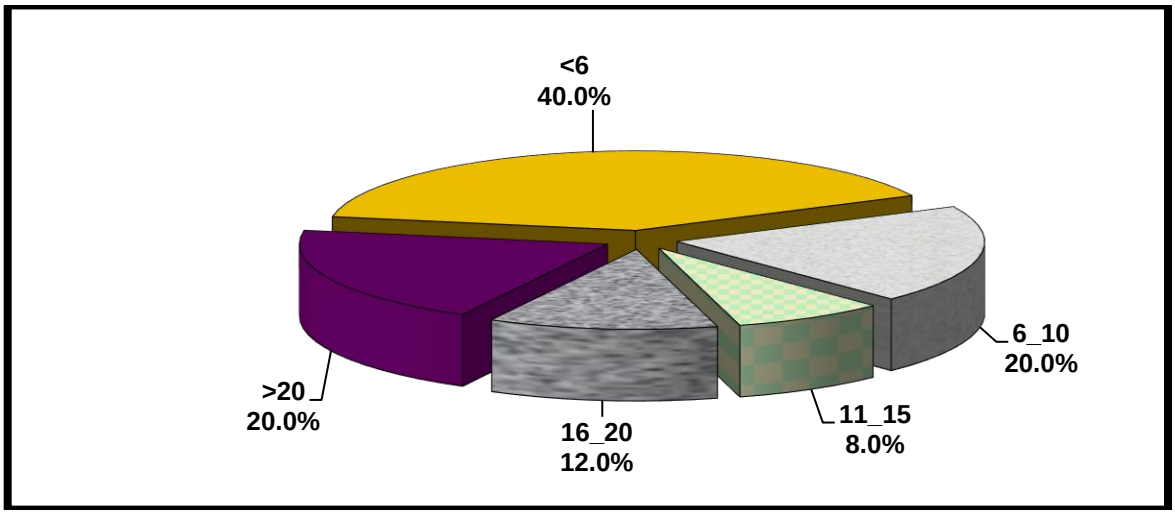

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (6/2/3) والشكل رقم (6/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة لهم سنوات خبرة من (5) سنوات فأقل، حيث بلغ عددهم في العينة (10) أفراد وبنسبة (40.0%)، ثم يأتي بالمرتبة الثانية من حيث العدد، أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من (6-10) سنوات، حيث بلغ عددهم (5) أفراد وبنسبة (20.0%)، ثم أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة أكثر من (20) سنة، حيث بلغ عددهم (5) أفراد وبنسبة (20.0%)، ثم أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من (16-20) سنة، حيث بلغ عددهم (3) أفراد وبنسبة (12.0%)، وأخيراً أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من (11-15) سنة، حيث بلغ عددهم (2) أفراد وبنسبة (8.0%).

ثانياً: أداة الدراسة

أداة البحث عبارة عن الوسيلة التي تستخدمها الباحثون في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة، وقد اعتمد الباحثون على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة، وللاستبيان مزايا منها:

1. يمكن تطبيقه للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.
2. قلة تكلفته وسهولة تطبيقه.
3. سهولة وضع عباراته وترسيم ألفاظه.
4. يوفر وقت للمستجيب ويعطيه فرصة التفكير.
5. يشعر المجيبون عليه بالحرية في التعبير عن أراء يخشون عدم موافقة الآخرين عليها.

وصف الاستبيان

أرفق مع الاستبيان خطاب للمبحوث تم فيه تنويره بموضوع الدراسة وهدفه وغرض الاستبيان، واحتوى الاستبيان على قسمين رئيسين:

القسم الأولي: تضمن عبارات عن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي هذا الجزء على عبارات حول النوع، العمر بالسنوات، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المؤهل المهني، المركز الوظيفي، سنوات الخبرة.

القسم الثانية: يحتوي هذا القسم على عدد (15) عبارة، طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، وتم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة الثلاث بواقع (5) عبارات لكل فرضية.

ثالثاً: ثبات وصدق أداة الدراسة

1. الثبات والصدق الظاهري

للتأكد من الصدق الظاهري للاستبيان وصلاحية عباراته من حيث الصياغة والوضوح قام الباحثون بعرض عبارات الاستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة، وبعد استعادت الاستبيان من المحكمين تم إجراء بعض التعديلات التي اقترحت عليهم.

2. الثبات والصدق الإحصائي

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً، كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار، ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

1- طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان-براون.

2- معادلة ألفا-كرونباخ.

3- طريقة إعادة تطبيق الاختبار.

4- طريقة الصور المتكافئة.

5- معادلة جوتمان.

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح. والصدق الذاتي للاستبانة هو مقياس الأداة لما وضعت، وقياس الصدق هو معرفة صلاحية الأداة لقياس ما وضعت له، قام الباحثون بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي هي:

$$\text{الصدق} = \sqrt{\text{الثبات}}$$

وقام الباحثون بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبيان بطريقة التجزئة النصفية حيث تقوم هذه الطريقة على أساس فصل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم على العبارات ذات الأرقام الزوجية، ومن ثم يحسب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم على العبارات الفردية والزوجية وأخيراً يحسب معامل الثبات وفق معادلة سبيرمان-براون بالصيغة الآتية:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2 \times \text{ر}}{1 + \text{ر}}$$

حيث: (ر) يمثل معامل ارتباط بيرسون بين الإجابات على العبارات ذات الأرقام الفردية والإجابات على العبارات ذات الأرقام الزوجية.

ولحساب صدق وثبات الاستبيان كما في أعلاه قام الباحثون بأخذ عينة استطلاعية بحجم (4) أفراد من مجتمع الدراسة وتم حساب ثبات الاستبيان من العينة الاستطلاعية بموجب طريقة التجزئة النصفية وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

الجدول (7/2/3)

الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبيان

الفرضيات	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
الأولى	0.63	0.79
الثانية	0.78	0.88
الثالثة	0.85	0.92
الاستبيان كاملاً	0.72	0.85

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

يتضح من نتائج الجدول (7/2/3) أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بكل فرضية من فرضيات الدراسة الثلاث، وعلى الاستبيان كاملاً كانت أكبر من (50%) والبعض منها قريبة جداً إلى (100%) مما يدل على أن الاستبيان يتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها، تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1- الأشكال البيانية.

2- التوزيع التكراري للإجابات.

3- النسب المئوية.

4- معامل ارتباط بيرسون.

5- معادلة سبيرمان-براون لحساب معامل الثبات.

6- الوسيط.

7- اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات.

وللحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان، تم استخدام البرنامج الإحصائي *SPSS* والذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية *Statistical Package for Social Sciences* ، كما تمت الاستعانة بالبرنامج *Excel* لتنفيذ الأشكال البيانية المطلوبة في الدراسة.

خامساً: تطبيق أداة الدراسة:

تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة المقررة (40) فرداً، وقد تم تفريغ البيانات والمعلومات في الجداول التي أعدها الباحثون لهذا الغرض، حيث تم تحويل المتغيرات الأسمية (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب وتم تفريغ البيانات في الجداول الآتية، وتم إعداد الأشكال البيانية اللازمة.

1- الفرضية الأولى : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي وعملية إتخاذ القرارات الإستثمارية وترشيدها.

العبارة الأولى: تلتزم المنشآت بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية مما يؤدي إلى سلامة إتخاذ القرارات الإستثمارية.

يوضح الجدول رقم (8/2/3) والشكل رقم (7/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (8/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	30	%76.0
أوافق	8	%20.0
محايد	2	%4.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (7/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

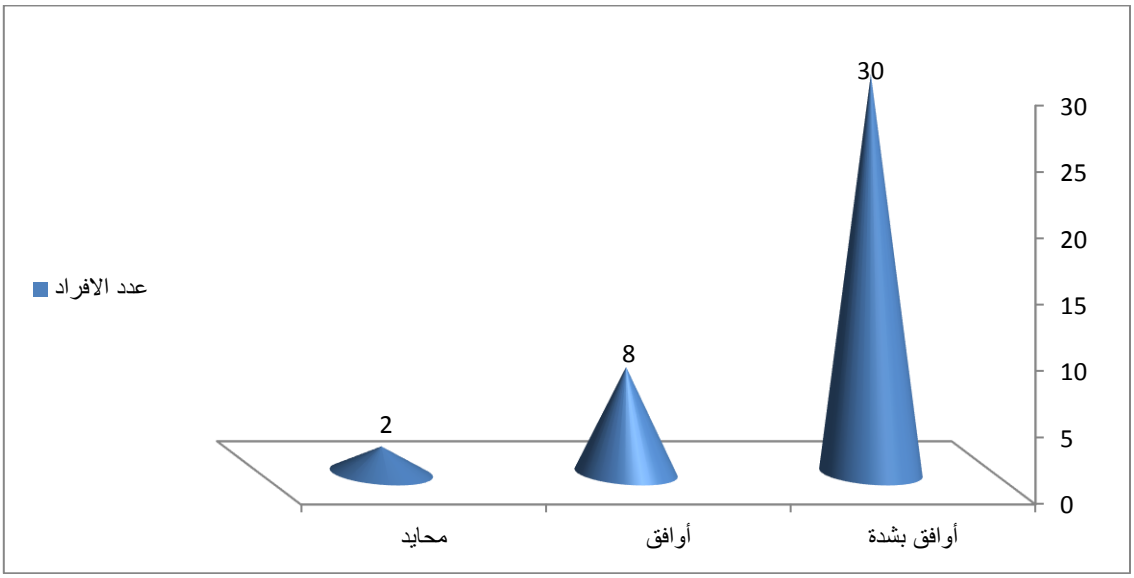

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (8/2/3) والشكل رقم (7/2/3) أن (19) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (76.0%) وافقوا بشدة على أن تلتزم المنشآت بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية مما يؤدي إلى سلامة إتخاذ القرارات الإستثمارية ، وكما وافق (5) أفراد وبنسبة (20.0%) على ذلك، وكان هناك فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) محايد بخصوص ذلك.

العبارة الثانية: تقدم المنشآت قوائم مالية تفتقر إلي الإفصاح المحاسبي مما يؤدي إلى عدم سلامة إتخاذ القرارات الإستثمارية.

يوضح الجدول رقم (9/2/3) والشكل رقم (8/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارةالثانية.

جدول رقم (9/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	22	%56.0
أوافق	16	%40.0
محايد	2	%4.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (8/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

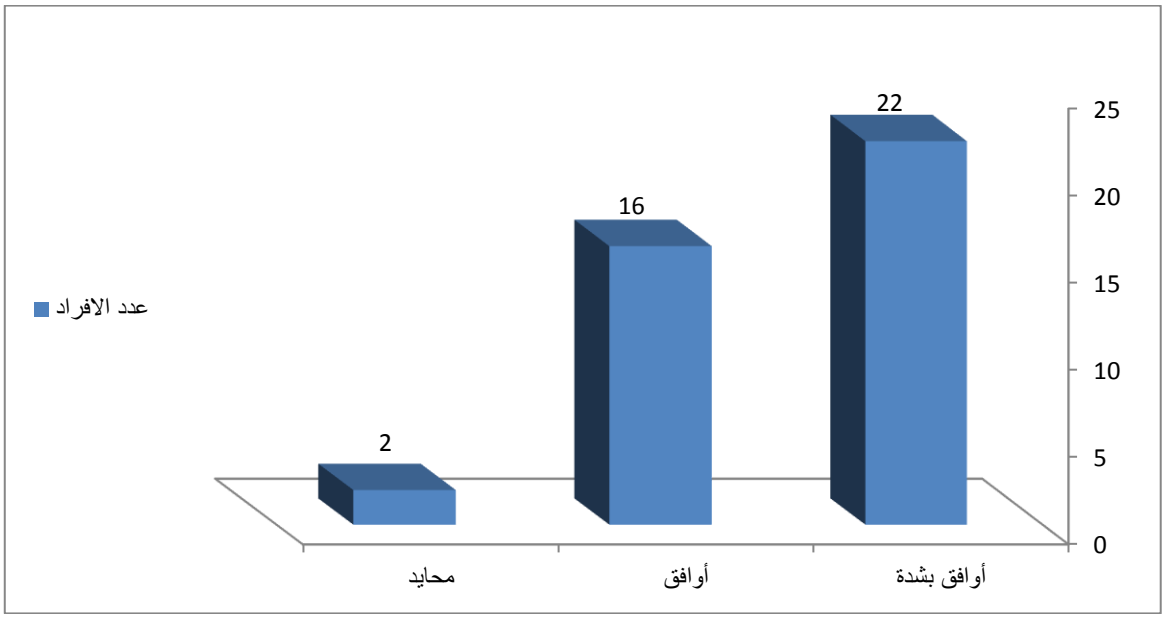

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (9/2/3) والشكل رقم (8/2/3) أن (14) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (56.0%) وافقوا بشدة على أن تقدم المنشآت قوائم مالية تفتقر إلي الإفصاح المحاسبي مما يؤدي إلى عدم سلامة إتخاذ القرارات الإستثمارية ، كما وافق (10) أفراد وبنسبة (40.0%) على ذلك، وكان هناك فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) محايد بخصوص ذلك.

العبارة الثالثة: ضعف الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يؤدي إلي تضليل المستثمرين.

يوضح الجدول رقم (10/2/3) والشكل رقم (9/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (10/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	2	%4.0
أوافق	6	%16.0
محايد	16	%40.0
لا أوافق	11	%28.0
لا أوافق بشدة	5	%12.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (9/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

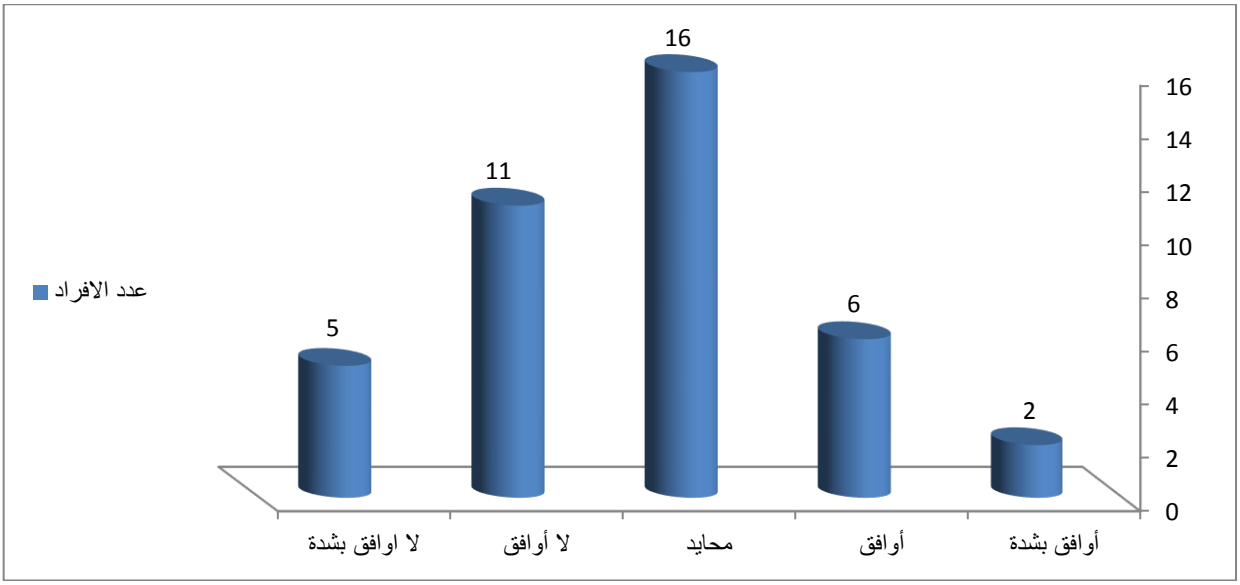

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (10/2/3) والشكل رقم (9/2/3) أن (10) أفراد في عينة الدراسة وبنسبة (40.0%) محايدوا على أن ضعف الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يؤدي إلي تضليل المستثمرين ، بينما لم يوافق (7) أفراد وبنسبة (28.0%) على ذلك، بينما وافق (4) أفراد وبنسبة (16.0%) على ذلك، بينما لم يوافق بشدة (3) أفراد وبنسبة (12.0%) على ذلك، بينما وافق بشدة فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) على ذلك.

العبارة الرابعة: تطبيق الإفصاح المحاسبي يزيد من القدرة على إتخاذ القرارات بصورة سليمة.

يوضح الجدول رقم (11/2/3) والشكل رقم (10/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (11/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	2	%4.0
أوافق	16	%40.0
محايد	8	%20.0
لا أوافق	6	%16.0
لا أوافق بشدة	8	%20.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (10/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

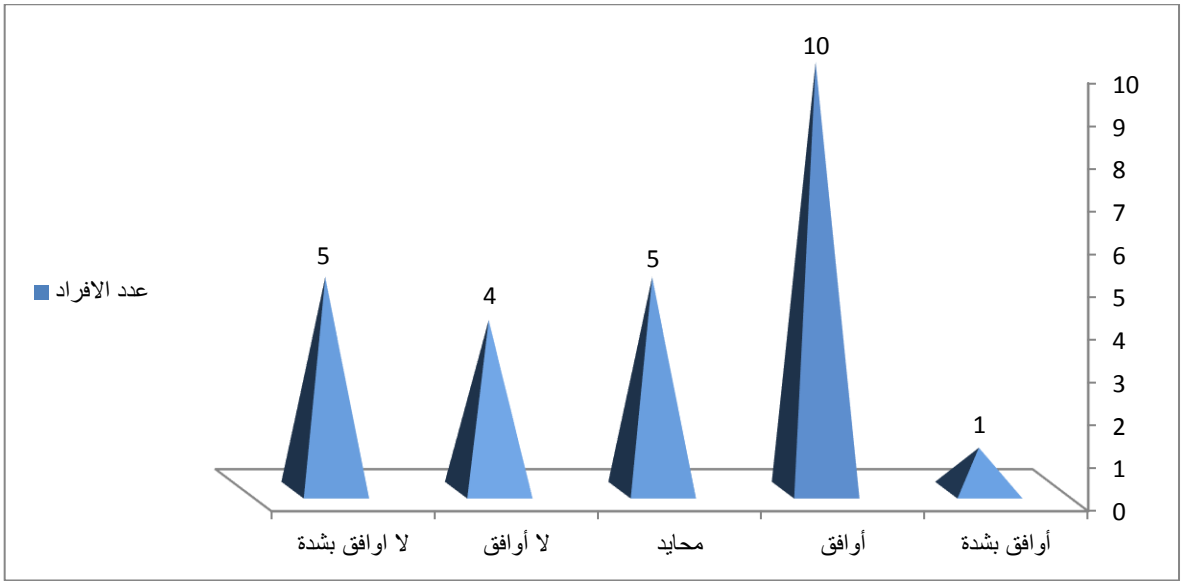

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (11/2/3) والشكل رقم (10/2/3) أن (10) أفراد في عينة الدراسة وبنسبة (40.0%) وافقوا على أن تطبيق الإفصاح المحاسبي يزيد من القدرة على إتخاذ القرارات بصورة سليمة ، وكان هناك (5) أفراد وبنسبة (20.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق بشدة (5) أفراد وبنسبة (20.0%)، كما لم يوافق بشدة (4) أفراد وبنسبة (16.0%) على ذلك، بينما وافق بشدة فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) على ذلك.

العبارة الخامسة: الإلتزام بتطبيق معيار الإفصاح المحاسبي يحد من المشاكل التي تواجه متخذ القرار.

يوضح الجدول رقم (12/2/3) والشكل رقم (11/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (12/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق	10	%24.0
محايد	5	%12.0
لا أوافق	20	%52.0
لا أوافق بشدة	5	%12.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (11/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

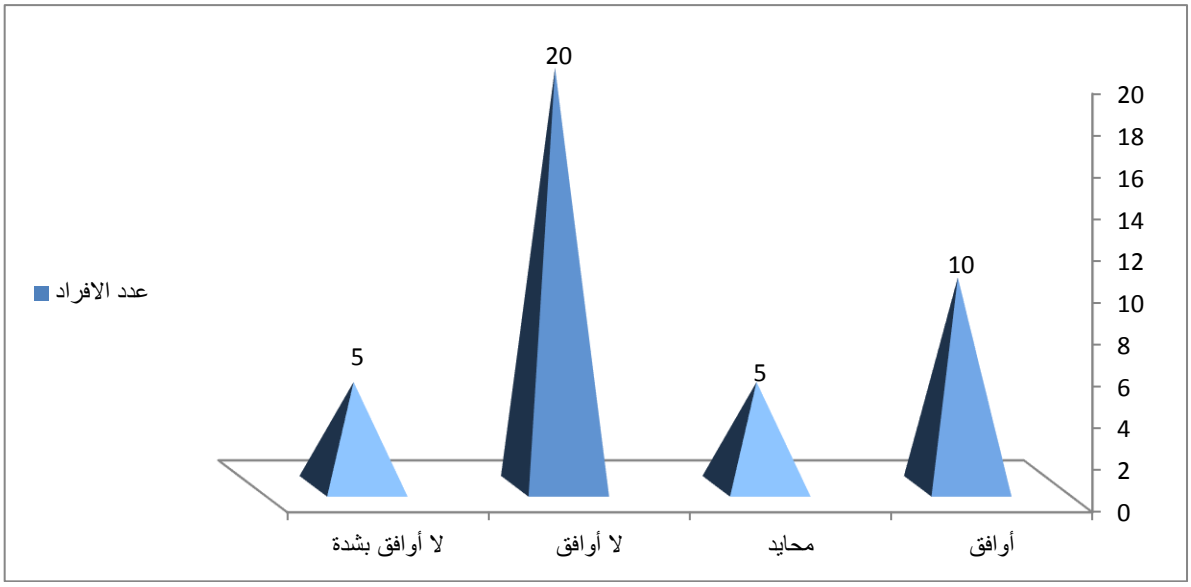

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (12/2/3) والشكل رقم (11/2/3) أن (13) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (52.0%) لم يوافقوا على أن الإلتزام بتطبيق معيار الإفصاح المحاسبي يحد من المشاكل التي تواجه متخذ القرار ، بينما وافق (6) أفراد وبنسبة (24.0%) على ذلك، وكان هنالك (3) أفراد وبنسبة (12.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق بشدة (3) أفراد وبنسبة (12.0%) على ذلك.

2- الفرضية الثانية : الإفصاح المحاسبي يؤثر في إتخاذ القرارات الإستثمارية.

العبارة الأولى: يوفر الإفصاح معلومات ملائمة تساعد في إتخاذ قرارات الإستثمار.

يوضح الجدول رقم (13/2/3) والشكل رقم (12/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (13/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	20	%52.0
أوافق	13	%32.0
محايد	2	%4.0
لا أوافق	5	%12.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (12/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

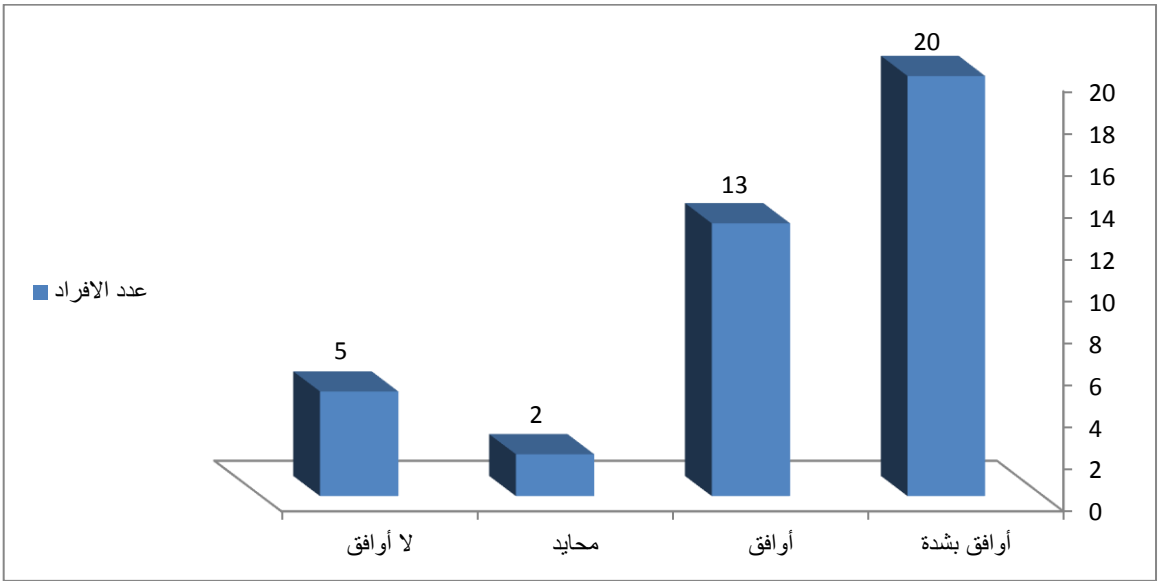

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (13/2/3) والشكل رقم (12/2/3) أن (13) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (52.0%) وافقوا على أن الإفصاح يوفر معلومات ملائمة تساعد في إتخاذ قرارات الإستثمار ، كما وافق بشدة (8) أفراد وبنسبة (32.0%) على ذلك، بينما لم يوافق بشدة (3) أفراد وبنسبة (12.0%) على ذلك، وكان هنالك فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) محايد بخصوص ذلك.

العبارة الثانية: تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤدي إلي الإلتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة التي تساعد على سلامة إتخاذ القرارات الإستثمارية.

يوضح الجدول رقم (14/2/3) والشكل رقم (13/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (14/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	20	%52.0
أوافق	18	%44.0
محايد	2	%4.0
المجموع	25	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (13/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

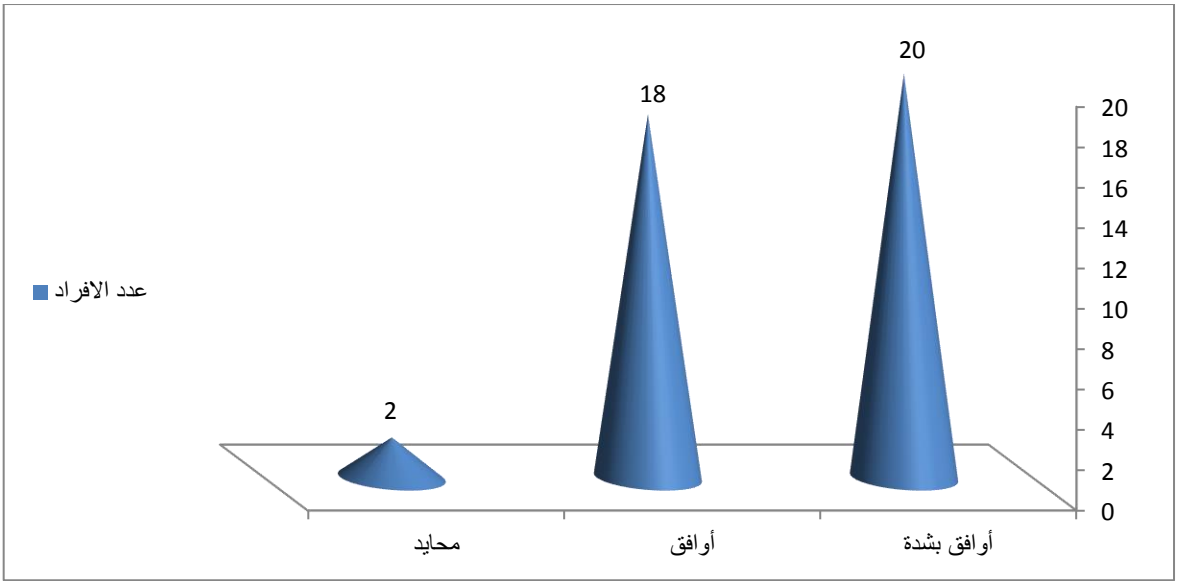

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (14/2/3) والشكل رقم (13/2/3) أن (13) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (52.0%) وافقوا بشدة على أن تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤدي إلي الإلتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة التي تساعد على سلامة إتخاذ القرارات الإستثمارية ، كما وافق (11) فرداً وبنسبة (44.0%) على ذلك، وكان هنالك فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) محايد بخصوص ذلك.

العبارة الثالثة: كلما زاد الإلتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي كان قرار الإستثمار أكثر رشداً.

يوضح الجدول رقم (15/2/3) والشكل رقم (14/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (15/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	20	%52.0
أوافق	16	%40.0
محايد	2	%4.0
لا أوافق	2	%4.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (14/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

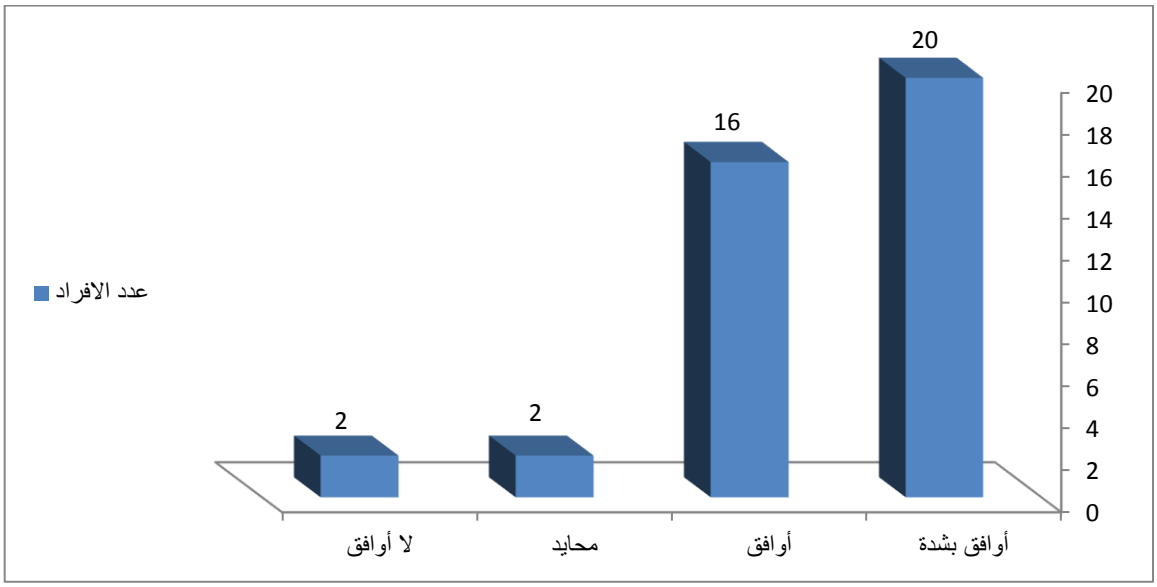

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (15/2/3) والشكل رقم (14/2/3) أن (13) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (52.0%) وافقوا بشدة على أنه كلما زاد الإلتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي كان قرار الإستثمار أكثر رشداً ، كما وافق (10) أفراد وبنسبة (40.0%) على ذلك، وكان هنالك فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) محايد بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) على ذلك.

العبارة الرابعة: تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤدي إلي ترشيد قرارات الإستثمار.

يوضح الجدول رقم (16/2/3) والشكل رقم (15/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (16/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	7	%16.0
أوافق	8	%20.0
محايد	6	%12.0
لا أوافق	13	%36.0
لا أوافق بشدة	6	%16.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (15/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

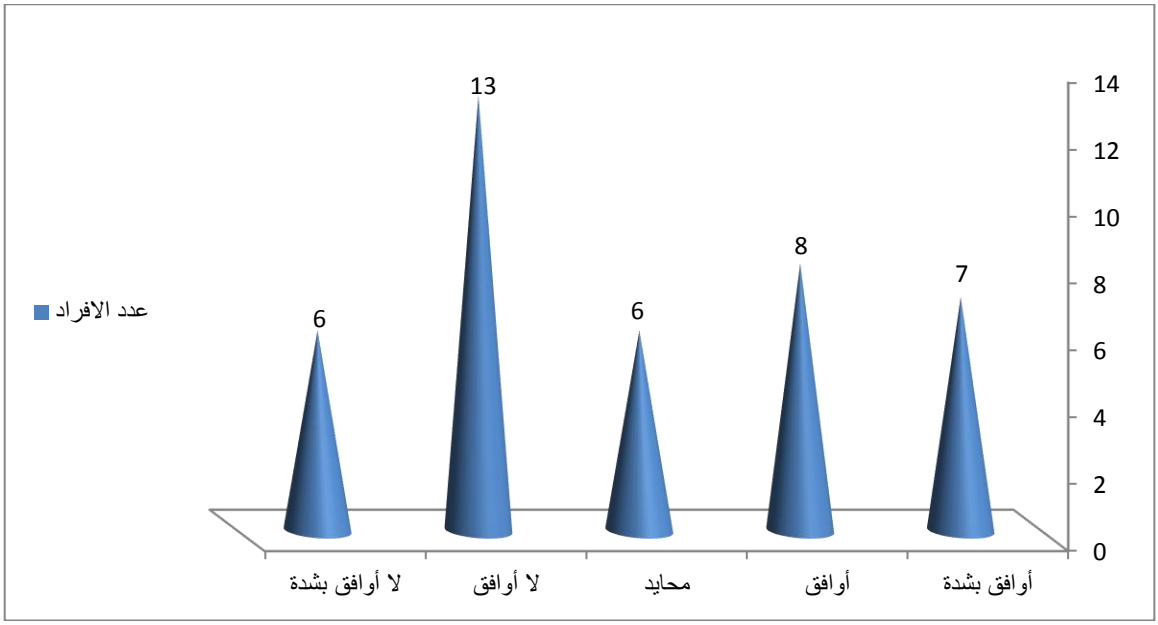

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (16/2/3) والشكل رقم (15/2/3) أن (9) أفراد في عينة الدراسة وبنسبة (36.0%) لم يوافقوا على أن تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤدي إلي ترشيد قرارات الإستثمار ، بينما وافق (5) أفراد وبنسبة (20.0%)، كما وافق بشدة (4) أفراد وبنسبة (16.0%) على ذلك، بينما لم يوافق بشدة (4) أفراد وبنسبة (16.0%) على ذلك، وكان هناك (3) أفراد وبنسبة (12.0%) محايدين بخصوص ذلك.

العبارة الخامسة: تتم عملية إتخاذ القرار الإستثماري حسب المعلومات المفصح عنها.

يوضح الجدول رقم (17/2/3) والشكل رقم (16/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (17/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	16	%40.0
أوافق	20	%52.0
محايد	4	%8.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (16/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

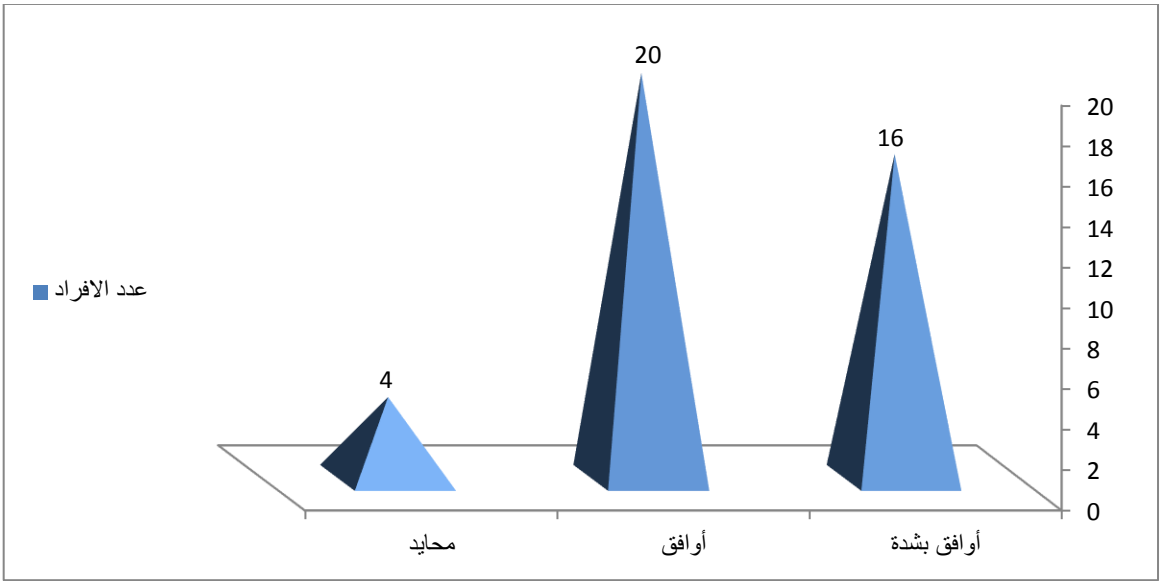

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (17/2/3) والشكل رقم (16/2/3) أن (13) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (52.0%) وافقوا على أن تتم عملية إتخاذ القرار الإستثماري حسب المعلومات المفصح عنها ، كما وافق بشدة (10) أفراد وبنسبة (40.0%) على ذلك، وكان هناك (2) أفراد وبنسبة (8.0%) محايدين بخصوص ذلك.

3- الفرضية الثالثة : يوفر الإفصاح معلومات تؤثر على القرارات الإستثمارية.

العبارة الأولى: توفر المعلومات المفصح عنها تزيد من ثقة المستثمرين على إتخاذ القرارات الإستثمارية.

يوضح الجدول رقم (18/2/3) والشكل رقم (17/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (18/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	11	%28.0
أوافق	24	%60.0
محايد	3	%8.0
لا أوافق	2	%4.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (17/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

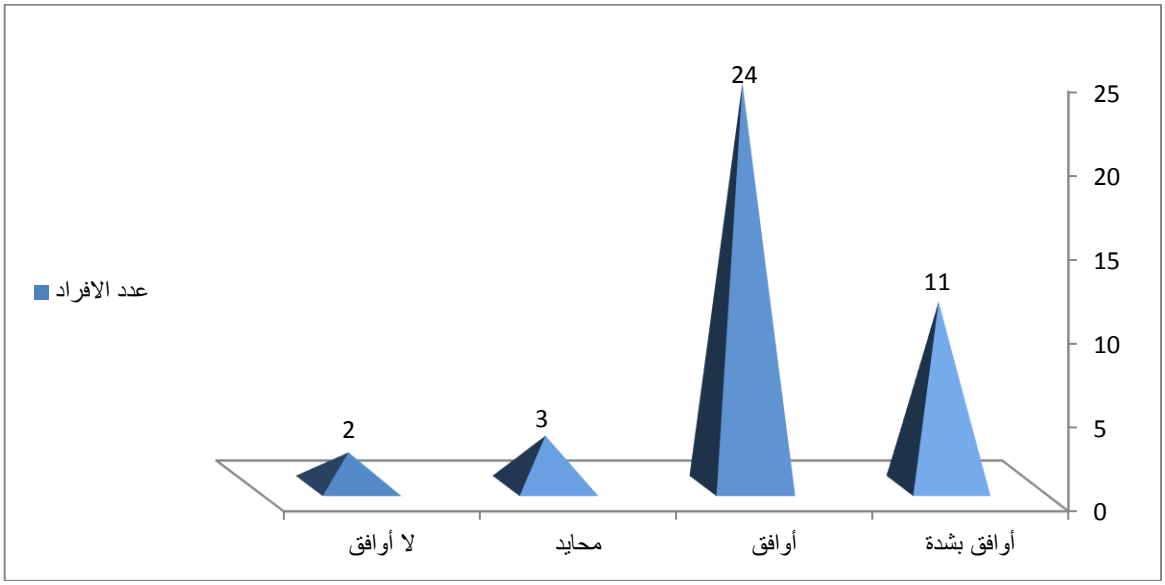

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (18/2/3) والشكل رقم (17/2/3) أن (15) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (60.0%) وافقوا على أن توفر المعلومات المفصح عنها تزيد من ثقة المستثمرين على إتخاذ القرارات الإستثمارية ، كما وافق بشدة (7) أفراد وبنسبة (28.0%) على ذلك، وكان هنالك (2) أفراد وبنسبة (8.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) على ذلك.

العبارة الثانية: الإعتماد على المعلومات المفصح عنها في إتخاذ القرارات الإستثمارية تقلل من المخاطر.

يوضح الجدول رقم (19/2/3) والشكل رقم (18/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (19/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	5	%12.0
أوافق	17	%44.0
محايد	11	%28.0
لا أوافق	5	%12.0
لا أوافق بشدة	2	%4.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (18/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

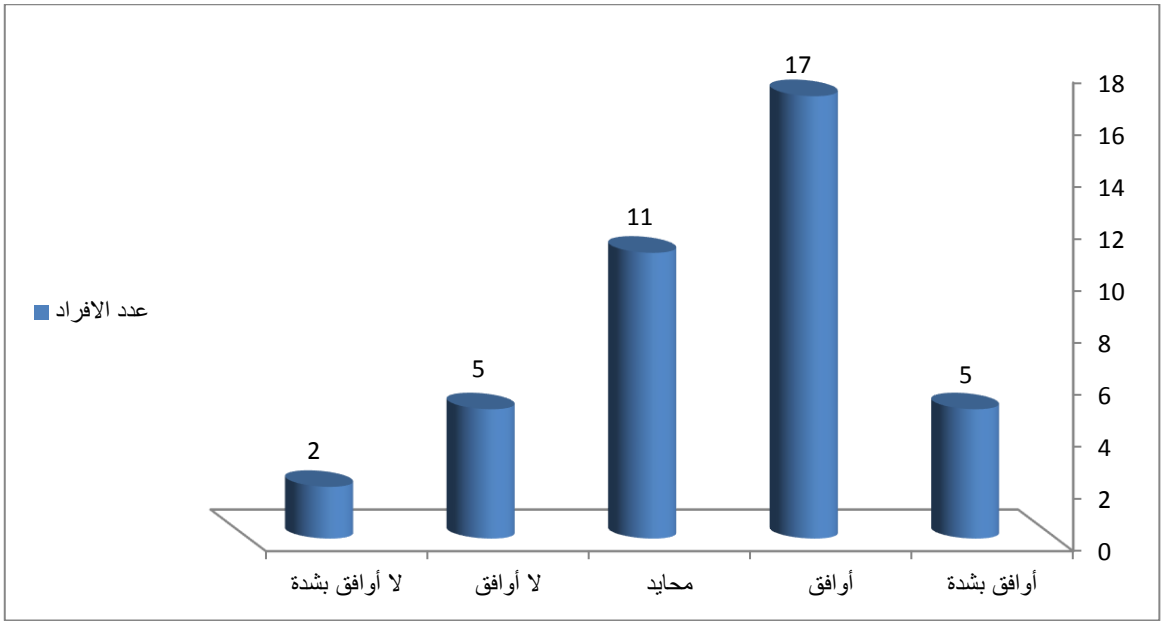

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (19/2/3) والشكل رقم (18/2/3) أن (11) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (44.0%) وافقوا على أن الإعتماد على المعلومات المفصح عنها في إتخاذ القرارات الإستثمارية تقلل من المخاطر ، وكان هناك (7) أفراد وبنسبة (28.0%) محايدين بخصوص ذلك، كما وافق بشدة (3) أفراد وبنسبة (12.0%) على ذلك، بينما لم يوافق (3) أفراد وبنسبة (12.0%)، كما لم يوافق بشدة فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) على ذلك.

العبارة الثالثة: عدم الإفصاح في القوائم المالية يجعل المستثمرين غير قادرين على إتخاذ القرار.

يوضح الجدول رقم (20/2/3) والشكل رقم (19/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (20/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	19	%48.0
أوافق	14	%36.0
محايد	5	%12.0
لا أوافق	2	%4.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (19/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

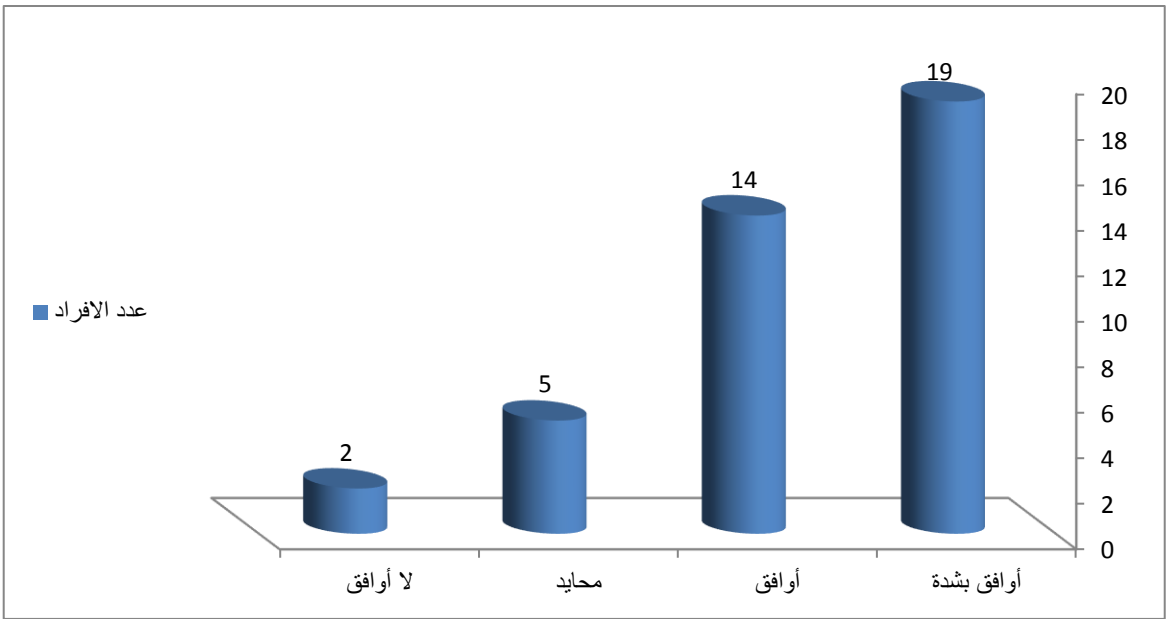

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (20/2/3) والشكل رقم (19/2/3) أن (12) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (48.0%) وافقوا بشدة على أن عدم الإفصاح في القوائم المالية يجعل المستثمرين غير قادرين على إتخاذ القرار ، كما وافق (9) أفراد وبنسبة (36.0%) على ذلك، وكان هناك (3) أفراد وبنسبة (12.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) على ذلك.

العبارة الرابعة: الإلتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي يجعل القوائم المالية أكثر أهمية.

يوضح الجدول رقم (21/2/3) والشكل رقم (20/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (21/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	10	%24.0
أوافق	21	%52.0
محايد	4	%8.0
لا أوافق	5	%16.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (20/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

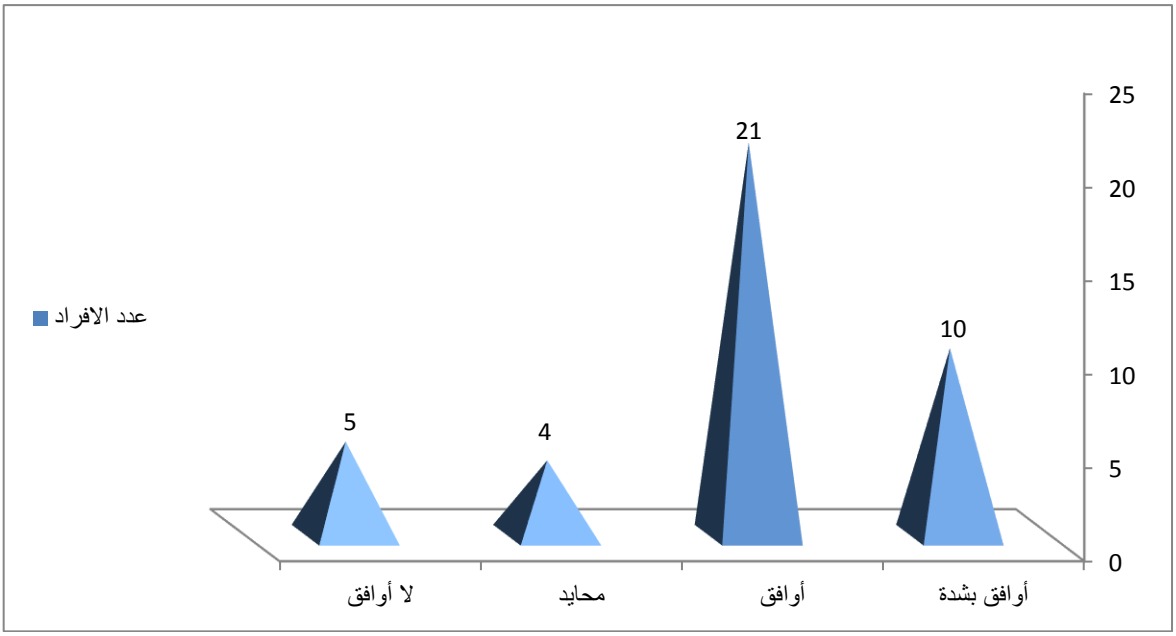

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (21/2/3) والشكل رقم (20/2/3) أن (13) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (52.0%) وافقوا على أن الإلتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي يجعل القوائم المالية أكثر أهمية ، كما وافق بشدة (6) أفراد وبنسبة (24.0%) على ذلك، بينما لم يوافق (4) أفراد وبنسبة (16.0%) على ذلك، وكان هناك (2) أفراد وبنسبة (8.0%) محايدين بخصوص ذلك.

العبارة الخامسة: أي معلومات مفصح عنها تكون جيدة بالنسبة لمتخذ القرار.

يوضح الجدول رقم (22/2/3) والشكل رقم (21/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (22/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	12	%28.0
أوافق	22	%56.0
محايد	3	%8.0
لا أوافق	3	%8.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (21/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

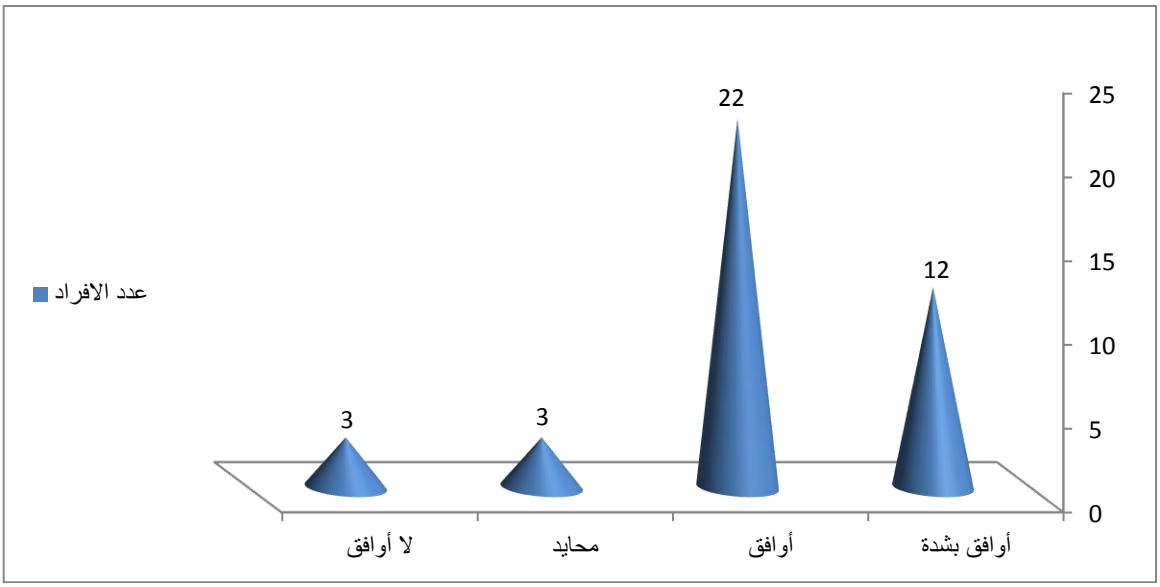

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (22/2/3) والشكل رقم (21/2/3) أن (14) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (56.0%) وافقوا على أن أي معلومات مفصح عنها تكون جيدة بالنسبة لمتخذ القرار ، كما وافق بشدة (7) أفراد وبنسبة (28.0%) على ذلك، وكان هناك (2) أفراد وبنسبة (8.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (2) أفراد وبنسبة (8.0%) على ذلك.

المبحث الثالث

اختبار الفرضيات

للإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من فرضياتها سيتم حساب الوسيط لكل عبارة من عبارات الاستبيان والتي تبين آراء عينة الدراسة بخصوص تقييم مدي فاعلية الرقابة الداخلية في أنظمة البنوك التجارية، حيث تم إعطاء الدرجة (5) كوزن لكل إجابة " أوافق بشدة"، والدرجة (4) كوزن لكل إجابة " أوافق "، والدرجة (3) كوزن لكل إجابة " محايد "، والدرجة (2) كوزن لكل إجابة " لا أوافق "، والدرجة (1) كوزن لكل إجابة " لا أوافق بشدة ". إن كل ما سبق ذكره وحسب متطلبات التحليل الإحصائي هو تحويل المتغيرات الاسمية إلى متغيرات كمية، وبعد ذلك سيتم استخدام اختبار مربع كاي لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات كل فرضية.

1- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي:

" **هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي وعملية إتخاذ القرارات الإستثمارية وترشيدها** ".

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الأولى، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (1/3/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	تلتزم المنشآت بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية مما يؤدي إلى سلامة إتخاذ القرارات الإستثمارية.	5	أوافق بشدة
2	تقدم المنشآت قوائم مالية تفتقر إلي الإفصاح المحاسبي مما يؤدي إلى عدم سلامة إتخاذ القرارات الإستثمارية.	5	أوافق بشدة
3	ضعف الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يؤدي إلي تضليل المستثمرين .	3	محايد
4	تطبيق الإفصاح المحاسبي يزيد من القدرة على إتخاذ القرارات بصورة سليمة.	3	محايد
5	الإلتزام بتطبيق معيار الإفصاح المحاسبي يحد من المشاكل التي تواجه متخذ القرار.	2	لا أوافق

	جميع العبارات	3	محايد

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

يتبين من الجدول رقم (1/3/3) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن تلتزم المنشآت بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية مما يؤدي إلى سلامة إتخاذ القرارات الإستثمارية.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن تقدم المنشآت قوائم مالية تفتقر إلي الإفصاح المحاسبي مما يؤدي إلى عدم سلامة إتخاذ القرارات الإستثمارية.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (3)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة محايدين على أن ضعف الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يؤدي إلي تضليل المستثمرين .
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (3)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة محايدين على أن تطبيق الإفصاح المحاسبي يزيد من القدرة على إتخاذ القرارات بصورة سليمة.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (2)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة غير موافقين على أن الإلتزام بتطبيق معيار الإفصاح المحاسبي يحد من المشاكل التي تواجه متخذ القرار.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى (3)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة محايدين على ما جاء بعبارات الفرضية الأولى.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (8/2/3) إلى رقم (12/2/3) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى، الجدول رقم (2/3/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (2/3/3)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	تلتزم المنشآت بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية مما يؤدي إلى سلامة إتخاذ القرارات الإستثمارية.	2	21.44
2	تقدم المنشآت قوائم مالية تفتقر إلي الإفصاح المحاسبي مما يؤدي إلى عدم سلامة إتخاذ القرارات الإستثمارية.	2	10.64
3	ضعف الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يؤدي إلي تضليل المستثمرين .	4	10.00
4	تطبيق الإفصاح المحاسبي يزيد من القدرة على إتخاذ القرارات بصورة سليمة.	4	8.40
5	الإلتزام بتطبيق معيار الإفصاح المحاسبي يحد من المشاكل التي تواجه متخذ القرار.	3	10.68

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (21.44) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (8/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن تلتزم المنشآت بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية مما يؤدي إلى سلامة إتخاذ القرارات الإستثمارية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (10.64) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (9/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن تقدم المنشآت قوائم مالية تفتقر إلي الإفصاح المحاسبي مما يؤدي إلى عدم سلامة إتخاذ القرارات الإستثمارية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (10.00) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.49)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (10/2/3)، فإن ذلك يشير

إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح المحايدين على أن ضعف الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يؤدي إلي تضليل المستثمرين .

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (8.40) وهذه القيمة أصغر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.49)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (11/2/3)، فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة على أن تطبيق الإفصاح المحاسبي يزيد من القدرة على إتخاذ القرارات بصورة سليمة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (10.68) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.82)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (12/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح غير الموافقين على أن الإلتزام بتطبيق معيار الإفصاح المحاسبي يحد من المشاكل التي تواجه متخذ القرار.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الأولى لأغلبية العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الأولى عددها (5) عبارات وعلى كل منها هناك (25) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى ستكون (125) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الأولى بالجدول رقم (3/3/3) والشكل رقم (1/3/3) أدناه:

جدول رقم (3/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	39	%28.0
أوافق	39	%28.0
محايد	23	%16.0
لا أوافق	27	%19.2
لا أوافق بشدة	12	%8.8
المجموع	140	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (1/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى

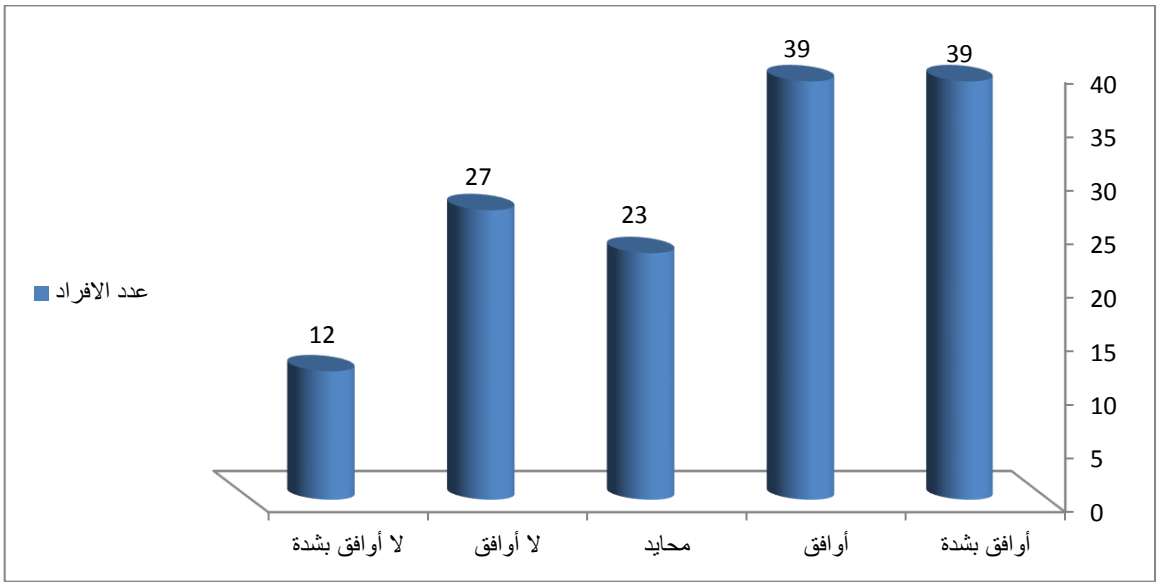

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (3/3/3) والشكل رقم (1/3/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (35) إجابة وبنسبة (28.0%) موافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى، و(35) إجابة وبنسبة (28.0%) موافقة، و(24) إجابة وبنسبة (19.2%) غير موافقة، و(20) إجابة وبنسبة (16.0%) محايدة، و(11) إجابة وبنسبة (8.8%) غير موافقة بشدة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى (16.88) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (3/3/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: " **هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي وعملية إتخاذ القرارات الإستثمارية وترشيدها** ". قد تحققت.

2- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي:

" **الإفصاح المحاسبي يؤثر في إتخاذ القرارات الإستثمارية** ".

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثانية، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعةً، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (4/3/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	يوفر الإفصاح معلومات ملائمة تساعد في إتخاذ قرارات الإستثمار.	5	أوافق بشدة
2	تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤدي إلي الإلتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة التي تساعد على سلامة إتخاذ القرارات الإستثمارية.	5	أوافق بشدة
3	كلما زاد الإلتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي كان قرار الإستثمار أكثر رشداً .	5	أوافق بشدة
4	تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤدي إلي ترشيد قرارات الإستثمار.	2	لا أوافق
5	تتم عملية إتخاذ القرار الإستثماري حسب المعلومات المفصح عنها.	4	أوافق
	جميع العبارات	5	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

يتبين من الجدول رقم (4/3/3) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن يوفر الإفصاح معلومات ملائمة تساعد في إتخاذ قرارات الإستثمار.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤدي إلي الإلتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة التي تساعد على سلامة إتخاذ القرارات الإستثمارية.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أنه كلما زاد الإلتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي كان قرار الإستثمار أكثر رشداً .
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (2)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة غير موافقين على أن تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤدي إلي ترشيد قرارات الإستثمار.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تتم عملية إتخاذ القرار الإستثماري حسب المعلومات المفصح عنها.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الثانية.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (13/2/3) إلى رقم (17/2/3) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة

الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية، الجدول رقم (5/3/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (5/3/3)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	يوفر الإفصاح معلومات ملائمة تساعد في إتخاذ قرارات الإستثمار.	3	13.88
2	تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤدي إلي الإلتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة التي تساعد على سلامة إتخاذ القرارات الإستثمارية.	2	9.92
3	كلما زاد الإلتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي كان قرار الإستثمار أكثر رشداً .	3	18.36
4	تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤدي إلي ترشيد قرارات الإستثمار.	4	4.40
5	تتم عملية إتخاذ القرار الإستثماري حسب المعلومات المفصح عنها.	2	7.76

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (13.88) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (13/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن يوفر الإفصاح معلومات ملائمة تساعد في إتخاذ قرارات الإستثمار.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (9.92) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (14/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤدي إلي الإلتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة التي تساعد على سلامة إتخاذ القرارات الإستثمارية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (18.36) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (15/2/3)، فإن ذلك

يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن كلما زاد الإلتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي كان قرار الإستثمار أكثر رشداً .

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (4.40) وهذه القيمة أصغر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.49)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (16/2/3)، فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة على أن تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤدي إلي ترشيد قرارات الإستثمار.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (7.76) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.99)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (17/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تتم عملية إتخاذ القرار الإستثماري حسب المعلومات المفصح عنها.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الثانية لأغلبية العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الأولى عددها (5) عبارة وعلى كل منها هناك (25) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية ستكون (125) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الثانية بالجدول رقم (6/3/3) والشكل رقم (2/3/3) أدناه:

جدول رقم (6/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	59	%42.4
أوافق	53	%37.6
محايد	9	%6.4
لا أوافق	15	%10.4
لا أوافق بشدة	4	%3.2
المجموع	140	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (2/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية

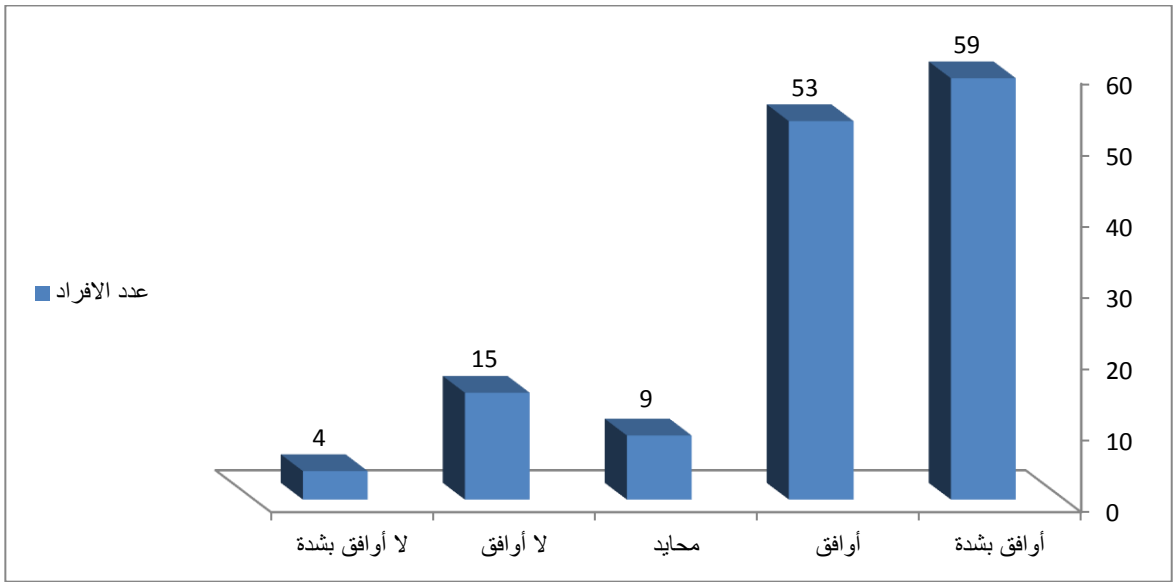

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (6/3/3) والشكل رقم (2/3/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (53) إجابة وبنسبة (42.4%) موافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية، و(47) إجابة وبنسبة (37.6%) موافقة، و(13) إجابة وبنسبة (10.4%) غير موافقة، و(8) إجابات وبنسبة (6.4%) محايدة، و(4) إجابات وبنسبة (3.2%) غير موافقة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية (85.68) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (6/3/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: " **الإفصاح المحاسبي يؤثر في إتخاذ القرارات الإستثمارية** " قد تحققت.

3- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتي:

" **يوفر الإفصاح معلومات تؤثر على القرارات الإستثمارية** ".

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثالثة ، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعةً، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (7/3/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	توفر المعلومات المفصح عنها تزيد من ثقة المستثمرين على إتخاذ القرارات الإستثمارية.	4	أوافق
2	الإعتماد على المعلومات المفصح عنها في إتخاذ القرارات الإستثمارية تقلل من المخاطر.	4	أوافق
3	عدم الإفصاح في القوائم المالية يجعل المستثمرين غير قادرين على إتخاذ القرار.	4	أوافق
4	الإلتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي يجعل القوائم المالية أكثر أهمية.	4	أوافق
5	أي معلومات مفصح عنها تكون جيدة بالنسبة لمتخذ القرار.	4	أوافق
	جميع العبارات	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

يتبين من الجدول رقم (7/3/3) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن توفر المعلومات المفصح عنها تزيد من ثقة المستثمرين على إتخاذ القرارات الإستثمارية.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن الإعتماد على المعلومات المفصح عنها في إتخاذ القرارات الإستثمارية تقلل من المخاطر.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عدم الإفصاح في القوائم المالية يجعل المستثمرين غير قادرين على إتخاذ القرار.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن الإلتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي يجعل القوائم المالية أكثر أهمية.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن أي معلومات مفصح عنها تكون جيدة بالنسبة لمتخذ القرار.

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الثالثة.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (18/2/3) إلى رقم (22/2/3) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثالثة، الجدول رقم (8/3/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (8/3/3)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثالثة

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	توفر المعلومات المفصح عنها تزيد من ثقة المستثمرين على إتخاذ القرارات الإستثمارية.	3	19.64
2	الإعتماد على المعلومات المفصح عنها في إتخاذ القرارات الإستثمارية تقلل من المخاطر.	4	12.80
3	عدم الإفصاح في القوائم المالية يجعل المستثمرين غير قادرين على إتخاذ القرار.	3	12.60
4	الإلتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي يجعل القوائم المالية أكثر أهمية.	3	11.00
5	أي معلومات مفصح عنها تكون جيدة بالنسبة لمتخذ القرار.	3	15.48

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (19.64) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (18/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن توفر المعلومات المفصح عنها تزيد من ثقة المستثمرين على إتخاذ القرارات الإستثمارية.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (12.80) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.49)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (19/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن الإعتماد على المعلومات المفصح عنها في إتخاذ القرارات الإستثمارية تقلل من المخاطر.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (12.60) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (20/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن عدم الإفصاح في القوائم المالية يجعل المستثمرين غير قادرين على إتخاذ القرار.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (11.00) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.82)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (21/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن الإلتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي يجعل القوائم المالية أكثر أهمية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (15.48) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (22/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن أي معلومات مفصح عنها تكون جيدة بالنسبة لمتخذ القرار.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الثالثة لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الأولى عددها (5) عبارة وعلى كل منها هناك (25) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة ستكون (125) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الثالثة بالجدول رقم (9/3/3) والشكل رقم (3/3/3) أدناه:

جدول رقم (9/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	39	%28.0
أوافق	69	%49.6
محايد	18	%12.8
لا أوافق	12	%8.8
لا أوافق بشدة	2	%0.8
المجموع	140	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (3/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة

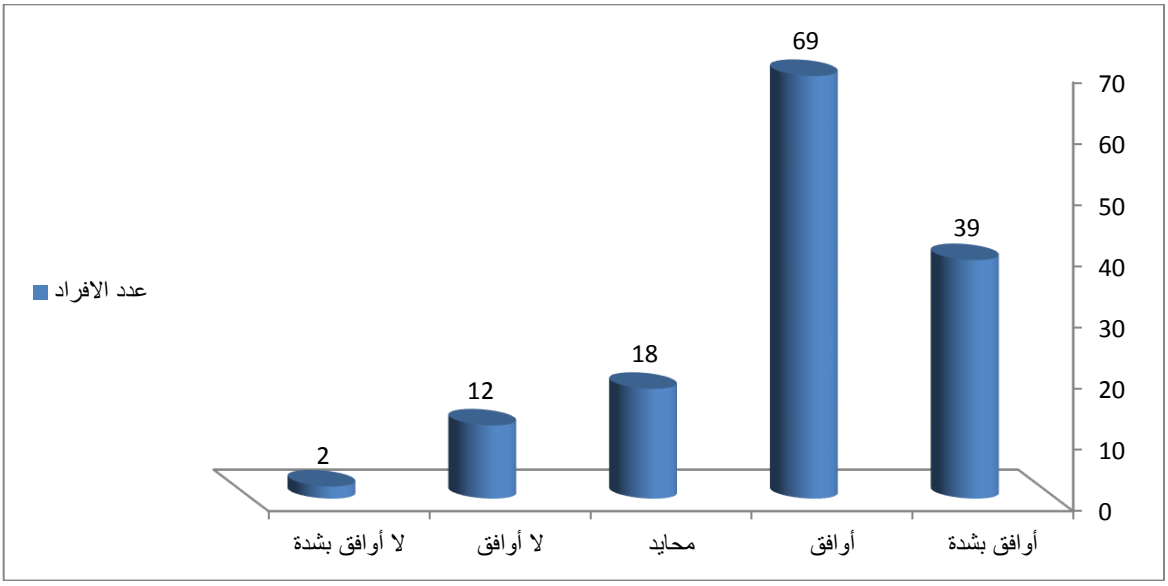

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (9/3/3) والشكل رقم (3/3/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (62) إجابة وبنسبة (49.6%) موافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة، و(35) إجابة وبنسبة (28.0%) موافقة بشدة، و(16) إجابة وبنسبة (12.8%) محايدة، و(11) إجابة وبنسبة (8.8%) غير موافقة، وإجابة واحدة وبنسبة (0.8%) غير موافقة على ذلك وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة (92.88) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (6/3/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: " **يوفر الإفصاح معلومات تؤثر على القرارات الإستثمارية**" قد تحققت.

ويمكن تلخيص نتائج تحقق فرضيات الدراسة الثلاث بالجدول (10/3/3) والشكل (4/3/3) أدناه:

الجدول (10/3/3)

ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة

ت	الفرضيات	قيمة مربع كاي
1	هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي وعملية إتخاذ القرارات الإستثمارية وترشيدها	16.88
2	الإفصاح المحاسبي يؤثر في إتخاذ القرارات الإستثمارية	85.68
3	يوفر الإفصاح معلومات تؤثر على القرارات الإستثمارية	92.88

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

الشكل (4/3/3)

ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة

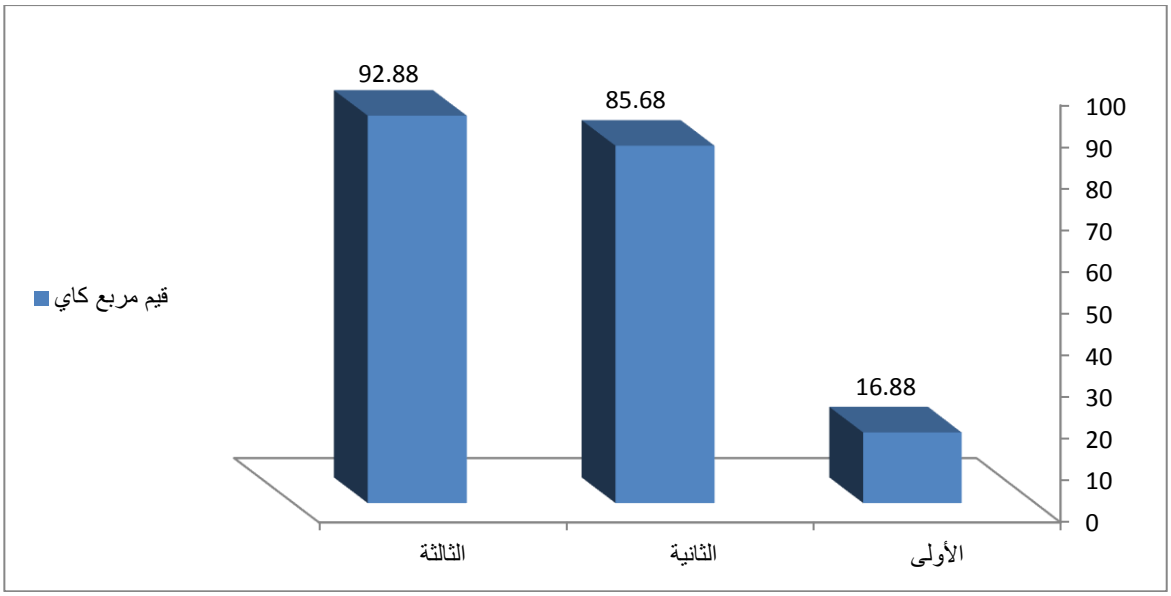

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول (10/3/3) والشكل (4/3/3) وبحسب قيم اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بجميع فرضيات الدراسة أن فرضية الدراسة الثالثة تحققت بالمرتبة الأولى اعتماداً على أكبر قيمة لمربع كاي البالغة (92.88)، يليها تحقق الفرضية الثانية بالمرتبة الثانية اعتماداً على أكبر ثاني قيمة لاختبار مربع كاي البالغة (85.68)، وأخيراً تحقق الفرضية الأولى بالمرتبة الثالثة اعتماداً على أكبر ثالث قيمة لاختبار مربع كاي البالغة (16.88).

الخاتمة

تشمل :

أولاً : النتائج

ثانياً : التوصيات

أولاً ، النتائج :

توصل الباحثون إلى النتائج الأتية :

1. الإلتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي يجعل القوائم المالية أكثر أهمية.
2. الإعتماد على المعلومات المفصح عنها في إتخاذ القرارات الإستثمارية تقلل من المخاطر.
3. توفر المعلومات المفصح عنها تزيد من ثقة المستثمرين على إتخاذ القرارات الإستثمارية.
4. تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤدي إلي ترشيد قرارات الإستثمار.
5. كلما زاد الإلتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي كان قرار الإستثمار أكثر رشداً .
6. تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤدي إلي الإلتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة التي تساعد على سلامة إتخاذ القرارات الإستثمارية.
7. ضعف الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يؤدي إلي تضليل المستثمرين .
8. تقدم المنشآت قوائم مالية تفتقر إلي الإفصاح المحاسبي مما يؤدي إلى عدم سلامة إتخاذ القرارات الإستثمارية.
9. تلتزم المنشآت بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية مما يؤدي إلى سلامة إتخاذ القرارات الإستثمارية.

ثانياً : التوصيات

أوصى الباحثون بالأتي :

1. ضرورة الإلتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي لجعل القوائم المالية أكثر أهمية.
2. ضرورة وجود معلومات مفصح عنها في إتخاذ القرارات الإستثمارية لتقلل من المخاطر.
3. ضرورة توفر المعلومات المفصح عنها لزيادة ثقة المستثمرين على إتخاذ القرارات الإستثمارية.
4. ضرورة تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي ليؤدي إلي ترشيد قرارات الإستثمار.
5. ضرورة تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي ليؤدي إلي الإلتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة التي تساعد على سلامة إتخاذ القرارات الإستثمارية.
6. ضرورة تقديم المنشآت قوائم مالية مفصح عنها لتساعد في إتخاذ القرارات الإستثمارية.
7. ضرورة إلتزام المنشآت بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ليؤدي إلى سلامة إتخاذ القرارات الإستثمارية.

قـائمـة المـــراجـع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً : الكتب العربية

1. إبراهيم أحمد الصعيدي ، د. سيد محمد ، **مبادئ نظم المعلومات المحاسبية** ، (القاهرة : مطابع الدار الهندسية ، د.ت).
2. أحمد محمد عنيم ، **الإدارة المالية – مدخل التحول من الفقر إلى الثراء** ، (القاهرة : المكتبة المصرية للنشر والتوزيع ، 2008م).
3. إسماعيل إبراهيم جمعة ، محمد سامر راجي ، **المحاسبة المتوسطة – الجزء الثاني** ، (المملكة العربية السعودية : الجمعية السعودية للمحاسبين ، الإصدار العاشر ، 1996م).
4. إسماعيل إبراهيم جمعة وأخرون ، **نماذج بحوث العمليات في إتخاذ القرارات** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2000م).
5. العبيد محمد البدوي وآخرون ، **معجم أسماء العرب** ، (عمان : مكتبة عمان ، 1991 م).
6. الهادي أدم محمد ، **نظرية المحاسبة** ، (الخرطوم : مطبعة جي تاون ، 2003 م).
7. أمين أحمد السيد لطفي ، **دراسة جدوى المشروعات الإستثمارية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2005م).
8. ـــــ ، **المحاسبة الدولية للشركات متعددة الجنسيات** ، (القاهرة : الدار الجامعية للنشر ، 2004م).
9. جلال بطرس ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، (القاهرة : دار الثقافة العربية ، 1994م).
10. حسام الدين الخداش ، **المحاسبة المالية** ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2006م).
11. حميدي عبد العظيم ، **دراسات الجدوى الإقتصادية للمشروعات الإستثمارية** ، (القاهرة : دار الثقافة العربية ، 2006م).
12. دونالد كيسة ، جيري ويجانث ، تعريب د. أحمد حامد حجاج ، **المحاسبة المتوسطة – الجزء الأول** ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 1999م).
13. رضوان حلوه حنان ، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الي المعايير** ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2003 م).
14. صلاح الدين عبدالمنعم مبارك ، **اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية** ، (القاهرة : الدار الجامعية للنشر ، 2000).
15. طاهر الشيخ ، نظم **المعلومات المحاسبية** ، (الإسكندرية : د.ن ، 2006م).
16. عاطف محمد علي ، **الإحصاء – التاريخ والنظرية والتنظيم** ، (بيروت : المرسسة الجامعية للدراسات والنشر ، 1988م).

17.عباس مهدي الشيرازي ، **نظرية المحاسبة** ، (الكويت : مطبعة ذات السلال ، 1991 م).
18.عبد الرحمن الصبان ، **نظم المعلومات الإدارية** ، (عمان : دار الزهران ، 1998م).
19.عبد الستار الكبير ، **مبادئ المحاسبة** ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2003م).
20.عبد العظيم هلال ، **المحاسبة المتوسطة – بين النظرية والتطبيق** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية للطباعة والنشر ، 1999م).
21.عبد المنعم عوض وأخرون ، **تحليل القوائم المالية** ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، د.ت).
22.علي فهمي ، **نظم دعم إتخاذ القرار والأنظمة الزكية** ، (القاهرة : الشركة القربية للتوزيع ، 2006م).
23.كمال الدين الزهراوي ، د. عبدالله هلال ، **المحاسبة المتوسطة ـ مدخل نظري تطبيقي** ، (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1999 م).
24.كمال النقيب ، **مقدمة في نظرية المحاسبة** ، (عمان : دار حامد ، 2004م).
25.ـــــــ ، **مقدمة في نظرية المحاسبة** ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2004 م).
26.لقيم وأخرون ، **مبادئ المحاسبة** ، (عمان : معهد الدراسات المصرفية ، 1999م).
27.محمد المبروك أبو زيد ، **المحاسبة الدولية وإنعكاساتها على الدول العربية** ، (القاهرة : إيتدال للنشر والتوزيع ، 2005م).
28.محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية** ، (القاهرة : ايتراك للطباعة والنشر، 2005).
29.محمد سمير الصبان ، **دراسات في المحاسبة المالية** ، (الأسكندرية : الدار الجامعية ، 2005م).
30.محمد متولى وأخرون ، **نظرية الإدارة** ، (القاهرة : دار الثقافة العربية ، 2005م).
31.محمد مطر ، **إدارة الإستثمارات** ، (عمان : دار الوراق للنشر ، 1999م).
32.ـــــــ ، د. فائز يثم ، **إدارة المحافظ الإستثمارية** ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2005م).
33.ـــــــ ، **المحاسبة المالية** ، (عمان : دار حنين للنشر والتوزيع ، 1993م).
34.محمد مطر وآخرون ، **نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات** ، (عمان : دار حنين للنشر والتوزيع ، 1996 م).
35.محمد مطر، موسى السيوطي ، **الممارسات المهنية في مجالات القياس والعرض والافصاح** ، (عمان : دار وائل ، 2008).
36.محمود إبراهيم عبد السلام ، **رؤية المستثمرين للتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية** ، (الإسكندرية : مطبعة الإشعاع الفنية ، 1998م).
37.ـــــــ ، **تحليل القوائم المالية** ، (السعودية : مطابع جامعة الملك سعود ، الطبعة الثانية ، 1995م).
38.منصور البربري ، **الأساليب الكمية وإتخاذ القرارات** ، (القاهرة : دار الكتب العلمية ، 2004م).

39.هاشم أحمد عطية ، **مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2002م).
40.هوشيار معروف ، **الإستثمارات والأوراق المالية** ، (عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2003م).
41.هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، **معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط الإسلامية** ، (المنامة : ب . د ، 2002 م).
42.وصفي عبد الفتاح أبوالمكارم ، **المحاسبة المتوسطة (1)** ، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2000 م).

ثانياً : الرسائل الجامعية

1. أمنية محمود فؤاد ، **دور المعلومات المحاسبية في إعادة الهيكلة المالية** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2005م).
2. جميل حسن محمد النجار ، **متطلبات الإفصاح في القوائم والتقارير المالية لدى الشركات المساهمة العامة في فلسطين** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، 2007 م).
3. حامد ذاكي الدين الدخري ، **دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ وترشيد القرارات الإستثمارية الطويلة الأجل** ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2011م).
4. حيدر أحمد حسن ، **كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وأثره في صناعة القرار** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2014م) .
5. خالد الخطيب محمد ، **الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة الأردنية في ظل المعيار المحاسبي رقم (1)** ، (دمشق : جامعة دمشق ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2002م).
6. سامية إبراهيم حسين ، **أثر تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي الدولي رقم (30) للمصارف في الحد من مخاطر الإئتمان المصرفي** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2013م) .
7. شريف البراء إبراهيم ، **دراسة أثر طبيعة النشاط على المؤشرات المالية والمحاسبية المستخدمة في تحديد بورصة الأوراق بجمهورية مصر العربية** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2001م).
8. صالح حامد محمد علي ، **أثر نماذج القياس المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الإستثمار في الأوراق المالية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة ، غير منشورة ، 2009م).

9. صالح محمد السيد ، **الإفصاح المحاسبي بين النظرية والتطبيق – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الأردنية في السوق الأول للعام 2000م** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، رسالة دكتوراة ، غير منشورة ، 2000م).
10. صلاح على أحمد ، **المحاسبة وأثرها على قرارات الإستثمار في سوق المال – دراسة تطبيقية على سوق الخرطوم للأوراق المالية** ، (الخرطوم : جامعة أمدرمان الإسلامية ، رسالة دكتوراة ، غير منشورة ، 2002م).
11. عبد المنعم عطا البلول ، **دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمسائلة في الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة** ، (فلسطين : الجامعة الإسلامية بغزة ، رسالة ماجستير ، 2009 م).
12. عثمان عبد الله حسن ، **الإفصاح وأهميته لمستخدم القوائم المالية** ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2002م).
13. فائزة محمد أحمد ، **مشاكل الإفصاح في القوائم المالية الموحدة – دراسة حالة بنك التضامن الإسلامي** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2004م).
14. ماجدة عبد الحميد أحمد ، **أثر الإفصاح عن معلومات المحاسبة المستقلة على قرارات الإستثمار في الأوراق المالية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2009م).
15. ماجدة محمد عفيفي ، **تقييم نظم العلومات المحاسبية** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2000م).
16. مامون مهدي سبيل ، **دور التقارير المالية المنشورة في جذب الإستثمارات الأجنبية لأسواق الدول النامية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشور ، 2004م).
17. محاسن عبد الله علي ، **المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية وأثره على قرارات الإستثمار في سوق المال** ، (الخرطوم : جامعة أمدرمان الإسلامية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2005م).
18. محجوب عبدالله حامد ، إطار عملي ـ المحاسبة البيئية ، (الخرطوم : جامعة ام درمان الإسلامية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2000 م).
19. محمد حسن عبد الغفار ، **المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والإستثمار** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2004م).
20. محمد فداء الدين بهجت ، **الإفصاح في القوائم المالية وموقف المراجع الخارجي منها ـ دراسة تطبيقية للقوائم المالية والتقارير السنوية للشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية** ، (جدة : جامعة الملك عبدالعزيز ، رسالة دكتوراة ، منشورة ، 1986 م).

21.نجم الدين إبراهيم حسن ، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ومعلومات قائمة التدفقات النقدية وأثرها في الحد من التعثر المصرفي** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة ، غير منشورة ، 2014م) .

22.هويدى على حسن ، **تحليل العلاقة بين المعلومات المحاسبية المنشورة والعائد المتوقع على الأسهم في سوق الأوراق المالية** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2000م).

ثالثاً : المجلات والدوريات

1. عبد السميع الدسوقي ، **المدخل الملائم لتقييم المعلومات المحاسبية** ، (الخرطوم : جامعة القاهرة بالخرطوم ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، العدد 33 ، 1985 م).
2. لطيف زيود، حسان قيطيم ، نغم أحمد فؤاد مكية ، **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، (دمشق : مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، المجلد 29 ، العدد الأول ، 2007).
3. محمد فداء الدين عبد المعطي ، عبدالله قاسم يماني ، **الأثر المتوقع لمعيار العرض والإفصاح العام على مستوى الإفصاح في القوائم المالية** ، (الرياض : جامعة الملك سعود ، مجلة جامعة الملك سعود ، المجلد الثاني ، 1990 م).

رابعاً : الكتب الإنجليزية

1. Frnin, p.a, and linn , **Information system and Hargerial Acconting** , (the Accounting twire jawary , 1982).

خامساً : المواقع الإلكترونية

1. www.alnilebank.com.
2. www.ar.wikipedia.org .
3. www.fcbsudan.com .
4. WWW.fibsudan.com .

الـمـــــــــلاحـق

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة والتمويل

السيد / ..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

الموضوع

إستمارة إستبانة

يقوم الباحثون بإعداد بحث تكميلي للحصول على درجة البكالريوس في المحاسبة والتمويل ، بعنوان : **الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وأثره على إتخاذ القرارات الإستثمارية**، لذا نأمل الإستفادة من خبراتكم من خلال إبداء أرائكم حول عبارات الأستبانة علماً بأن البيانات ستحظى بالسرية التامة وستستخدم لأغراض البحث فقط .

شاكرين لسيادتكم حسن تعاونكم لإتمام هذا البحث ،،،

الباحثون :

1. أمنية عبد الرحمن صالح عبد الماجد.
2. زحل صالح محمد صالح.
3. سفيان النور محمد زين النور.
4. مصطفى عمر أبكر وادي.
5. مهند محمد إبراهيم بخيت.

القسم الأول : البيانات الشخصية

الرجاء وضع علامة (√) أمام ما يلائمك :

1. **العمر :**

30 سنة فأقل ☐ من 31 – 40 سنة ☐

من 41 – 50 سنة ☐ 50 سنة فأكثر ☐

2. **المؤهل العلمي :**

بكالريوس ☐ دبلوم عالي ☐ ماجستير ☐ توراة ☐

أخرى تذكر ..... ☐ .....

3. **التخصص العلمي :**

محاسبة ☐ تكاليف ومحاسبة إدارية ☐ إدارة أعمال ☐

إقتصاد ☐ دراسات مصرفية ☐ أخرى .....

4. **المؤهل المهني :**

زمالة المحاسبين القانونين السودانية ☐ زمالة المحاسبين القانونين العربية ☐

زمالة المحاسبين القانونين البريطانية ☐ زمالة المحاسبين القانونين الأمريكية ☐

أخرى تذكر .....

5. **المركز الوظيفي :**

مدير عام ☐ مدير مالي ☐ مدير إداري ☐

مراجع خارجي ☐ مراجع داخلي ☐ محاسب ☐

أخرى تذكر .....

6. **سنوات الخبرة :**

5 سنة فأقل ☐ من 6 – 10 سنة ☐ من 11 – 15سنة ☐

من 16 – 20 سنة ☐ 20 سنة فأكثر ☐

القسم الثاني : عبارات الإستبانة

الرجاء وضع علامة (√) أمام مستوى الموافقة المناسب

الفرضية الأولى : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي وعملية إتخاذ القرارات الإستثمارية وترشيدها.

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. تلتزم المنشآت بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية مما يؤدي إلى سلامة إتخاذ القرارات الإستثمارية.					
2. تقدم المنشآت قوائم مالية تفتقر إلي الإفصاح المحاسبي مما يؤدي إلى عدم سلامة إتخاذ القرارات الإستثمارية.					
3. ضعف الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يؤدي إلي تضليل المستثمرين .					
4. تطبيق الإفصاح المحاسبي يزيد من القدرة على إتخاذ القرارات بصورة سليمة.					
5. الإلتزام بتطبيق معيار الإفصاح المحاسبي يحد من المشاكل التي تواجه متخذ القرار.					

الفرضية الثانية : الإفصاح المحاسبي يؤثر في إتخاذ القرارات الإستثمارية.

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. يوفر الإفصاح معلومات ملائمة تساعد في إتخاذ قرارات الإستثمار.					
2. تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤدي إلي الإلتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة التي تساعد على سلامة إتخاذ القرارات الإستثمارية.					
3. كلما زاد الإلتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي كان قرار الإستثمار أكثر رشداً .					
4. تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤدي إلي ترشيد قرارات الإستثمار.					
5. تتم عملية إتخاذ القرار الإستثماري حسب المعلومات المفصح عنها.					

الفرضية الثالثة : يوفر الإفصاح معلومات تؤثر على القرارات الإستثمارية.

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. توفر المعلومات المفصح عنها تزيد من ثقة المستثمرين على إتخاذ القرارات الإستثمارية.					
2. الإعتماد على المعلومات المفصح عنها في إتخاذ القرارات الإستثمارية تقلل من المخاطر.					
3. عدم الإفصاح في القوائم المالية يجعل المستثمرين غير قادرين على إتخاذ القرار.					
4. الإلتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي يجعل القوائم المالية أكثر أهمية.					
5. أي معلومات مفصح عنها تكون جيدة بالنسبة لمتخذ القرار.					